Al Muntada

A Cultural Journal

Published every four months by

The Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصليّة

منتدى الفكر العربيّ

عمّان - الأردنّ

العدد (٢٦٣)

المجلّد الثلاثون (٢)؛ خريف ٢٠١٥

رئيس التحرير

د. محمد أبو حمّور

مدير التّحرير

كايد هاشم

التصميم والإخراج الفنّيّ

ميساء خلف

أمانة السرّ والمتابعة

مي الحلتة

التّنسيق لمساهمات الأعضاء

هنيدا القرالة

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

أ.د. عدنان بدران
الأردنّ (الرئيس)

د. صلاح الدّين الزين
السودان

أ.د. صلاح جرّار
الأردنّ

د.عبد الحسين شعبان
العراق

دة. وجيهة البحارنة
البحرين

د. يوسف الحسن
الإمارات

اعتُمِدَت مجلّة «المنتدى»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجع الإسلاميّة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمة الإسلاميّة للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (١٣/٢٠٠٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرةٍ حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداث مهمّة يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيْرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريدِ الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوبِ وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوع المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمتِه.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلّة (ص ٢٢٧)

مُنتدى الفكر العربي
ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum (Atf)
P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*
facebook.com/atf.jordan

المنتدى

العدد (٢٦٣)

خريف ٢٠١٥

المحتويات

• مدخل (رئيس التحرير) ٥

قطوف دانية

مقالتان لسموّ الأمير الحسن بن طلال

١- استعادة المبادرة ٩

٢- تعزيز الحوار والتكافل والسلام في مواجهة التطرف ١٣

محور العدد: الشباب ومنطلقات فكرية في مواجهة التطرف والإرهاب

١- التّمكين القانوني للشباب في مواجهة التطرّف والإرهاب
بين المفهوم النظري والتطبيق العملي
المحامي د. ليث كمال نصراوين ١٩

٢-دورُ المناهجِ والمقرراتِ الدراسيّة الجامعيّةِ في محاربة التطرف
من خلال تعزيزِ مبادىءالوسطيّة
د. محمد فؤاد الحوامدة ٣٥

٣- اتجاهات الشباب نحو الإرهاب: دراسة ميدانيّة تحليليّة
د. فيصل محمود الغرايبه ٥٧

٤- تأثير الإعلام الجديد على تنامي ظاهرة الإرهاب وأثر ذلك على الشباب العربي
د. فتحي محمد الدرادكة ٧٩

دراسات ومقالات

- **الثقافة العربيّة وإعادة بناء المجتمع: رؤية مستقبلية**

  د. محمّد أبوحمّور ١٠٣

- **حوار الحضارات في منظور الثقافة الإسلاميّة: (الأُسس والقواعد)**

  د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة ١١١

- **إدارة التعدُّد والجماعات الإثنيّة في إفريقيا: جماعة «الدينكا»**

  أة. عبير الفقي ١٣٣

دراسة العدد

- **الأُمم المتحدة وصناعة التاريخ (داج همرشولد وبطرس غالي نموذجاً)**

  د. محمد نعمان جلال ١٤٣

اقتصاد وتنمية

- **التطورات الاقتصادية العربية بين فلسفة الإصلاح ومتطلّبات النهوض**

  أ. عبدالمجيد جرادات ١٧٩

- **تمهين التعليم: الخطوات الضروريّة في مشروع التنمية البشريّة**

  أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى ١٩٣

- **موقع «الأستاذ» في التعليم الجامعي**

  أ. د. باسل البستاني ١٩٩

وثائق

- **بيان من منتدى الفكر العربي حول الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ٢٠٥**
- **منتدى الفكر العربي بيان حول استشهاد النقيب الطيار مُعاذ الكساسبة ٢٠٧**

كتب وقراءات ونقد

- **تصدّع معمار العدالة الجنائيّة الدوليّة: قانون دولي إنساني أم عدالة المنتصرين؟**

  أ. محمد طيفوري ٢١١

- **لمـــاذا تتحـارب الأُمـم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**

  مراجعة: أ. عارف عادل مرشد ٢١٩

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكّمة في المجلّة ٢٢٧

مدخل

د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
(رئيس التحرير)

يتعاظم دور الفكر العربي في اجتياز وعورة المرحلة التي تعيشها الأمّة، وفي فتح منافذ الضوء والأمل المقرون بالعمل الحثيث، لاستنقاذ الهويّة العربية الجامعة من أخطار التفتيت والشرذمة، التي باتت عنواناً صارخاً لما نعيشه يومياً من حصار نفسي وعقلي ووجداني، يراكمُ حلكة الأحداث الجارية، ويُباعد بين الإنسان العربي وحقوقه في العيش بكرامة، مطمئناً إلى موارد رزقه ومستقبل أبنائه، وسلام وطنه واستقراره وتقدّمه، من أوضار التطرف والإرهاب والحروب، ودمار الروح قبل دمار البنيان والعمران وأشكال الحياة.

وإذا كان الوعي الفكري النهضوي نفسه مستهدفاً من القوى الظلامية؛ بل على قائمة ضحاياها في التضييق عليه ومحاولة لجمه وخنقه، أو استقطابه وجعله تابعاً لأجندات هذه القوى ومحو إنجازه، فإنَّ في مقدمة أولويات هذا الفكر أن يحرّر نفسه بنفسه من قوالب النمطية، والبحث عن زوايا التجديد، والخروج من أسر الماضي وانعكاساته على النظر الكاشف لعمق الحالة العربية وأبعادها. فلا يمكن أن يتبدل دور العقل والفكر في أي مسعى نهضوي ليصبح مسيّراً ومتأثراً بفعل قوى متمكنة عسكرياً أو مادياً أو مصلحياً، لها أجنداتها الخفية في إقصاء كل ما يخالفها، ورفض كل انبعاث لنور النهوض، والركون إلى الانتظار والترقب لما سيسفر عنه تسونامي التطرف والظلام! وهذه هي الأولوية التالية للفكر في أن يُبادر للمواجهة بأدوات العقل، والحوار، والتوعية، والإبداع، وأن يرتقي إلى الندّية الإيجابية في القدرة على إحداث الفعل والتأثير.

إنَّ أحد أهم أسباب ما آلت إليه الأوضاع العربية، بمستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو السبب المتمثِّل بتفاقم الأزمة الفكرية، وتراجع الفكر النهضوي عن مواقعه المتقدمة، بعد سلسلة النكبات التي ألمّت به، ودفعته دفعاً إلى التهميش والانعزال، وأفقدته - ولو مرحلياً - فاعلية دوره حينما أصبحت الساحة نهباً لتيارات الاستبداد من كل اتجاه لتنفيذ مراميها وخططها، فدفعت الأمّة الثمن غالياً من أرواح أبنائها، وطاقات عقولها، وتشرُّد أعداد كبيرة من قواها البشرية، وتنامي جيوب الفقر والاحتقان، في الوقت الذي تركزت فيه الثروات ومراكز النفوذ بأيدي القلة، وفشلت جهود التنمية لصالح الكثرة الصامتة، وتفكَّك الصف، وزادت صور التبعية، وحلَّت مصادر الخلافات والعصبيات الإثنية والمذهبية والطائفية محل مصادر التنوع والإثراء!

وإنَّ أولوية العمل الفكري لتطوير الخطاب الثقافي والإعلامي والتعليمي والديني، والمشاركة على أساس المواطنة المتكافئة، إلى جانب أولويتيّ التحرر والتجديد، ينبغي أن تضع نُصب عينيها أنه (**إذا لم تكن لديك خطّة فستصبح جزءاً من خطط الآخرين**)، وستعود الدائرة للدوران إلى ما هو أسوأ وأشدّ إيلاماً. لكن التأخر في المبادرة لا يلغيها، فنحن على مفترق طرق في الخيار بين إنتاج مشروعنا النهضوي الوسطي الشامل، الذي يعيد للأمّة قدرتها على التماسك في كيانها وضمان مستقبل أجيالها، والأخذ بزمام مسؤوليتها الحضارية في الفضاء الإنساني، أو أن يظل الفكر في موقع التلقي ليتحول إلى مجرد سلوك ردّ فعل، فيفقد فرصته في الانبعاث واستعادة الروح، وإعادة قيم النهوض وإبداعه الجديرة بها هذه الأمّة بعد طول معاناة وانكسارات!

ضمن هذا الإطار العام، نقدِّم محور «**الشباب ومنطلقات فكريّة في مواجهة التطرف والإرهاب**»، في هذا العدد، بدراساته ومقالاته، التي ترسم من خلال معالجاتها خطوطاً من أزمة الواقع العربي، وتؤشر على كثير من مكامنها، في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم والإعلام، وغيرها من الجوانب في الحياة العربية. والله الموفق.

قُطوف دانية

مقالتـان
لسموّ الأمير الحسن بن طلال

(١)
استعادة المبادرة

(٢)
تعزيز الحوار والتكافل والسلام في مواجهة التطرف

(١)

استعادة المبادرة

الحسن بن طلال*

تتصارع في داخل الأمّة العربية، ذات الثقافة الواحدة والمصير المشترك، في الوقت الحالي قوى وجماعات وكيانات، وتتهجّر من أراضيها كفاءات وعقول، وتتعمّق في المجتمع الواحد دعوات إلى مزيدٍ من الانقسامات على أُسس إثنية أو طائفية أو حتى مناطقية أحيانًا. كما تتنازع في هذه الأمّة الواحدة الآن «هويات» جديدة على حساب الهوية العربية المشتركة. بعض هذه الهويات «إقليمي» أو «طائفي»، وبعضها الآخر «أممي ديني». ومن المؤسف في واقع الحال العربي، أنّ التعامل مع هذه التحدّيات والهموم المشتركة لا يتم في إطار رؤية عربية مشتركة تصون الحقّ وتردع العدوان وتحقّق المصالح العربية.

إننا الآن على مفترق طرق؛ فإمّا أن نرسخ قيم التعددية والتنوع، أو نستمر في بناء الجدران التي تفصل الثقافات والناس وتُفاقم الطائفية وتزيد من الفرقة والانقسامات، كما تعتدي على إنسانيّتنا المشتركة.

في إطار لقاء فكريّ تناول بالمناقشة والتحليل المقابلة التلفزيونية التي أجرتها معي مؤخرًا قناة روسيا اليوم حول «العالم العربي اليوم: الواقع والآفاق»،

---

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

أكّدت أهمية المحافظة على الموضوعية والتجرّد في تعاملنا مع التحديات التي تواجهنا اليوم، وفي مقدمتها الإرهاب والفكر الطائفي وتقرير مصيرنا مؤسّسيًّا من خلال الحوكمة الرشيدة. كذلك، لا بد من التمسّك بالموضوعيّة في عرضنا للحقائق التاريخيّة مع التركيز على قيَم المحبّة والسلام والاحترام، لكيْ ينشأ جيلٌ يؤمن بالتعايش مع الغير واحترام قيَمه، وهو مشروع بحاجة إلى تكاتفنا جميعًا من أجل المساهمة في صوْغ فصول تاريخنا المبنيّ على الحوار والتعاون والتكامل، لا على الصراع والتصادم. وهنا تقع مسؤوليّة كبيرة على عاتق النُّخب الفكريّة وإرادتها في تشكيل معالم المستقبل. فلا بد من العمل المعرفيّ الدؤوب، والمتابعة المتبصّرة، والميْل النّقدي المسؤول، والرغبة في التغيير والتجدّد، والنظر في مصير الأمّة.

لقد أصبحت أجيالنا الشابة مُحاصرة بالطروحات والرؤى التي لا تقدم للمواطن العربي سوى «سيناريوهات» التقسيم والتجزئة وإعادة رسم الخرائط وتفتيت الدول وإعادة تركيبها على أسس إثنية وطائفية ودينية جديدة. ومن الضروري التوقّف عن بثّ رسائل التخويف والترهيب واليأس إلى أجيالنا الشابة، والعمل على تشجيع روح المبادرة والتطلع نحو مستقبل أفضل؛ آخذين بعين الاعتبار أنّ الإنسان، بعلمه ومعرفته وقدرته على البحث والتقصّي والريادة والتميّز، هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع إنساني. ومع اختلاط الرؤية واختلال الموازين وعدم وضوح الهدف، تنامى لدى الشباب العربي الشعور بالإحباط واليأس، ما دفع بعضهم للتفكير في اتخاذ أحد خيارين أحلاهما مرّ: الأول هو التفكير بالهجرة من الوطن العربي الذي أصبح الشباب ينظرون إليه على أنه سفينة غارقة لا محالة. والثاني هو انضمام بعضهم إلى الجماعات المتطرّفة لأنها تقدّم «مشروعًا بديلاً» لا يقوم على أُسسس منطقية أو دينية صادقة، لكنه يقدِّم وعودًا تُخاطب مشاعر الشباب المغيَّب عن الواقع وكيفية التعاطي معه بعقلانية.

هكذا، حوصر شبابنا العربي بمشاعر الإحباط وغياب الأمل من كل حدبٍ وصوب، ما ينذر بحرمان الوطن العربي من كفاءاته القادرة وطاقاته المنتجة على المديَيْن المتوسط والبعيد. وسواء أكان هذا مقصودًا أم جاء نتيجة لغياب الرؤية الكليّة للأحداث، فالنتيجة واحدة، وهي أن الانكباب على الحدث اليومي المباشر والخبر العاجل من دون وجود بدائل مقنعة ورؤى كليّة للشباب، يؤدّي إلى كسر الإرادة وإفقاد الرغبة في الحياة. كما يُنذر بالعواقب الوخيمة على الوطن العربي وطاقاته البشرية.

لقد مرَّت هذه الأمّة خلال العقود الماضية بظروف وتحدّيات لا تقلُّ جسامةً عما تمرّ به الأمّة من أحداثٍ عِظام في هذه الحقبة من تاريخها، لكنها قادرة اليوم - كما كانت قادرة بالأمس - على اجتياز الصِّعاب وقهر العقبات إذا ما استوثقت بالرؤية النهضوية التي وحَّدت صفّها، وجَمَعَت قواها، واستثمرت مقدراتها للدفاع عن حقّها في الوجود، ولحماية كينونتها وهويتها من أخطار الطمس والإلغاء والمصادرة.

إننا بأمسّ الحاجة اليوم إلى تذكير الشباب العربي بالقيم النهضوية للثورة العربية الكبرى التي يحتفل أحرار العرب بذكراها المئوية العام المقبل. فبهذه القيم يستعيد العرب المبادرة ويكونوا فاعلين في تحديد مصيرهم ورسم معالم مستقبلهم. بهذه القيم النهضوية، التي صَلُحَت في الماضي وما تزال صالحة في الحاضر والمستقبل، نستطيع أن نمنح شبابنا الأمل وننتزعهم من براثن اليأس والإحباط. فقد استطاع العرب من خلال ثورتهم الكبرى التى انطلقت من مكة المكرمة أن يكسروا القيود ويفرضوا وجودهم ويحافظوا على هويتهم وحقّهم في الحياة. وتحقَّق ذلك في الماضي بفضل الوحدة والتماسك ورصّ الصفوف، وبالالتفاف حول الدور المحوريّ لمكة كنقطة إجماع للأمّة، وبتفعيل قيم الشورى والزكاة والصدقة. إنَّ هذه المفاهيم صالحة لكل زمان ومكان. وكما كانت سببًا

في نهضة الأمة في الماضي، فإن المطلوب اليوم أن نرجع إلى هذه القيم النهضوية ونستعيد المبادرة ونُعطي الشباب الأمل الذي يراد لهم أن يفقدوه.

إنَّ الاعتصام بهذه الرؤية النهضوية هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات والأخطار وتمكين الأمّة من تحقيق نهضتها الجديدة المرجوة. إننا، بمعنى أكثر تحديدًا، بحاجة ماسّة إلى رؤية تنويرية جديدة تستلهم قيَم الماضي النهضوية العربية، وتعيد إحياء دور مكة كنقطة إجماع للأمّة وتستلهم قيم الشورى والصدقة والزكاة، ليس فقط لمواجهة أخطار الرّهاب والتطرّف، لكن من أجل التصدّي بعمل مؤسّسي لأمراض الأميّة والفقر والبطالة التي لا تقلّ فتكًا عن التحدّيات الخارجية. وضمن هذا الإطار، تكون كرامة الإنسان مكفولة وتُستبدل بالنظرة القاصرة للاجئ على أنه عبء، فالنظرة الواقعيّة المُنصِفة إليه على أنه كفاءة وطاقة يجب أن تُستثمَر في عملية البناء والنهوض للأمّة بأسرها.

آن أوان استعادة المبادرة وإعادة الأمل إلى شبابنا والوقوف سدًا منيعًا أمام الأخطار المحدقة بنا. ولا يساورني شك في أن قيَم النهضة العربية تجري في عروق الكثيرين من أبناء هذه الأمّة، وهؤلاء هم من يعوّل عليهم لإحداث النهضة المُرتجاة. أما موتى القلوب، فلا أمل فيهم ولا جدوى من توجيه الخِطاب لهم من حيث المبدأ.*

* نُشر هذا المقال في صحيفة «**الرأي**» الأردنيّة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٩.

(٢)

تعزيز الحوار والتكافل والسلام في مواجهة التطرف

الحسن بن طلال

نستقبل العام الميلادي الجديد ونحن نتطلع إلى ما آلت إليه أوضاع العرب على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعقائدية. كما نرنو بترقب وأمل ووجَل إلى المستقبل؛ راجين أن يحمل في طياته بشائر السلام والاستقرار والأمان في ربوع وطننا العربي الكبير.

إن تأسيس التكافل الاجتماعي وبناء السلام المجتمعي في ظل أي مجتمع أو ثقافة لا يمكن أن يتمّا في ظروف تبيح ممارسة أي صنف من صنوف الإرهاب. إن غياب التعريف الصحيح للإرهاب رافقَه تعدّد صنوفه وأشكاله؛ فهنالك «إرهاب الفرد» و«إرهاب الجماعة» و«إرهاب الدولة»، و«الإرهاب البيئي» و«الإرهاب الثقافي» و«الإرهاب الفكري»، ناهيك عن الإرهاب السياسي وصراع القوى عبر تاريخ البشرية. إن اجتثاث الإرهاب، الذي تتعدد جذوره وأسبابه يحتاج إلى مبادرة إنسانية شاملة وإلى صحوة تعظّم مركزية الإنسان في موضوعي الاستدامة والتنمية. ولا تزال الموارد البشرية في مجملها تُمثّل الهدف الأساسي للتنمية العادلة التي نسعى إلى تحقيقها. علينا أن ندرك أن الأمن المتكامل إنساني وطبيعي ويأتي قبل أي اعتبار آخر. يقول الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۞الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٣-٤)

يكمن التحدي الذي يواجه مجتمعاتنا اليوم في كيفية بناء السلام وإرساء قواعد الأمن واستدامة التنمية وسط عالم سريع التحوّل. فلا يمكن تحقيق

السلام من خلال التنمية الاقتصادية والسياسية وحسب؛ بل من خلال تنمية رأس المال البشري وتحقيق التضامن الفكري والأخلاقي، وترسيخ الدولة المدنية ضمن هويّة المواطنة الحاضنة لقيَم التعددية والتنوع الثقافي والديني.

أقول: اتقوا الله وتفكروا كيف تنتهي الحروب!

لا بدّ من تأكيد الحاجة إلى الجمع بين إعادة الإعمار بعد الحروب ومآلاتها وتكافؤ الفرص. ففي غياب الإعمار الاقتصادي والاجتماعي المتوازن، ستعاني الدول المضيفة للاجئين من الآثار السلبيّة على الاقتصاد نتيجة تدفق المقتلعين والحاجة إلى توفير المزيد من الخدمات الحياتية والمعيشية الأساسية. ومع انعقاد اللقاءات على المستويات كافة لبحث مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، فإن تأطير هذه الاجتماعات بما يؤدي إلى إصدار رسالة واحدة تهدف إلى إخراج الأمة من هذا الوضع المأساوي أمر أساسي يضمن نجاح الجهود المبذولة من أجل إنهاء هذه المعاناة الإنسانية التي تطال آثارها الأجيال الحالية والقادمة.

إن احتكار الحقيقة من سمات الخطاب الضيّق الذي أصبح يميّز التطرف العقائدي السياسي في كل أنحاء العالم، ولدى كافة الشعوب تقريبًا بلا استثناء. فهو، بذلك، شكل من أشكال الإرهاب الفكري، الذي يرفض قبول الرأي الآخر ويجنح إلى تكفير صاحبه لأنه يختلف معه فكريًّا أو مذهبيًّا، كما يؤدي إلى ممارسات القتل باسم الدين. لذلك، يتعارض «الإرهاب الفكري» مع الإسلام، أولاً وقبل كل شيء. يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ×لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢١ -٢٢).

كما يصطدم هذا النمط من الفكر المنغلق مع مصفوفة من المفاهيم والقيَم التي تشكل عماد أي مجتمع مدني ودولة حديثة قابلة للحياة، وهي: «المواطنة المسؤولة؛ التفويض المجتمعي»؛ العيش المشترك في خدمة الصالح العام؛ التنوّع دونما تمييز إلا على أساس احترام حق الحياة وحق الأجيال القادمة؛ والقيم

التربوية في نظرة جامعة للمشتركات. وفي هذا السياق، أشير إلى وصف قداسة البابا فرانسيس في رسالته في عيد الميلاد للذين يُضطهدون اليوم بسبب دينهم بأنهم «شهداء اليوم».

إن البيئة التي ترعى الإرهاب بأي شكل كان هي بيئة منكفئة على ذاتها لا تولي اعتبارًا للقيَم الإنسانية والتلاقي بين الثقافات وأتباع الديانات. ولاسبيل للتقدم والإصلاح إلا بمعالجة تلك البيئة الحاضنة التي أنتجت أشكالاً من الغلاة والغزاة والطغاة وغاب فيها احترام الآخر وتقدير ثقافته ودينه.

فما أحوجنا إلى الخطاب العربي الوطني ذي الأبعاد السياسية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية، الذي يصبّ في خدمة الصالح العام لوطننا العربي ويجمّع مكوّنات هوية الأمة ولا يفرط فيها. ولا بدّ من تعريف الصالح العام؛ استنادًا إلى معلومات دقيقة وسليمة غير مسيّسة، وخطاب اجتماعي يعبّر عن مصالح الناس جميعًا. أقول: ما لم نسُدّ العجز في ميزان الكرامة الإنسانية ونصون وقار الإنسان سنواجهُ مزيدًا من صناعة الكراهية.

وفي هذا السياق، أؤكد الحاجة إلى الربط الإيجابي المثمر بين ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، وتحقيق الانسجام والتوازن في العلاقة بين «الأنا» و«الآخر» وبين الفكر والواقع، وإعطاء الأولويّة للتفكير النقديّ العلميّ والثقافة العلميّة؛ انطلاقًا من المسؤولية الفردية والجماعية. فمتى يتحقق الانتقال من ثقافة «الأنا» إلى ثقافة «النَحْنُ»؟

ومع مرور مئة عام على انطلاق الثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٦، فإننا نستذكر منطلقات هذه الحركة النهضوية المباركة المستندة إلى حفظ كرامة الأمة العربية ووحدتها والتمسك بقيَم الإسلام النبيلة.

حدّد عبد الرحمن الكواكبي قِوام النهضة بأمرين أساسيّين: الدين والعلم؛ الدين العامِل، والعلم الواعي .إنّنا بحاجة إلى نهضة عربية تستكمل مسارات النهضة التي حصلت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن الماضي. فالنهضة هي المحصّلة لعملية التغيير. وهنالك أمران مهمّان مؤثّران في حدوث النهضة: الذات والآخر.

إن النهضة العربية، التي عبّر عنها عبد الرحمن الكواكبي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وروّاد الفكر في تلك المرحلة تلتقي مع سيرورة الشريف الحسين بن علي النهضويّة عبر ثقافة التّحديث التي لا تعتمد على الإقصاء وإلغاء الآخر، وتستلهم من التراث ما يجعل للتحديث والحداثة هُوية.

إن أمتنا العربية بحاجة اليوم إلى تقرير المصير الثقافي في خضم ما تشهده من فراغ خلّفته الظروف السياسية والتحديات على أكثر من صعيد. لا بد من تعزيز الاهتمام بالثقافة العربية في كل مكان، بصرف النظر عن الانتماء الديني للمنتسبين إليها. هنالك حاجة إلى تجديد الخطاب العربي بما يحرص على الطرح العقلاني للمشكلات التي تشغل الوطن والإقليم والأمة، بحيث يكون التعاطي معها من دون مبالغة ولا تشدّد بغيْر حق، بل بعرض منطقيّ متماسك للحُجج.

وفي إطار مواجهة التطرّف العقائدي في أوساط الشباب، ومكافحة انتشار العنف باسم العقائد المسيّسة؛ سواء أكانت دينية أم علمانية. لا بدّ من إيلاء المؤسسات التوجيهية المعنيّة بالتربية والتعليم والإرشاد والقضاء والإعلام العناية التي تمكّنها من النهوض بوظائفها ومهماتها، والتصدي بالقدوة والريادة لما يتمّ من تحويلٍ للمفاهيم وتحريف لها من طرف واحد.

إن استيعاب حقيقتي الإرهاب والتطرف بحاجة إلى رؤية ثقافية ومشروع حضاري لنهضة العالم العربي والإسلامي. وهنا أدعو إلى الحوار مع مكوّنات المجتمع الفتية بأدوات المحادثة والحوار المسؤول والعمل على تفويضها بما يمكّنها من المشاركة الفاعلة في صنع المستقبل – مستقبلنا جميعًا.

وحتى نتمثّل بقوله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، علينا أن نحافظ على وحدة الصف، وأن نبتعد عن أسباب الفرقة حتى تنفتح أمامنا آفاق الرسالات السماوية التي جاءت رحمة لبني البشر.

محـور العـدد

الشـــباب ومنطلقـات فكريـة في مواجهة التطرف والإرهاب

(١)

التّمكين القانوني للشباب في مواجهة التطرّف والإرهاب

بين المفهوم النظري والتطبيق العملي

المحامي د. ليث كمال نصراوين*

تعريف التمكين القانوني

إن نقطة الإنطلاق في تعريف التمكين القانوني تتمثَّل في أن التمكين القانوني لم يكن وليد اللحظة، إذ تطوّر هذا المفهوم على مدى عقود طويلة وتحت مسميات مختلفة لفئات متعددة من أفراد المجتمع، مثل الخدمات القانونية للفقراء وقانون المصلحة العامة. وغالباً ما كانت منظمات المجتمع المدني هي المحرك الرئيسي لمثل هذه المبادرات بمساعدة دولية قليلة أو معدومة. وكنتيجة طبيعة لهذا التطوّر في مفهوم التمكين القانوني، فقد تأخر ظهور تعريف متفق عليه لهذا المصطلح حتى عام ٢٠٠١ عندما عُرِّف في تقرير دولي لمؤسسة آسيا بأنه «استخدام القانون لزيادة السيطرة التي يمارسها المحرومون على حياتهم»، وفي عام ٢٠٠٥، قدمت لجنة التمكين القانوني للفقراء تعريفاً للتمكين القانوني بأنه «عملية تغيير منهجية يصبح من خلالها الفقراء والمستبعدون قادرين على استخدام القانون والنظام القانوني، والخدمات القانونية لحماية وتعزيز حقوقهم ومصالحهم كمواطنين وكجهات فاعلة اقتصاديًا».[١]

---

* أستاذ القانون الدستوري المشارك في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، وحاصل على درجة الدكتوراة في القانون الدستوري من جامعة مانشستر في بريطانيا، وحاصل على جائزة الدولة التقديرية في مجال القانون الدستوري لعام ٢٠١٤.

(١) «التمكين القانوني منصّة للمرونة والابتكار والنموّ»، المنتدى السادس لمنظمة غرب آسيا وشمال إفريقيا (وانا)، ١١-٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ص ٠١.

أما البنك الآسيوي للتنمية، فقد عرّف التمكين القانوني بالاعتماد على طبقات ثلاث، تعنى الطبقة الأولى بالوعي بالحقوق والحريات كأساس للتمكين، والطبقة الثانية بفهم الأفراد والمؤسسات للاستراتيجيات العامة حول كيفية استخدام الهيئات الرسمية وغير الرسمية لآليات تسوية المنازعات والوكالات التنفيذية التي يمكن أن تحمي حقوقهم، والطبقة الثالثة تعنى بتحقيق الثقة والقدرة على تأكيد هذه الحقوق والحريات للأفراد.[٢]

مما سبق يمكن تعريف التمكين القانوني بأنه جعل حماية القانون في متناول جميع فئات المجتمع العادية، بمعنى إيجاد إطار قانوني وسياسي موثوق وفعّال يُعالج على وجه التحديد الفئات الفقيرة والمهمّشة، بحيث يتيح هذا الإطار لهم حماية حقوقهم والدفاع عنها، وإخضاع أصحاب السلطة السياسية والإدارية والقطاع الخاص للمساءلة القانونية، بحيث يترتب على التمكين القانوني بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة الآتي:

١- حماية حقوقهم وحرياتهم الدستورية والدفاع عنها.

٢- توفير الخدمات الأساسية لهم بعدالة ومساواة.

٣- تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها، والمشاركة في القضاء على الآفات المجتمعية من فساد ومحسوبية، وتأكيد مسؤولية مؤسسات الدولة في حماية هذه الفئات المستضعفة في المجتمع.

هنا يثور التساؤل الأبرز عن ماهية تلك الفئات المهمّشة في المجتمع التي يطالها تعريف التمكين القانوني. إن هذه الفئات واسعة تمتدّ لتشمل الشباب في المقدّمة، والنساء، والأطفال، والفقراء والمحتاجين في المجتمع، بحيث أقرّ النظام الدولي لكل من هذه الفئات إطاراً خاصاً بالتمكين القانوني لكلٍّ منها، وما يهمنا بين هذه الفئات الشباب، مما يدفعنا إلى الحديث عن التمكين القانوني للشباب.

(2) https: //www.opensocietyfoundations.org/why-legal-empowerment.

يمكن تعريف التمكين القانوني للشباب بأنه التحكُّم في شروط الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية الخاصة بهم والتي من شأنها أن تُساهم في مضاعفة قدراتهم على تحقيق ذواتهم وبنائهم لمجتمعهم ودولتهم. كما يعرف التمكين القانوني للشباب بأنه تلك العملية التوعوية للشباب بحقوقهم وواجباتهم التي تقرّرها لها القوانين والأنظمة المحلية والدولية، وذلك بهدف تعزيز مواقفهم من مجتمعاتهم المحلية، وتنمية الشعور الداخلي لديهم بالملكية والقيادة والقدرة على إتيان الأعمال القانونية والاجتماعية التي تدفع عجلة التنمية والتطور في المجتمع.

أهمية التمكين القانوني للشباب

تكمن أهمية التمكين القانوني للشباب من الواقع الحالي الذي يعيشه الشباب العربي في معظم مجتمعات الدول العربية، التي تمتاز بغياب التعدّدية والديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد والبطالة والتبعية الاقتصادية في مجتمع أبوي. كما تبرز أهمية التمكين القانوني للشباب وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم من سيطرة التقليد والمحافظة في الخطاب والحياة الاجتماعية في الدول العربية الذي يقوم على تهميش فئات مجتمعية من العمل والبناء ومن ضمنهم فئة الشباب.

تنبع أهمية التمكين القانوني للشباب أيضاً من طبيعة أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية، قبل وبعد الربيع العربي، التي تمتاز بسيطرة الحزب الواحد أو الفرد الواحد على الحياة السياسية العربية، وبالتالي التسلُّط وانعدام الحقوق والحريات، وضعف المشاركة السياسية للشباب وتغييبها رغبة في تجنُّب التغيير والتطوير، والخوف الذي تبثه الأنظمة السياسية الحاكمة وأجهزتها الأمنية في نفوس فئات المجتمع بعدم أحقية المطالبة بالحقوق والحريات الأساسية.

بخصوص الشباب، فإنَّ للتمكين القانوني أهمية قصوى تتمثَّل في تخطّي سياسة التهميش والتغييب التي تتبعها بعض الأنظمة العربية لجيل الشباب، والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه السياسة من ارتفاع نسبة البطالة وهجرة الأيادي العاملة من الشباب العربي للخارج، وعزوف الشباب عن العمل السياسي وخدمة الدولة، وضعف الانتماء الحقيقي للشباب، وارتفاع نسبة الجرائم، وتزايد خطر الجماعات التكفيرية الإرهابية في ملاحقة الشباب واستغلال حالة العزلة التي يعانون منها في تغيير ثقافتهم ومفاهيمهم الدينية والقومية بشكل يدفعهم إلى الانضمام إلى صفوف هذه العصابات الإرهابية، والقيام بأعمال إرهابية تخالف جميع العقائد والمذاهب الدينية والإنسانية. فالتمكين القانوني للشباب من شأنه تجنُّب الأخطار المتزايدة التي تحدّق بالإنسانية جمعاء وشعوب العالم بأسره، والمتمثلة في تزايد خطر التطرّف والإرهاب الأعمى الذي تتبرأ منه جميع الشرائع السماوية والمذاهب الفكرية الإنسانية. فالشباب العربي هم محور اهتمام الجماعات المتطرّفة يسعون إلى اختطافهم والنيل منهم تحت غطاءات واهية لا تمت للعقل والدين بصلة. من هنا، فإن مواجهة هذه الحملة الإرهابية المتطرفة في العالم العربي تكون من خلال تسليح الشباب بالعلم والتمكين القانوني.

على الرغم من جميع السياسات الحكومية من تهميش وإقصاء، فقد أثبت الشباب العربي على مدار السنوات القليلة الماضية أنه جيل قادر على صنع التغيير والمطالبة به. فقد شكل الشباب الثائر بحناجرهم الصارخة ويافطاتهم التي حملوها، وأصواتهم المكبِّرة في الميادين والشوارع العربية أنه جيل قادر على المطالبة بحقوق وحريّاته الأساسية، ذلك على الرغم من الغياب النسبي لدى فئة كبيرة منهم بمفهوم الحقوق والحريات الدستورية. فقد سارع الشباب العربي في معظم الدول العربية إلى الوقوف في وجه أنظمة الحكم المستبدّة مطالباً بالتغيير، فكان الربيع العربي الذي استتبعه سقوط أنظمة حكم وتغيير دساتير دول. هذا الربيع العربي الذي يجب إطلاق التعبير الأسلم عليه بأنه

ربيع الشباب العربي، الذي امتاز بقيادة الشباب لدفّة التغيير كلٌّ في بلده، حيث تجاوزت مطالب الشباب إسقاط نظام ما أو حكم قائد فرد إلى المطالبة بتغيير البنيـة السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة للمجتمـع العربي ومـن جـذوره.

من هنا، وفي ظل استجابة العديد من الأنظمة العربية لمطالب الشباب العربي بالثورة والإصلاح، فإن أهمية التمكين القانوني للشباب تزداد أهمية، على اعتبار أن ثورة الشباب وإن تمّت دون تمكين قانوني كامل، فإن دورهم في مرحلة ما بعد الربيع العربي لا يقلّ أهمية عما قاموا به في أثنائه. فهم بأمسّ الحاجة إلى تعزيز التمكين القانوني لهم في هذه الفترة الزمنية الحرجة من مسيرة عالمنا العربي الذي يشهد تحوّلات سياسية وديقراطية جذرية، يجب أن يعي الشباب العربي ماهيتها ومضمونها، وأن يتعرَّف على مفهوم حقوقه وحرياته الأساسية لكي يطالب بترسيخها في صلب الدساتير الجديدة التي تُصاغ، وفي مرحلة إعادة البناء والتعمير المؤسسي في الدول العربية التي اجتاحتها رياح الربيع العربي.

إن الطاقة الشبابية الحيّة التي تفجَّرت، والتي من خلالها كَسَرَ الشباب العربي حـاجز الخـوف والصـمت مطالبين بحرية وعدالة اجتماعية، لا بد أن تأتي بثِمارها ضمن إطار زمني متوسّـط أو طويـل لكي تظهر نتائج ومخرجات الربيع العربي. وخلال هذه الفترة الانتقالية التي تعطى لإدارات الهيئات العربية الجديدة في ترجمة تطلُّعات الشباب العربي، يجب أن يبقى الشباب العربي في متابعة حثيثة لمجرياتها، وأن يحاسب تلك الإدارات على أي تقصير أو تغيير في دعائم الربيع العربي ومخرجاته.

خصائص التمكين القانوني للشباب

ينطوي التمكين القانوني للشباب على العديد من الخصائص الخاصة به التي يشترك فيها مع التمكين القانوني للفئات الأخرى في المجتمع، حيث يمكن تحديد الخصائص القانونية للتمكين القانوني للشباب بالآتي:

١- أن التمكين القانوني للشباب ينطوي على استخدام القانون والأدوات القانونية، وفي هذا المجال يجب تعريف القانون على نطاق واسع ليشمل ليس فقط التشريع والأحكام القضائية، بل يجب أن يضم التعريف سائر القواعد القانونية المكتوبة منها وغير المكتوبة كالعرف، وذلك بسبب تعدد القضايا والمسائل ذات الصلة بالشباب من تعليم وصحة وعمل واستثمار وبطالة. ناهيك عن أن الشباب في المناطق الريفية قد تحكمهم العادات والأعراف غير المكتوبة كمجموعة من القواعد التي تنظم عملهم، والتي ينبغي أن تعدّ جزءاً من الثقافة القانونية التي يجب تعريف الشباب بها.

٢- أن التمكين القانوني للشباب يُوجَّه تحديداً نحو احتياجات وأولويات هذه الفئة من أفراد المجتمع، فهو لايقتصر فقط على ما هو لمصلحة فئة معينة من الشباب أو مصالح فردية خاصة بفئة صغيرة منهم، بل هو يمتد ليشمل تلبية احتياجات أكبر شريحة ممكنة من الشباب.

٣- لدى التمكين القانوني توجُّه شعبي، فهو يهدف إلى تشجيع النشاط وتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات وذلك من خلال العمل المشترك مع الشباب أنفسهم كشركاء، فالتمكين القانوني لا يقوم على أساس «ستقوم جهة معينة بحلّ هذه المشكلة»، بل إن أساسه «سوف نعمل معكم من أجل حلّ هذه المشكلة، وسنعطيكم الوسائل والأدوات التي تمكنكم من مواجهة مثل هذه المشاكل بشكل أفضل في المستقبل، فهو يتمحور حول بناء القدرات بقدر ما يتمحور حول حلّ المشكلة».

٤- أن التمكين القانوني عملية واسعة وشاملة لها اختصاصات ومجالات متعدّدة، فنطاق التمكين القانوني للشباب واسع يمتدّ ليشمل محاولة التصدّي لجميع المشاكل والهموم التي تعاني منها فئة الشباب في المجتمع، من بطالة وتوفير فرص العمل، وتعزيز المشاركة السياسية، والانفتاح والحوار معهم في مشاكلهم وقضاياهم الخاصة بهم. فالتمكين القانوني وإن كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوعية الشباب بحقوقهم وحرياتهم الدستورية، وتعزيز فهمهم القانوني لهذه الحقوق والحريات، إلا أن الأثر الأوسع له يمتدّ ليشمل مجالات أخرى مختلفة ذات صلة بالعيش بسلام وتوفير فرص العمل والتطور لهم.

٥- أن التمكين القانوني للشباب يتطلَّب تدخُّل عدد من الجهات الفاعلة في الدولة إلى جانب الشباب أنفسهم وذلك على مستوى القطاعين العام والخاص، بمن في ذلك المحامون، والقضاة، والأطباء، والمعلمون، والنشطاء السياسيّون، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والفعاليات الشعبية.

أركان التمكين القانوني للشباب

من خلال استعراض عناصر التمكين القانوني للفئات المجتمعية الأخرى من فقراء ونساء، يمكن التوصل إلى مجموعة من الأركان التي تشكل التمكين القانوني للشباب تتمثل فيما يأتي:

١- الوصول إلى العدالة

يُعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوصول إلى العدالة بأنه «قدرة الناس على السعي والحصول على الحلول ذات الصلة بالعدالة من خلال المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان». وهذا ما يجعل الوصول إلى العدالة من الناحية العملية مُعلقاً على وجود نصوص قانونية يُشتَرَط فيها أن تكون عادلة ومُنصفة، ومُتاحة للجميع على قدم المساواة، ومُصاغة بلغة قانونية سليمة وواضحة لا تقبل التأويل أو التفسير، وأن تكون مُحاطة بضمانات حُسن تنفيذها.[٣]

إن الوصول إلى العدالة هو الدعامة الرئيسية للتمكين القانوني، ذلك أنه يعد من وجهة نظر القانون الدولي أكثر من مجرد حقّ أساسي، بل هو جسر لدعم ومساندة حقوق وحريات أخرى مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.[٤] وفي هذا السياق، فإن الوصول إلى العدالة لا يعني مجرد تعديل القوانين وتغييرها بشكل دائم ومستمرّ، فالوصول إلى العدالة يتطلَّب أن يتعدى إصلاح القوانين ضمان حصول

---

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «**البرمجة من أجل العدالة: الوصول للجميع، دليل للممارسين في مجال النهج القائم على حقوق الإنسان للوصول إلى العدالة**»، بانكوك، ٢٠٠٥، ص ٥.

(٤) حماية الوصول إلى العدالة بموجب المادة (١٤) **من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦**، والمادتان ٨ و١٠ من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨**.

جميع فئات المجتمع إلى الحقّ في محاكمة عادلة، وتوفير حماية قانونية لهم من أي محاولة اعتداء على حقوقهم المقرّرة بموجب القانون، وتقرير آلية واضحة وشفافة للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم بعضاً، وبينهم وبين الأجهزة والمؤسسات الرسمية في الدولة.

٢- نشر الوعي بالحقوق والحريات والقدرة على ممارستها

يقوم التمكين القانوني بشكل أساسي على تكوين معرفة متكاملة بين فئات الشباب بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي تضمنها لهم القوانين والتشريعات الداخلية وفي مقدمتها الدستور، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُبرمها الدول وتنضم إليها، ذلك أن غياب الوعي بهذه الحقوق يُعدّ سبب رئيسياً لحدوث الانتهاكات والاعتداءات عليها. ولغايات نشر الوعي بالحقوق والحريات يجب تفعيل مفهوم التدريب بين صفوف الشباب حول ما يقرّره لهم القانون الوطني والداخلي من حقوق وحريات، كما يجب إعمال سياسة التوعية بهذه الحقوق من جانب وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة، مع التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية الرسمية والخاصة والجامعات والأندية والنقابات المهنية؛ بضرورة العمل سوية لرفع مستوى الثقافة القانونية لدى فئة الشباب وتعريفهم بحقوقهم وكيفية ممارستها وفق أحكام القانون.

٣- تقديم المشورة والمساعدة في ممارسة الحقوق والحريات

يرتبط التعريف بالحقوق والحريات والقدرة على ممارستها بضرورة تقديم المشورة والمساعدة في جميع الأمور والمسائل التي تتعلق بممارسة هذه الحقوق والحريات من قبل فئة الشباب. وتتعدَّد مظاهر تقديم المشورة والمساعدة لتشمل مكاتب ومؤسسات العون القانوني والمساعدة القانونية، والعيادات القانونية المتنقلة، والخطوط الهاتفية الساخنة على مدار الساعة، ومكاتب الاستشارات والخدمات الفنية المتنقلة.

كما يُعدّ من قبيل المشورة والمساعدة في ممارسة الحقوق والحريات قيام الجهات الرسمية ذات الصلة بتكريس الحقوق والفصل فيها من مشرِّعين

وقُضاة بالتواصل والمساهمة في عملية التكوين القانوني وعقد دورات تدريبية حول طبيعة حقوقهم وحرياتهم بالنسبة للمشرّعين، وآلية الفصل في أية نزاعات قد تثور حول تطبيقها والتمسك فيها بالنسبة للقضاة، مع ضرورة تعزيز مبادئ المحاكمة العادلة وتبسيط إجراءات التقاضي والتأكيد بأن المحاكم مفتوحة للجميع.

٤- تعزيز مبدأ المساءلة القانونية

إن مشاركة فئة الشباب في التمكين القانوني وتعزيز دورهم التنموي من خلال دفعهم إلى المشاركة السياسية، وتعديل التشريعات والقوانين الناظمة لهذه المشاركة يجب أن يصاحبه تعزيز في مفهوم المساءلة القانونية، وتكريس سياسة العقاب إلى جانب الثواب لكل من يخالف القوانين والتشريعات النافذة. فالعقاب كأسلوب رادعٍ لتطبيق القانون يُساهِم في تعزيز فكرة سيادة القانون ودولة المشروعية، ويوفّر ضمانات قانونية لفئة الشباب للمطالبة بحقوقهم ورفع أي اعتداء قد يقع عليها. كما يساهم مبدأ المساءلة القانونية في إيجاد وسائل إنصاف وحل للنزاعات تضمن لكل فرد حقّه في مواجهة أي فرد آخر أو حتى الدولة بمؤسساتها وهيئاتها المتعددة، فيتم السيطرة على أي مظاهر عنف مجتمعي سببه الرئيسي استيفاء الحق بالذات دون الاستناد إلى أحكام القانون.

٥- توفير فرص إنتاج وتحسين ظروف العمل

من المشاكل الكبرى التي يعاني منها الشباب العربي البطالة وعدم توافر فرص عمل وإنتاج بشكل مُنصِف، إضافة إلى غياب العدالة في الأجور والرواتب وظروف العمل. كما يعاني الشباب العربي من غياب الاهتمام الرسمي من جانب الدولة بهذه المعضلات وعدم جديتها أحياناً في التعاطي معها ومحاولة حلّها، حيث دائماً ما تذهب وعود المسؤولين في مواجهة حلّ هذه المشاكل أدراج الرياح، وتبقى الخطط والبرامج الحكومية حبيسة الأدراج ومكاتب المسؤولين.

كما يعاني الشباب العربي في مجال الأعمال التجارية وحقوق العمل من قيود حكومية بيروقراطية في التشغيل والاستثمار؛ خصوصاً لدى فئة الشباب محدودي الدخل الذين لا تتوافر لديهم فرص استثمارية ومشاريع إنتاجية بضمانة رسمية تضمن لهم تحسين وضعهم المادي. فقوانين

التجارة والعمل في معظم الدول العربية معقَّدة لا توفر حماية كبرى للشباب العامل، والمركز القانوني لرب العمل في قانون العمل أعلى منه بالنسبة للعامل بشكل يتسبَّب في استغلال رؤوس الأموال لصغار الموظفين لديهم، ناهيك عن التمييز الحاصل على أساس الجنس، وغياب الظروف الاجتماعية الملائمة لعمل المرأة، وظاهرة عمالة الأطفال.

وعلى صعيد القوانين الاجتماعية من ضمان اجتماعي وتعويضات عدم العمل، فإن الشباب العربي يعاني من عدم قدرة معظم الحكومات العربية على توفير تأمينات لهم في حالة عدم العمل أو إصابات العمل الجسدية، وعدم كفاءة نظام التأمين الصحي في التخفيف من الأعباء المالية التي تقع على الشباب العربي.

من هنا يتطلَّب التمكين القانوني للشباب في مجال الأعمال التجارية وحقوق العمل وضع إطار قانوني تمكيني من خلال إصدار القوانين والإجراءات الإدارية التي تشجع الأعمال الحرة وتحمي الاستثمار، وتشجِّع إضفاء الصفة الرسمية على المعاملات التجارية، وتزيل الحواجز التي تحدّ من الفرص الاستثمارية. كما يجب التقليل من الجهات والهيئات التنظيمية ذات الصلة بالأعمال التجارية، ووضع نظم قانونية صارمة لمحاربة الفساد والبيروقراطية الإدارية، وتخفيض الضرائب على صغار التجار من الشباب، وتقديم الإعانات والمساعدات المالية لهم من قروض صغيرة وتمويل حكومي.

٦- الحق في الحصول على المعلومة

إن علاقة الوصول إلى المعلومة بالتمكين القانوني للشباب علاقة ثابتة وطردية، ذلك أنه كلما ازداد تدفّق المعلومات الحكومية وضمانات الحصول عليها بشأن قضايا أساسية ومفصلية تهم فئة الشباب، كلما تمكَّن القائمون على عملية التمكين القانوني من ممارستها بكفاءة واقتدار. فالحرية الصحفية وحرية الوصول إلى المعلومة ومناقشتها في اجتماعات عامة والتعبير عنها تُعدّ عوامل وركائز أساسية لإنجاح التمكين القانوني للشباب، وبالتالي يجب تعديل القوانين ذات الصلة لرفع القيود والضوابط غير المبررة على حرية انسياب المعلومات بالنسبة لفئة الشباب العربي لدعم قدرتهم على التمكين القانوني.

النظريات الفلسفية حول أساس التمكين القانوني للشباب وآلية التعامل معه.[٥]

إن التمكين القانوني السليم يُعدّ مكوناً بنائياً في عملية الحكم الرشيد، أو مُنْتَجاً مُصاحباً لها، وفي كلتا الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس «نوعيّة» الحكم، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية فى صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة. والحكمة الأخلاقية التي تفرض اعتبار مشاركة الشباب هدفاً رئيسياً في استراتيجيات وسياسات الإصلاح؛ تستند إلى مبدأ مفاده أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أي أن تمكين الشباب العربي يتطلَّب إعادة النظر فى التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، طالما اعتبرنا تمكين الشباب هدفاً ووسيلة للإصلاح والتنمية.

وحول آليّة تمكين الشباب قانونياً، فقد ظهرت عدّة مدارس فكرية مختلفة لكل منها أفكارها ومبادؤها الخاصة بها في مجال التمكين القانوني للشباب، ومن هذه المدارس الفكرية:

أولاً: المدرسة المثاليّة

يعتبر أنصار هذه المدرسة أن مشاكل الشباب هي ذاتها مشاكل المجتمع، وبالتالي فإنَّ تمكين الشباب يأتي فى إطار تمكين المجتمع وجزءاً لا يتجزأ منه. ولدى أنصار هذه المدرسة رأي خاص بهم حول أسباب انخفاض مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية يتمثَّل في تأخُّر تطوّر المؤسسات السياسية وعدم قوتها، وغياب مبدأ سيادة القانون، أي تدني مستوى الحاكمية الرشيدة، وضعف عملية صنع السياسة واتخاذ القرار. وبحسب هذه النظرة، فإنَّ قدرة الشباب العربي لم تكتشف جيداً، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب، وإذا ما تم إصلاح مؤسسات الحكم لتكون جيدة من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ العدالة والشفافية.

---

(٥) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر ورقة نقاشية لعلي الصاوي بعنوان «**الشباب والحكم الجيد والحريات**»، مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة، الرباط - المغرب بتاريخ ٦-٢٠٠٥/٧/٨ ، برعاية: UNDP-UNDESA.

ثانياً: المدرسة النفعيّة

يرى أنصار هذه المدرسة أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الرشيد، وإنما ترتبط مباشرة بضعف وتدني مستوى وجودة الخدمات الموجهة للشباب، كالأنشطة الترفيهية والرياضية والاجتماعية. فأنصار هذه المدرسة يرون أن أولوية الشباب هي الانضمام إلى سوق العمل، وليس الانضمام إلى الأحزاب السياسية، بمعنى أنهم يسعون خلف مصالح نفعيّة خاصة بهم، وليس تغيير في ملامح السياسة العامة للدولة في مجالات إدارية واجتماعية أخرى.

يترتَّب على هذه النظرة النفعيّة لتمكين الشباب أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلة سياسية وإدارية. وفي هذه الحالة سيرضى الشباب بهامش «ضيّق» من الحريات والمشاركة السياسية بحجّة وجود مشكلة وأزمة اقتصادية كبرى تتمثَّل في عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من الخدمات، على أمل أن يتسع نطاق الحقوق والحريات بتحسُّن المستوى الاقتصادي في الدولة.

ثالثاً: المدرسة النخبويّة

يرى أنصار هذه المدرسة أن لدينا ما يكفي من الديمقراطية وحقوق الأفراد، وأن أهمية التمكين القانوني تكمن في تغيير ثقافة الشباب لكي يستوعبوا الزيادة الواسعة في مساحة الديمقراطية والحريات المُعطاة، وقد وصل الأمر لدى بعض أنصار هذه المدرسة إلى القول بأن «الشباب لا يستحق أكثر من هذا...»، و«أن الشعوب العربية أميّة تعليمياً وسياسياً، وتخضع لتقاليد قبليّة وعصبيّة، ولا تصلح للديمقراطية... وهكذا الشباب في هذه الشعوب...».

هذه النظرة النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطية أيضاً، لأنها ترادف بين «التمكين والتعيين»، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كميّة – غير دالة غالباً – على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل.

علاقة التمكين القانوني للشباب بالحكم الرشيد

يتنازع مفهوم الحكم الرشيد مدرستان فكريتان مختلفتان: المدرسة الأولى ترى أن المقصود بالحكم الرشيد التعبير عن نوعية نظام الحكم وأسلوب صنع السياسة العامة في الدولة، التي يُعبَّر عنها بمبادئ عامة شائعة خاصة بالديمقراطية، مثل سيادة القانون والتعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحرّ، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، وحقوق المواطنة. ومن هنا، فإن التمكين القانوني بالنسبة لأنصار هذه المدرسة يُعدّ مجرد «صياغة حديثة لمبادئ مستقرّة».

أما المدرسة الثانية في الحكم الرشيد، فتعتبر هذا المفهوم بمثابة عنوان واضح لمنظومة أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

بعبارة أخرى، فهذه المدرسة ترى أن التمكين القانوني يُعدّ أساساً للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي، وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة، ولا سيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي، إضافة إلى وضع مفاهيم كليّة ومؤسسات وأطر سياسية جديدة تشكل جزءاً من الحكم الرشيد تتمثَّل بالبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني.

إلا أن علاقة التمكين القانوني للشباب بالحكم الرشيد يجب أن تجمع كلتا المدرستين السابقتين؛ من حيث القول إن للتمكين القانوني للشباب علاقة قوية بتفعيل المبادئ الدستورية والقانونية الثابتة الراسخة المتفق عليها التي يقوم عليها نظام الحكم الرشيد في معظم الدول العربية، باعتبارها «إطاراً مؤسسياً يجسِّد قيماً سياسية ثابته وراسخة»، إضافة إلى إعطاء الفرد «القدرة على الاختيار»، وبالتالي خلق وتعزيز الميل إلى السعي والمنافسة وتنمية القدرات، دون عرقلة ناتجة عن نقص الحاكمية الرشيدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

لذا، فإن ملامح الحكم الرشيد بالنسبة للشباب العربي تظهر في الصور الآتية:

١- **سيادة القانون:** من خلال تجريم ومكافحة الواسطة والمحسوبية مثلاً، كونها تقف سدّاً منيعاً بين قدرات الشباب العقلية والعملية وقدرتهم على العمل والإنجاز، وذلك لسبب مادي خارج عن إرادتهم يعبِّر عن تمييز بينهم على أساس عرقي أو طائفي أو اجتماعي. ولسيادة القانون من منظور الشباب العربي اتجاهات مختلفة خاصة بهم عنها بالنسبة للمرأة أو الأطفال أو المعاقين، بحيث يقصد بها احترام معايير العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التعيين في الوظائف العامة، وفي الترقية وتوزيع عوائد التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تشكيل اتحادات طلابية مُنْتَخبة في الجامعات، وتحسين الخدمات العامة للشباب بما يتناسب مع أعمارهم، وتشجيعهم على العمل وتحسين فرص الاستثمار لهم.

٢- **الشفافية والمحاسبة:** يتسع نطاق هذين المفهومين بالنسبة للشباب العربي ليشمل تطوير مناهج الدراسة ونُظم التعليم، وانفتاح المؤسسات السياسية في الدولة وأجهزة صنع القرار على الشباب المتعلِّم، والسماح لهم بمراقبة جميع البيانات الخاصة بحياتهم وحقوقهم وحرياتهم، وتفعيل محاسبة كل من تسول له نفسه أن يقف حجر عثرة في وجه تقدُّم الشباب وتعلُّمهم وإعاقة تطوّر أعمالهم.

٣- **المشاركة:** لها دلالات خاصة بالنسبة للشباب العربي تتمثَّل في رفع الحواجز كافة التي تحول دون مشاركتهم في اتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤونهم الخاصة، وإتاحة المجال أمامهم للانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، وتعزيز ثقافة التمثيل البرلماني لديهم، والعمل على إعادة الثقة بمؤسسات الدولة بين أوساط الشباب، وكفالة حقهم في تولّي المواقع القيادية وفق معيار الأفضلية والكفاءة.

في هذا المجال، يجب إدراك الفارق بين التمكين القانوني من جهة والمشاركة من جهة أخرى، فالتمكين هو حق للشباب وواجب على الدولة، فبمجرد تعزيز التمكين القانوني للشباب ستختلف ميولهم وأهوائهم الشخصية، ويحصل التنوّع داخل جيل الشباب بين أشخاص يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، وأفراد

يرغبون في شغل مواقع حكومية دون آخرين يفضّلون العمل الفردي الخاص. إلّا أن واجب الدولة يكمن في توفير الخيار للجميع على أساس القدرات أو الإمكانات، وللشباب الخيار وحق المفاضلة.

٤- التدرّجيّة والشمولية في سياسات التمكين: يُقصَد بالتدرجيّة في مجال التمكين القانوني للشباب العربي التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد العقلية والبدنية في القدرة على العمل والإنجاز، بحيث تكون الوسائل والآليات المتبعة مراعية للاختلافات بين فئة الشباب، فلا يحرم أحد من حقه في التمكين القانوني بسبب تكوينه الجسماني أو العقلي، فتتحقّق بذلك التدرّجيّة في التمكين القانوني. أما الشمولية في سياسات التمكين القانوني، فيُقصَد بها أن مسؤولية تنفيذه والقيام به تنصرف إلى جميع المؤسسات الحكومية والأهلية العامة والخاصة، مع الإقرار بأن الدولة، وبحكم امتلاكها للأدوات والسلطة، يقع عليها عبء الريادة في التمكين للدور الريادي فيها.

اقتراحات لتفعيل التمكين القانوني للشباب العربي

في سبيل تفعيل التمكين القانوني للشباب يمكن تقديم مجموعة من المقترحات الخاصة ببلورة سياسة حكومية رسمية في مجال التمكين القانوني للشباب العربي في كل دولة على حدة، تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تتمحور هذه السياسة وتُنفَّذ من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما محتوى هذه السياسة وأبرز ملامحها فتتمثّل في **ضرورة أن ترسِّخ السياسة الوطنية للشباب العربي الشراكة الفعّالة بين المعنيين كافة، ولا سيما المنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات، وإيجاد قنوات اتصال دائمة مع الشباب العربي في دولهم المختلفة تسمح لهم بالتعبير عن همومهم ومشاكلهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذه السياسة الوطنية يجب أن تكون متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع عربي، وأن تُبدي اهتماماً خاصاً بالفئات المحرومة من الشباب، وأن تتيح لهم فرصة الالتقاء مع أجيال من قدامى الشخصيات السياسية والفكرية في الدولة لإكسابهم الخبرة والمعرفة، ومع نظرائهم في الدول العربية والأجنبية لتحقيق الاطلاع والانفتاح العقلي والذهني على ثقافات الدول الأخرى.**

يرتبط تحقيق السياسة الوطنية للتمكين القانوني للشباب العربي بإعادة النظر فى البرامج التعليمية والتدريسية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية مزوّداً بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة. كما يجب إعادة النظر في طريقة إعداد العاملين فى ميدان تنشئة الشباب من معلّمين وقادة بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة، ووضع خطة إعلامية عربية موحَّدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب العربي للتمسُّك بقيمه، وتثقيف الشباب العربي بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنَسان، وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الواسعة فى مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صُنع القرار، وتشجيع الشباب العربي على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب العربي؛ لأن ذلك يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا العربي التمسك بها.[٦]

(٦) ورقة نقاشية لعلي الصاوي بعنوان «**الشباب والحكم الجيد والحريات**»، مرجع سابق.

(٢)

دورُ المناهجِ والمقرراتِ الدراسيّة الجامعيّةِ في محاربة التطرف من خلالِ تعزيزِ مبادىءالوسطيّة

د. محمد فؤاد الحوامدة*

مقدمة:

إن الإسلام دين الرحمة والوسطيّة والاعتدال والخير للناس أجمعين، شكّل بمبادئ الوسطيّة والتوازن والاعتدال التراث المشترك والإطار الملائم للمجتمع الإنسانيّ، قال تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾(١). فالوسطيّة سمة الإسلام في عقائده، وشرائعه، وأنظمته في كل مجالات الحياة، بما يحفظ السلم والسلام، ويقيم العدل والأمن في العالم أجمع، وبين أبناء البشر بلا تفرقة أو تمييز، ويوفق بين حاجاتهم وواجباتهم، ويكفل لهم الحقوق الإنسانيّة التي تحفظ النسل البشري والعقل الإنسانيّ، ومقومات الحياة المادية والاجتماعية.

وتعدّ الجامعة إحدى الأطراف التربويّة الاجتماعيّة المهمة التي تؤدي عملاً حيويًا ومهمًا في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره، فهي تتعامل مع مجتمع

* كلية التربية، جامعة اليرموك - إربد - الأردن.

(١) **سورة البقرة**، آية ١٤٣.

مصغر للمجتمع الكبير بكل سلبياته وإيجابياته، لهذا ينبغي على الجامعة أن تحدث مناهجها وأساليبها في التعامل مع المجتمع المتغير؛ لتوافق التغيرات وتستمر رسالتها في نشر قيم المجتمع والمحافظة عليها. ومن جهة أخرى فإن تحديد المهددات الأمنيّة والاجتماعيّة في الوقت الحاضر يجب أن يأتي ضمن أولويات المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة؛ بحيث يخرج الطالب من العملية التعليميّة ولديه القدرة على التمحيص والنقد والمفاضلة بين القضايا بشكل يخدم الصالح العام.

ومن أجل محاربة التطرف لابد من تعزيز مبادىء الوسطيّة بصورة منهجيّة جادة، فلا تجدي ردود الأفعال، ولا الأعمال غير المخططة ولا التصرفات الفرديّة العفويّة، ولا بدّ من بناء المنظومة القيميّة لأبناء الأمة وتربيتهم، فلا تكفي تعبئة الطلبة بالكلمات المجردة عن القيم والمثل، ولا برفع الشعارات الخالية من المصداقيّة والمضمون، لا بدّ من مناهج تربويّة تربي أبناء الأمة أولاً على المثل العليا ومبادئ الإسلام التربويّة، التي تحيي الضمائر وتثير العقول وتبني حسّ المسؤوليّة في الإنسان وتنمية روح الاعتدال والتسامح في النشء وفي المجتمع.

وبما أن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة ترتبط بشكل مباشر بحياة الطالب الجامعيّ وحياة أسرته ومجتمعه، ولها دور في إيجاد الإنسان المؤمن بالحرية الشخصيّة المدرك لحقوقه وواجباته ضمن ضوابط المجتمع وثقافته، ويؤمن بالمساواة بين الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم، وفي المقابل فالمرحلة العمرية التي يمرّ بها شباب الجامعات تعدّ مرحلة في غاية الأهمية؛ حيث يمرّون بمظاهر نمو متعددة ومختلفة تقتضي التعامل معها بكل عناية، كما تستلزم أيضًا مراعاة التغيرات النفسيّة والانفعاليّة التي يمرّون بها في هذه المرحلة التعليميّة المهمة[٢].

من هنا، تناولت في هذا البحث موضوع (دور المناهجِ والمقرراتِ الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىءِ الوسطيّة)؛ فجعلت البحث في مقدمة وثلاثة مباحث.

---

(٢) تركي بن كديمس العتيبي، **إسهامات الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦ هـ.

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات البحث

أولاً: مفهوم الدور

الدور في اللغة: دار يدور دورًا ودورانًا، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد[٣]. والدور اصطلاحًا: يشير مصطلح الدور إلى الواجب والمسؤولية التي يجب القيام بها، ويقال هذا دورك أن تفعل كذا أي مسؤوليتك وواجبك أن تقوم بهذا الأمر[٤]. والدور هو المهمة التي يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون مكانة معينة في الحياة[٥]. يشير مصطلح الدور أيضًا إلى السلوك المتوقع من الفرد، ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الآخرين[٦].

كما يعرف الدور بأنه تصور اجتماعي أكثر منه فردي؛ لأنه يرتبط بالبيئة الاجتماعية، وهو أسلوب للفعل في البناء تحدده معايير المجتمع، له مضمون من الأغراض والأفعال والتوقعات والالتزامات، ومكوناته هي مجموعة القيم والعناصر الثقافية والمعايير التي تضفى عليها الصفة المعيارية، وبهذا يكون أداء الدور ليس عملية آلية، بل عملية تحكمها مجموعة من المعايير والتوقعات الممكنة[٧].

أما الدور من الناحية الإجرائية في هذا البحث فهو جميع الممارسات والمهام والواجبات والمسؤوليات التي تقوم بها المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيز الوسطيّة لدى الشباب.

---

(٣) ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

(٤) محمد بن يوسف عفيفي: **دور الأسرة في أمن المجتمع، كلية الملك فهد الأمنية**، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص ٢٣٠.

(٥) محمد فرح: **البناء الاجتماعي والشخصية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣١٦.

(٦) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٩٥.

(٧) محمد فرح: **البناء الاجتماعي والشخصية**، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

ثانيًا: مفهوم الوسطيّة

الوسطيّة لغةً: وسط: وسَطُ الشيء: ما بين طرَفَيْه؛ أو هو النصف، وتقول: جلست وسْطَ القوم أَي بيْنَهم، ويقال: هو من أَوسَطِ قومه أَي خيارِهم، ويقال: وسَطْتُ القومَ أَسِطُهم وَسْطًا وسِطةً أَي تَوَسَّطْتُهم. ووَسَطَ الشيءَ وتَوَسَّطَه: صار في وسَطِه. والتوْسِيطُ: أَن تجعل الشيء في الوَسَط، والتَّوَسُّطُ من الناس: من الوَساطة، ووَسَطُ الشيءِ وأَوْسَطُه: أَعْدَلُه[٨]. وهو معنى قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿**قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ**﴾[١٠].

فالوسطيّة تأتي بمعنى: التوسط بين شيئين، وبمعنى العدل، والخيار، والأجـود، والأفضـل، ومـا بين الجيد والـرديء، والمعتدل، وبمعنى الحسب والشرف. والوسطيّة اصطلاحًا: وردت الوسطيّة في القرآن الكريم في أكثر من آية، وفي السنة في أكثر من حديث على عدة معاني، فالوسطيّة: أنها التوسط بين الطرفين، كوسط الدابة والمكان والمرعى والحال المعيشية. وهو ما يعبر عنه لغةً بأنه الاقتصاد، أي الوقوف في موقف الوسط والاتزان، فلا جنوح أو شذوذ، ولا ضمور، ولا إفراط ولا تفريط، وقد وصف الله تعالى المتوسط في السلوك والتزام الشرائع الإلهية بالمقتصد، في قوله: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**﴾[١١] ويأتي معنى الوسطيّة على اعتبار الشيء بين الجيد

(٨) ابن منظور: **لسان العرب**، مرجع سابق.
(٩) **سورة البقرة**، آية ١٤٣.
(١٠) **سورة القلم**، آية ٢٨.
(١١) **سورة فاطر**، آية ٣٢.

والـرديء، كما قال ابن عباس - في رواية عنه - كَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ قُوتًا دُونًا، وَبَعْضُهُمْ قُوتًا فِيهِ سَعَةٌ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾. وفسر بعضهم: (أوسط) في الآية بأنه: الأعدل والأمثل، فتكون الآية على هذا التفسير مندرجة تحت المعنى الأول الذي هو (العدالة والخيار والأجود).

وتأتي الوسطيّة مقابل الغلو والإفراط والتفريط والجفاء والظلم، فأهل السنّة والجماعة هم الوسط في العدل والإنصاف. وعليه؛ فالوسطيّة، والاعتدال معنيان مترادفان في المفهوم اللغوي، والشرعي الاصطلاحي، فهما: العدل والاستقامة والخيرية والاعتدال والقصد والفضل والجودة[١٢].

والوسطيّة في العرف الشائع في زمننا تعني الاعتدال في الاعتقاد والموقف والسلوك والنظام والمعاملة والأخلاق، وهذا يعني أن الإسلام دين معتدل غير جانح ولا مفرط في شيء من الحقائق، فليس فيه مغالاة في الدين، ولا تطرف ولا شذوذ في الاعتقاد، ولا استكبار ولا خنوع ولا ذلّ ولا استسلام ولا خضوع وعبودية لغير الله تعالى، ولا تشدد أو إحراج، ولا تهاون، ولا تقصير، ولا تساهل أو تفريط في حقّ من حقوق الله تعالى، ولا حقوق الناس، وهو معنى الصلاح والاستقامة[١٣].

من هنا، لا يصح إطلاق مصطلح (الوسطيّة) على أمر إلا إذا توفرت فيه الملامح الآتية[١٤]:

- **الخيرية:** وهي تحقيق الإيمان الشامل، يحوطه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- **الاستقامة:** وهي لزوم المنهج المستقيم بلا انحراف، فالوسطيّة لا تعني التنازل أو التميع أبدًا.

---

(١٢) ناصر بن عبد الكريم العقل، **مفهوم الوسطية والاعتدال**، ندوة **أثر القرآن في تحقيق الوسطية ودفع الغلو**، مكة المكرمة، ٣-١١/٨/١٤٢٤ هـ، ص ٥.

(١٣) وهبة الزحيلي: **إذا اختل ميزان الحق والعدل والتوسط في الأمور**، مجلة **الوعي الإسلامي**، العدد ٤٨١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٩/١٠/٢٠٠٥.

(١٤) عبد الحكيم بن محمد بلال: **الوسطية من أبرز خصائص هذه الأمة**، مجلة **البيان**، http: //www.islamdoor.com/k/368.htm

- **البينيّة:** وذلك واضح في كل أبواب الدين، فالصراط المستقيم بين صراطي المغضوب عليهم والضالين.
- **اليسر، ورفع الحرج:** وهي سمة لازمة للوسطية.
- **العدل والحكمة:** وقد فسر النبي ﷺ الوسط بالعدل[١٥]، وذلك هو معنى الخيار؛ وذلك لأن خيار الناس: عدولهم. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾[١٦].

فالوسطيّة في بعدها الحضاري تعمل على تحقيق الأمن والسلام العادل للبشرية منطلقة من مبادئها الإنسانيّة التي تدرك طبيعة التنوع البشري وتتعامل بإيجابية وانفتاح مع التنوع الثقافي والحضاري، فهي لا تعترف بالتعددية في إطار خدمة المبادئ والقيم الإنسانيّة فحسب بل وتعده مكسبًا جماعيًا[١٧].

ثالثًا: الجامعة

الجامعة لغةً: جَمَعَ الشيءَ عن تَفْرِقة يَجْمَعُه جَمْعًا وجَمَّعَه وأَجْمَعَه، فاجتَمع، وكذلك تجمَّع واسْتجمع. والمجموع: الذي جُمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد. واسْتجمع السيلُ: اجتمع من كل موضع. وجمَعْتُ الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا. وتجمَّع القوم: اجتمعوا أيضًا من ههنا وههنا. والمَجْمَعةُ: مَجلِس الاجتماع، والمسجدُ الجامعُ: الذي يَجمع أَهلَه والجُمَعة، وهو يوم العَرُوبة، سمّي بذلك لاجتماع الناس فيه[١٨]. وقد أصبح اسم الجامعة يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كالدين والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والآداب[١٩].

---

(١٥) أخرجه النسائي، وانظر **صحيح سنن النسائي**، ح/٢٨٦٣.

(١٦) **سورة النحل**، آية ٩٠.

(١٧) البيان الختامي، **مؤتمر الوسطية منهج حياة**، الكويت، ١٤٢٦ هـ.

(١٨) ابن منظور: **لسان العرب**، مرجع سابق.

(١٩) **المنجد في اللغة والإعلام**، مجمع اللغة العربية، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠١.

الجامعة اصطلاحًا: كلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع، كما كلمة جامع، ففيها يجتمع الناس للعلم، يمكننا القول إن «الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي، وهي تعطي شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها.

أما كلمة جامعة وهي بالأصل كلمة لاتينية (Universities) فإنها كانت تعني الجمعية التي تتولى ممارسة التعليم ولم تأخذ معناها الجامعي الحديث إلا بعد وقت[٢٠].

والجامعة مؤسسة للتعليم العالي، تتكون من مجموعة من الكليات ولها حرية التصرف في شؤونها ويتمتع أفرادها بحرية التعليم والمنافسة دون تدخل خارجي، ولها سلطة منح الدرجات في مختلف مجالات الدراسة[٢١]. كما تعرف الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلبة بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي، فهي معهد منظم يمنح الدرجات العلمية ويدرس فروع التعليم المختلفة، ويعمل على تقدمها.

وتعرف الجامعة أيضًا بأنها المؤسسة الاجتماعية التربويّة العلمية الثقافية التي أوجدها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، من خلال إيجاد وسيط منظم، يساعد على تنمية شخصية الفرد من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والانفعالية والروحية بشكل متوازن، وتمكّنه من اكتساب القيم والاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تجعله فردًا سويًا وتحميه من الانحراف والفساد[٢٢].

رابعًا: المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة

يُعدُّ المنهاج أحد المكونات الأساسيّة للنظام التربويّ، وأكثرها فعّالية في تحقيق أغراضه، والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ، وأَنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبانَ،

(٢٠) رياض عزيز هادي، **الجامعات النشأة والتطور**، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣.
(٢١) فايز مينا، **التعليم العالي في مصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٧.
(٢٢) فؤاد العاجز، **دور الجامعة الإسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها**، مجلة **الجامعة الإسلامية**، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠٠٦، ص ٣٩٩.

وصار نَهْجًا واضِحًا بَيِّنًا[٢٣]. قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[٢٤].

وفي الاصطلاح: يرجع مصطلح المِنهاج (Curriculum) في الأصل إلى الكلمة اللاتينية (Currer) وتعني الجري في مهرجانات و أدوار السباق (Race) التي كانت تقام من وقت إلى آخر، ولكن مع مرور الزمن، توسع هذا التعريف متخذًا عدة معانٍ.

وعمومًا فإن أوسع استخدام لهذا المصطلح في الجامعة، هو استخدام (المنهاج) بصورة اعتيادية من قبل المختصين بالمناهج على طريقتين:

الأولى: ليشيروا بصورة عامة إلى خطة لتعليم الطلبة.

الثانية: ليعنوا به برنامجًا أو مجالاً معينًا للدراسة.

فالمنهاج بوصفه خطة لتعليم الطلبة غالبًا ما يشار له بكلمة (المنهاج) على الإطلاق. لكن في الوقت الراهن، لا يزال هناك خلاف بين المختصين فيما يتعلق بمكونات تلك الخطة. وعلى أية حال فإن المنهاج كخطة تعليمية للطلاب يعدّ جزءًا لا يتجزأ من محتوى ذلك المجال الأوسع المسمى (المنهاج). إن المنهاج بوصفه مجالًا للدراسة، شأنه شأن معظم التخصصات الأخرى، يتحدد ببعض المعايير، فمنها:

- نطاق المواضيع التي يهتم بها (أي البنية الجوهرية للمنهاج).
- طرق البحث والممارسة التي يتبعها (أي البنية التنظيمية التي يتبعها).

وهذا المفهوم للمنهاج منتشر في كثير من أدلة الدراسة في شتى الجامعات والكليات، والتي كثيرًا ما تذكر مجموعة من المقررات التي تُدرّس في أي برنامج دراسي من البرامج المتوفرة بالجامعة أو الكلية.

---

(٢٣) ابن منظور: **لسان العرب**، مرجع سابق.

(٢٤) **سورة المائدة**، آية ٤٨.

المبحث الثاني: التعليم العالي (المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة ومحاربة التطرف من خلال تعزيز الوسطيّة)

يؤدي قطاع التعليم العالي في الأردن دورًا كبيرًا ومميزًا في إحداث التنمية الشاملة على مختلف الصعد والمجالات، وحقق التعليم العالي في المملكة خلال السنوات العشر الماضية تقدمًا ملحوظًا من حيث تنوع البرامج الدراسيّة وأنماط التعليم والتعلم التي تحكم النوع والكم، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي. وعلى الرغم من محدودية الإمكانات المادية والبشرية في المملكة إلا أن التعليم العالي يقع ضمن أولويات اهتمامات الدولة لما له من دور في الارتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

لقد أولى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (حفظه الله) اهتمامًا خاصًا بالتعليم العالي، ووجّه حكوماته المتعاقبة بضرورة الاهتمام بالتعليم العالي وتطويره، حيث تم في عهده إنشاء العديد من الجامعات الرسمية والخاصة، فضلاً عن الجامعات الأجنبية العاملة في الأردن والبرامج المنبثقة عن اتفاقيات تعاون بين الأردن وجامعات أجنبية، إضافة إلى برامج الجامعات الأردنية في عدد من جامعات الدول العربية الشقيقة.

ويهدف التعليم العالي (الجامعات) إلى تحقيق الآتي:

- إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع.
- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.
- رعاية النهج الديمقراطي وتعزيزه بما يضمن حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير واحترام الرأي الآخر والعمل بروح الفريق وتحمل المسؤولية واستخدام التفكير العلمي الناقد.
- توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب.

- تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والثقافات العالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين.
- اعتماد اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي وتشجيع التأليف العلمي بها والترجمة منها وإليها، واعتبار اللغة الإنجليزية لغة مساندة.
- المساهمة في تنمية المعرفة في مجالات العلوم والآداب والفنون وغيرها.
- تنمية إلمام الدارسين بلغة أجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم، وإكسابهم مهارات مناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.
- تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
- بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.
- إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.
- توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات العربية والإسلامية والأجنبية وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة والمتطورة[٢٥].

(٢٥) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، **قانون التعليم العالي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٩**.

من هنا، تعدّ الجامعة معلمًا من أبرز المعالم ذات التأثير الاجتماعي في المجتمع وأهمها، حيث تحتضن الشباب الجامعي ذوي الطاقات المتفجرة والهمم العالية والخصائص النمائية التي تضفي أهمية بالغة على هذه المرحلة العمرية المتميزة، ويمكن اعتبار الجامعة امتدادًا للأسرة والمدرسة إذ تستكمل دور هذه المؤسسات في توجيه الشباب في نموهم وقدراتهم ومهاراتهم فضلاً عن قيمهم واتجاهاتهم كما تعمل على تحقيق تقدير الشباب لذواتهم.

فالجامعة في حقيقتها إحدى المؤسسات التربويّة والاجتماعيّة التي وجدت لخدمة المجتمع وتربية أبنائه وتنشئتهم تنشئة سليمة، فالمجتمع يتوقع من الجامعة كثيرًا من الأدوار. وتختلف الآراء حول دور الجامعة ومناهجها تجاه المجتمع، رغم أنَّ المناهج تخضع لطبيعة المجتمع من حيث عقيدته وثقافته وحاجاته وآماله، ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدّة من أهمها الفلسفة التربويّة للمجتمع.

وتعد الجامعات في طليعة التغيير نحو الأفضل؛ لأن التعليم ولاسيما التعليم الجامعي يعد أهم وسائل التطور والتحديث في المجتمعات كافة. والجامعات في واحد من أهدافها الأساسية إلى جانب التدريس والبحث العلمي، عليها أن تخدم المجتمع، لذا فإن عليها أن تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته، فضلاً عن ذلك تعد الجامعات اليوم أحد أهم المؤسسات التي تسهم في توجيه المجتمع والتأثير في اتجاهاته[٢٦]. الأمر الذي يشير إلى أن المهمة الرئيسة في الجامعة تنضوي تحت ثلاثة أدوار أساسية:

الأول: هو توفير التعليم كنوعية لجميع طلبة الجامعة في مجالات تخصصهم وعلى جميع المستويات.

الثاني: هو تشجيع برامج الأبحاث التي تؤمن الحياة الكريمة للفرد، إضافة إلى تلك البرامج المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية.

الثالث: هو المحور الذي يسهم في خدمة المجتمع من خلال تعزيز الجوانب الأخلاقية والروحية الرفيعة لدى الطلبة.

(٢٦) رياض عزيز هادي، **الجامعات النشأة والتطور**، مرجع سابق، ص ٤.

تعدّ الجامعة وفق هذه الأدوار التي تؤديها من أكثر المؤسسات التي تعنى بتعزيز الوسطيّة وتنشر الاعتدال لدى الشباب؛ فمن أهم الأسباب الرئيسة للبعد عن الوسطيّة، انتشار الجهل وروح التعصب الأعمى وتدني المستويات القيمية، وانتشار الظلم والاستبداد والقهر والعنف وسلب حقوق الإنسان ومصادرة حرياته المشروعة وانخفاض دور المعنويات في تربية الفرد، لذا وجب العمل على معالجة هذه الأسباب، ونشر الفكر الصحيح بين أوساط الشباب بوجه خاص[٢٧].

وفي المقابل، إن من أهم الأسباب التي أدت إلى الغلو والتطرف، ضآلة الاهتمام بالتفكير الناقد والحوار البناء من قبل المؤسسات التربويّة بوجه عام والجامعات تحديدًا، وعدم الاهتمام الكافي في المناهج والمقررات الدراسيّة ودورها في إبراز وسطية الدين الإسلاميّ والأخلاق الإسلاميّة.

وهذا ما أكده سمو الأمير **الحسن بن طلال** من أنّ ضعف الجامعات والعملية التربوية في عالمنا العربي يُساهم في تفاقم ظاهرة العنف؛ إذ إنّ التعليم يقتصر على الحفظ والتّلقين، ولا يركّز على التوعية في التّعامل مع القضايا اليوميّة التي يعيشها الشباب[٢٨].

فوسطية الإسلام أو وسطية الأمة الإسلامية وسطية تاريخية لا جغرافية ولا ثقافية ولا عرقية، لأن معيار الصلاح والتقوى هو المقياس الذي وضعه الإسلام منهجًا تقاس به أفضلية الأمم والأفراد وكمالها. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[٢٩].

---

(٢٧) البيان الختامي، **مؤتمر الوسطية منهج حياة**، ١٤٢٦ هـ، الكويت.

(٢٨) حديث سموّ الأمير الحسن بن طلال إلى المشاركين في المؤتمر الشبابيّ الرابع «**الشباب وظاهرة العنف**»، الإسكندريّة؛ ١٣-١٥/١٢/٢٠١٠.

(٢٩) **سورة الحجرات**، آية ١٣.

والأمة الإسلامية لكونها أمة وسطًا لها مسؤولية ربانية مكلفة بأن تحمل أكمل منهج وأقومه في العقيدة والأخلاق والتشريع إلى بقية المجتمعات الإنسانيّة، مكلفة بدعوة الأمم الأخرى إلى الصراط المستقيم، منهج الله الذي يضمن للإنسان والمجتمع الحق والخير ويحقق له السعادة. وذلك بالأساليب والطرق الحكيمة الرشيدة التي أرشدها الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٣٠]، وكذلك بالقدوة بأن يصبح المجتمع الإسلامي مجتمعًا سليمًا يحقق لأهله وللبشر جميعًا الحق والخير والسعادة والاستقرار، خصوصًا في الأوقات والظروف التي يزداد فيها الانحراف والبُعد عن المنهج الرباني ويكثر فيها العنف والتطرف وتشويه صورة الإسلام الحقيقية والنيل منه[٣١].

يمكن القول إن كل دعوة إلى الوسطيّة مآلها الفشل إذا ظلت مقصورة على إفشاء التعاليم وترديدها على مسامع الشباب فقط، من دون أن يكون ذلك موافقًا لممارسة وواقع يستجيبان لتلك التعاليم ويجسدانها. فإذا بذل الدعاة غاية جهدهم لدعوة الناس إلى التسامح مثلاً، ثم تعرض هؤلاء للقمع اليومي، فإن الحديث في التسامح سوف يتبخر ولن يكون له أي أثر. وإذ لا نختلف على ضرورة تفنيد دعاوى التطرف وأفكاره، إلا أن ذلك الجهد لكي يؤتي ثماره المرجوة، ينبغي أن يتوازى مع بيئة تساعد على الاعتدال، ونموذج في سلوك أولي، الأمر الذي يضرب المثل ويشجع على الاحتذاء. إن ما تعلمه المناهج والمقررات الدراسيّة في هذه الحالة أقرب إلى البذرة الصالحة، التي لا يمكن أن تنمو شجرتها إلا إذا ألقيت في تربة صالحة. وتوجيه كل الاهتمام للبذرة، مع أن تجاهل التربة يفضي إلى الفشل[٣٢].

---

(٣٠) **سورة النحل**، آية ١٢٥.

(٣١) جمال الدين محمد محمود، **أصول المجتمع الإسلامية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١٢هـ، ص ١٧١. وانظر: صالح حبيب الله، وسطية الإسلام، موقع **الإسلام** www.al-islam.com، ص ٢.

(٣٢) أحمد المومني، **مفهوم وضوابط الوسطية في الإسلام ودلالتها من السنة النبوية**، مجلة **العلوم الإنسانية**، العدد ٣٥، ٢٠٠٧، ص١.

فالغلو والتطرف من الظواهر الاجتماعيّة التي تنشأ وتترعرع في ظلّ عوامل نفسيّة واجتماعيّة خاصة، وتحت ظروف سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة معينة، وتشترك جميع هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب.

من هنا، إن أيّة معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب إصلاحًا حقيقيًا في جملة هذه العوامل والظروف التي تساعد على وجود هذه الظاهرة، فالخطوة الأولى في مشروع محاربة الغلو والتطرف واجتثاث جذوره من أي مجتمع، من وجهة نظر الباحث تكمن في نشر قيم الاعتدال والوسطيّة والتسامح.

إن تعزيز قيم الوسطيّة والاعتدال لدى الشباب مسؤولية مشتركة بين عدة أطراف في المجتمع تبدأ بالأسرة باعتبارها أهم المؤسسات التربويّة وأولها، حيث تبدأ مشوار التربية بحياة الفرد، وهي المسؤول الأول عن استقامته أو انحرافه، ومع مستجدات عصر العولمة ومتطلباته وما طرأ على المجتمعات الإسلامية من مغريات تستقطب الشباب وتستمليهم، يبرز الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الأسرة في إعداد وتنشئة المواطنين الصالحين للمجتمع، فيجب على كل رب أسرة الوعي بضوابط الوسطيّة الإسلامية القائمة على الموازنة العادلة بين الثوابت والمتغيرات في الإسلام وان يتمتعوا بثقافة تربويّة كافية تعينهم على توجيه أولادهم وإرشادهم ونصحهم، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

ويأتي أيضًا دور مؤسسات التعليم كالمدارس والجامعات وذلك بتوافر المعلمين والمعلمات المعتدلين سلوكيًا وفكريًا وعقائديًا، وتوفير المناهج والمقررات الدراسيّة التي تعزز الوسطيّة والاعتدال، وتعمل على إتاحة مزيد من الحرية للطلاب في التعبير عن أنفسهم، والإجابة عن استفساراتهم في المسائل الفقهية والدينية بتوافر العالِم الذي يستطيع تقديم إجابات علمية وافية شافية توصل للشباب فقه النظرية الوسطيّة في التوفيق بين العلم والعبادة والدعوة والجهاد وبين كافة الأمور الحياتية الأخرى[٣٣].

فمن الاتجاهات الحديثة الآن في تعزيز الوسطيّة بين الشباب الاتجاه

(٣٣) خالد حسن الحريري، **تعزيز قيم الوسطية والاعتدال بين الشباب، المؤتمر نت**، ٢٠١٠/٩/٨.

الوقائيّ التربويّ، ويقصد به بناء المناعة الذاتيّة المدافعة للعوامل المسببة لخروج السلوك البشري عن جادة الصواب، بحيث لا تستقل تلك الثقافة بذاتها كمادة ذات بناء مستقل، بل دمج مفاهيم الوسطيّة ومعالمها ومظاهرها في المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة المختلفة، فتصبح جزءًا منها، وتشغل مكانًا فيها، وتكون حاضرة في صياغة أهدافها، أي ستتماهى مع كل مادة تعليمية، فتغدو من صلبها، وتجعلها موحدة ومتكاملة(٣٤).

كما يعدّ هذا الاتجاه أو النموذج الوقائيّ التربويّ، الذي يركز على نشر المعرفة الأساسيّة بالوسطيّة وتعزيز اندماجها بالقيم العامة، من خلال المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة، من أكثر النماذج فاعلية على المدى الطويل في إحداث التحول الاجتماعيّ الإيجابيّ، و إيصال المعرفة الأساسيّة بالوسطيّة إلى كل طالب وإدخالها في ثقافتهم وجعلها جزء من حياتهم اليوميّة(٣٥).

المبحث الثالث: البحث الميداني

ما دور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بتطوير أداة تظهر الأدوار التي يمكن للمناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة أن تؤديها في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة لدى الشباب، وقد أخضع الباحث الأداة إلى إجراءات البحث العلمي، وبعدها تم توزيع الأداة على عينة البحث المكونة من (٨٩) عضوًا من أعضاء الهيئة التدريسيّة في العام الجامعيّ ٢٠١٣/٢٠١٤ في جامعة اليرموك، حيث تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة من أعضاء الهيئة التدريسيّة؛ لمعرفة تقديراتهم لأدوار المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة.

---

(٣٤) خالد سالم القحطاني، **التربية الوطنية مفهومها، أهدافها، تدريسها، رسالة الخليج العربي**، ١٩٩٨، العدد (١٥)، ص ١٥.

(٣٥) محمد السيد سعيد، **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧.

أداة البحث

قام الباحث بتطوير أداة البحث من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة والدّراسات السابقة المتعلقة بتحديد دور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة بين الشباب، وبناءً على ذلك طوَّر الباحث تصنيفًا لدور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة بين الشباب.

وقد تكونت أداة البحث من (٢٩) فقرة. وأعطى لكلّ فقرة وزن مدرج وفق نظام لكارت الخماسيّ.

وللتحقق من صدق الأداة «صدق المحكمين» قام الباحث بعرض أداة البحث على (٧) من الأساتذة المتخصصين، وطلب إليهم إبداء آرائهم في أداة البحث من حيث مدى مناسبة المقياس لأغراض الدراسة ووضوح الفقرات، وقد أخذ الباحث بآرائهم وعدّلت الفقرات، وذلك بإضافة بعض الفقرات الجديدة، وحذف بعضها الآخر، وقد اعتمد الباحث في ذلك على إجماع ٨٣٪ من المحكمين، فأصبح عدد فقرات الأداة بصورتها النهائية (٢٩) فقرة.

كما تمّ حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل كرونباخ ألفا للأداة كانت (٠,٨٨) وكان المدى لقيم معاملات الارتباط (كرونباخ ألفا) يتراوح ما بين (٠,٨٢ -٠,٩١)، ولوحظ أن جميع تلك القيم ذات دلالة إحصائية (α=٠,٠١)، كما تم حساب معاملات ارتباط (بيرسون) للأداة ككل كانت (٠,٩٢)، أما درجة الفقرة مع الدرجة الكلية للأداة وكان المدى لقيم معاملات الارتباط (بيرسون) يتراوح ما بين (٠,٨٣-٠,٩٦). ولوحظ أن جميع تلك القيم ذات دلالة إحصائية (α=٠,٠١). وهذا يدل على أن قيمة ثبات الأداة مرتفعة، هذه القيمة تطمئن الباحث لتطبيق الأداة على عينة البحث.

نتائج الإجابة عن سؤال البحث

وللإجابة عن هذا سؤال البحث تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البحث المعبرة عن دور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في تعزيز الوسطيّة. والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة البحث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
١	أن توضّح المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة مفهوم الوسطيّة فكرًا وسلوكًا	٤,٨١	١,١٢
٢	أن تؤكد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على وسطية الإسلام فالإسلام دين العدالة والحرية والسلام	٤,٥٥	١,٢٤
٣	أن تعزّز المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة مبادئ التسامح وقبول الآخر بين الطلبة	٤,٤٢	١,٠٩
٤	أن توعّي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بخطورة بعض القنوات الفضائية التي تدعو إلى الغلو والتطرف	٤,٣٧	١,٢٠
٥	أن تغرس المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في نفوس الطلبة الإيمان بالحوار في الحياة	٤,٢١	١,١٧
٦	أن ترتقي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة بتربية الخلق والضمير ممّا يشيع روح الفضيلة في المجتمع	٤,١٤	١,٢٠
٧	أن توعّي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بخطورة بعض مواقع الإنترنت التي تدعو إلى الغلو والتطرف	٤,١٤	١,٣١
٨	أن تؤكد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على أهمية الأسرة واحترامها باعتبارها المؤسسة التربويّة الأولى لأي مجتمع	٤,١٢	١,١٩
٩	أن تؤصّل المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة القيم الإسلامية باعتبارها الحصن الواقي من كل انحراف وجنوح	٤,٠٢	١,١٨
١٠	أن تعوّد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة على التفكير الناقد الذي يسمح لطالب بتأمل الأمور ورؤية الحقيقة	٤,٠٢	١,١٨
١١	أن تزوّد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بالمهارات التي تساعدهم على الوقاية من الغلو كمهارة تحمل المسؤولية، ومهارة تكوين الصداقات، واتخاذ القرارات	٤,٠١	١,١٨
١٢	أن تعمق المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في نفوس الطلبة مناهضة التمييز والتعصب بكافة أشكاله	٣,٩٨	١,١١
١٣	أن تبيّن المناهج والمقررات الدراسيّة الَجامعيّة أهمية حفظ كرامة الإنسان في الدين الإسلامي	٣,٩٧	١,٥٦
١٤	أن توعّي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بخطورة الانحراف وراء الجماعات المتطرفة	٣,٩٠	١,٢٢
١٥	أن تبيّن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة خطر الفتنة على المجتمع (إنّ الفتنة أشد من القتل)	٣,٨١	١,٤٢
١٦	أن تنمي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في نفوس الطلبة رفض الظلم والاستبداد	٣,٨١	١,٤٢
١٧	أن تبيّن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة آثار الخلافات المذهبية والعداوة بين المسلمين	٣,٨٠	١,٢٣

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ
١٨	أن تتضمن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة موضوعات تغرس في نفوس الطلبة مخافة الله وحده ومراقبته	٣,٧٧	١,٣٠
١٩	أن تؤكد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات	٣,٧٦	١,٤٢
٢٠	أن تعزّز المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الروابط الاجتماعية بين الطلبة	٣,٦٩	١,٣٣
٢١	أن تقدّم المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة القدوة الحسنة للطلاب	٣,٦٥	١,٢٣
٢٢	أن تبيّن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة عقوبة ارتكاب السلوك المتطرف في الدنيا والآخرة	٣,٦٠	١,١٤
٢٣	أن تغرس المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة حب الوطن والاعتزاز به في نفوس الطلبة	٣,٥٧	١,٣٣
٢٤	أن تعمل المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على تحصين فكر وعقول الطلبة من أيّ غزو فكريّ مضلّل	٣,٥٦	١,١٤
٢٥	أن تقوي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الشعور بالمواطنة الصالحة لدى الطلبة	٣,٥٤	١,١٩
٢٦	أن تبيّن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة أهمية نعمة الأمن في حياة الطالب والمجتمع	٣,٥٢	١,٢٤
٢٧	أن تعزّز المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة لدى الطلبة الثقة بالنفس	٣,٥١	١,٠١
٢٨	أن تؤكد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على حدود ملكيات الآخرين وحرمة التعدي عليها	٣,٤٤	١,١٠
٢٩	أن تظهر المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة أهمية التقيد بالأنظمة والتشريعات والقوانين	٣,٤٠	١,١٧
	الأداة ككل	٣,٩٠	١,٢٥

تبين من الجدول رقم (١) أن المتوسطات الحسابية لفقرات البحث المعبّرة عن دور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، تراوحت ما بين (٤,٨١-٣,٤٠) حيث حصلت الفقرات:

- (أن توضّح المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة مخاطر التطرف والغلو) على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٨١).
- وحصلت الفقرة (أن تؤكد المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة على وسطية الإسلام، فالإسلام دين السلام والعدالة والحرية)، على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٥٥).

- (أن تعزّز المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة مبادئ التسامح وقبول الأخر بين الطلبة)، على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٤٢).
- (أن توعّي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بخطورة بعض القنوات الفضائية) (٤,٣٧).
- (تغرس المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في نفوس الطلبة الإيمان بالحوار في الحياة) (٤,٢١)
- (أن ترتقي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة بتربية الخلق والضمير ممّا يشيع روح الفضيلة في المجتمع) (٤,١٤)
- (أن توعّي المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة الطلبة بخطورة بعض مواقع الإنترنت) (٤,١٤)

تشير هذه النتيجة إلى أن دور المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة في محاربة التطرف من خلال تعزيزِ مبادىء الوسطيّة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك على جميع فقرات الأداة، كانت كبيرة، حيث أظهر أعضاء الهيئة التدريسية أن كل الأدوار السابقة التي تضمنتها الأداة يمكن للمناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة أن تؤديها في نشر الوسطيّة بين الشباب، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- قناعة وإيمان أعضاء الهيئة التدريسية أن المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة ينبغي أن تعكس أن الإسلام دين الرحمة والتسامح والخير للناس أجمعين، شكّل بمبادئ التوازن والاعتدال والتوسط والتيسير التراث المشترك والإطار الملائم للمجتمع الإنسانيّ.

- إن قانون الجامعات الأردنية نابع ومنبثق من العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية التي تؤكد أهمية تعزيز الانتماء، ورعاية النهج الديمقراطي وتعزيزه بما يضمن حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق وتحمل المسؤولية واستخدام التفكير العلمي الناقد، فالأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات، ويتفاضلون بمدى عطائهم وانتمائهم لمجتمعهم، واحترامهم لحقوق الإنسان وحريته وكرامته، كما يؤكد على المبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي.

• قناعة أعضاء الهيئة التدريسية أن الوسطيّة فكرًا وسلوكًا يمكن تعزيزها في كل المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة ولا يقتصر ذلك على مساق بعينه، لإيمانهم أن الوسطيّة ستسهم في غرس روح المحافظة على النظام والتنظيم، وتعريف الطلبة بواجباتهم ومسؤولياتهم وبحقوقهم، وغرس القيم الداعمة للاعتدال وتقوية الشعور بالمواطنة الصحيحة لديهم.

•أن أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك يشاركون في عملية تخطيط المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة، كما أنهم يواكبون المستحدثات العلمية والتربويّة والمشكلات الاجتماعية التي تؤثر على استقرار المجتمع، لذا يقع على عاتقهم دور كبير جدًا في نشر الوسطيّة والاعتدال بين الطلبة من خلال توظيفها وبثها في المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة.

من هنا، يرى الباحث أهمية تضمين المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة بإطار شامل ومتكامل من قيم الوسطيّة والاعتدال فكرًا وسلوكًا التي تخدم المجتمع والفرد وتكرس قيم الولاء والانتماء في المجتمع الإسلامي.

تعدّ الجامعة وفق الأدوار التي تؤديها من أكثر المؤسسات التي تعنى بتعزيز الوسطيّة وتنشر الاعتدال لدى الشباب؛ لأن من أهم الأسباب الرئيسة للبعد عن الوسطيّة، انتشار الجهل وروح التعصب الأعمى وتدني المستويات القيمية. فالجامعات اليوم التي تتبوأ القيادة العلمية والدعوية في العالم الإسلامي مطالبة بأداء هذا الواجب أكثر من غيرها، بالعمل على إبراز وسطية الإسلام، والعمل على تأصيلها، وتعريف الشباب بها من خلال تضمين المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة والخطط الدراسيّة موضوعات وخبرات وأنشطة تعمل على نشر قيم الوسطيّة والاعتدال فكرًا وسلوكًا، وتعزيزها باعتبارها ركيزة تستقيم بها نظرة الشباب إلى الكون والإنسان والحياة.

التوصيات

- ضرورة العمل على ترسيخ الوسطيّة لدى الطلبة من خلال برامج موجهة وخطط عملية وأنشطة تعمل الجامعات من خلالها على إكساب الشباب الوسطيّة فكرًا وسلوكًا والعمل على تعزيزها وتنميتها لديهم.
- يوصي الباحث بضرورة إدراج مادة (الوسطيّة أبعادها ومظاهرها في حياة الإنسان) في المتطلبات الجامعيّة التي يدرسها كل طلبة الجامعة بمختلف تخصصاتهم.
- إجراء دراسات مماثلة ومكملة لهذه الدراسة تمكن نتائجها من تعزيز ونشر مبادىء الوسطيّة في المناهج والمقررات الدراسيّة الجامعيّة.

المصادر والمراجع

- ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
- أحمد المومني، **مفهوم وضوابط الوسطيّة في الإسلام ودلالتها من السنة النبوية**، مجلة **العلوم الإنسانيّة**، العدد ٣٥، ٢٠٠٧.
- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، **صحيح سنن النسائي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣.
- البيان الختامي، **مؤتمر الوسطيّة منهج حياة**، ١٤٢٦ هـ، الكويت.
- تركي بن كديمس العتيبي، **إسهامات الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦ هـ.
- توفيق مرعي ومحمد الحيلة، **المناهج التربويّة الحديثة**، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٤.
- جمال الدين محمد محمود، **أصول المجتمع الإسلامية**، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١٢هـ.
- خالد حسن الحريري، **تعزيز قيم الوسطيّة والاعتدال بين الشباب**، المؤتمر نت، ٨-٩-٢٠١٠.
- خالد سالم القحطاني، **التربية الوطنية مفهومها، أهدافها، تدريسها، رسالة الخليج العربي**، العدد (١٥)، ١٩٩٨.
- رياض عزيز هادي، **الجامعات النشأة والتطور**، بغداد، ٢٠١٠.
- صالح حبيب الله، **وسطية الإسلام**، موقع **الإسلام** www.al-islam.com.
- عبد الحكيم بن محمد بلال: **الوسطيّة من أبرز خصائص هذه الأمة**، مجلة **البيان**، http: //www.islamdoor.com/k/368.htm

- فايز مينا، **التعليم العالي في مصر**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.
- فؤاد العاجز، **دور الجامعة الإسلامية في تنمية بعض القيم من وجهة نظر طلبتها**، مجلة **الجامعة الإسلامية**، المجلد(١٥) العدد(١)، ٢٠٠٦.
- فواز عقل، **دور الجامعة في خدمة المجتمع**، مؤتمر جامعة النجاح الوطنية: **التاريخ والتنمية**، نابلس، ٢٠٠٣.
- محمد السيد سعيد، **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧.
- محمد بن يوسف عفيفي: **دور الأسرة في أمن المجتمع**، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- محمد فرح: **البناء الاجتماعي والشخصية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
- **المنجد في اللغة والإعلام**، مجمع اللغة العربية، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٣.
- ناصر بن عبد الكريم العقل، **مفهوم الوسطيّة والاعتدال**، ندوة **أثر القرآن في تحقيق الوسطيّة ودفع الغلو**، مكة المكرمة، ٣-١١/٨/١٤٢٤ هـ.
- نبيل علي، **الثقافة العربيّة وعصر المعلومات**، سلسلة **عالم المعرفة**، الكويت، ٢٠٠١.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، **قانون التعليم العالي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٩**.
- وهبة الزحيلي: **إذا اختل ميزان الحق والعدل والتوسط في الأمور**، مجلة **الوعي الإسلامي**، العدد ٤٨١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، ٩/١٠/ ٢٠٠٥.

(٣)

اتجاهات الشباب نحو الإرهاب

دراسة ميدانيّة تحليليّة

د. فيصل محمود الغرايبه*

أولاً: مدخل الدراسة

أخذ الإرهاب يعزّز من مواقعه ويكثف من عملياته في المجتمع العالمي، وخاصة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وكان للمجتمع العربي نصيب من هذه العمليات، التي كان ينفذها غالباً عرب ومسلمون، وكان من يعلن مسؤوليته عنها دوماً منظمات وتنظيمات، تؤكد في بياناتها أن ما فعلته كان جزءاً من أفعالها الجهادية في سبيل الله، ومن أجل حماية الإسلام، وصولة واجبة ضد الأعداء المتربّصين بالمسلمين وحضارتهم وعقيدتهم. وفي الوقت نفسه لم تفلح محاولات المجتمعات العربية وغير العربية، من أن تقضي على ظاهرة الإرهاب أو حتى أن تخفّف منها، ولم تتعامل تلك المحاولات إلا مع الجزء الظاهر منها، ولم تتعمّق حتى الجذور لتكشف عما امتد تحت السطح، أو ما يختفي منها فوق السطح، كامناً ومستتراً، إمّا منتظراً لأوامر، أو متحيّناً لفرص، فصار من الضروري أن يخضع الإرهاب، كأية ظاهرة اجتماعية، للدراسة والتحليل، بغية التعرف على أسبابها الحقيقية وعواملها المكوّنة.

كان مجلس منظمة المؤتمر الإسلامي (الدوحة ٢٠٠١)[١] قد عرَّف الإرهاب بأنه رسالة عنف عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مُخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، وأعلن هذا المجلس القول الفصل بأنه لا يجوز الخلط الذريع بين الكفاح المسلح، الذي يُراد به خدمة

* باحث وأكاديمي؛ عضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال، كما يحدث في فلسطين وحدث في لبنان، وبين الإرهاب. فيما جاء في **الموسوعة العربية العالمية** (١٩٩٩)[٢] أن مفهوم الإرهاب يعني استخدام العنف أو التهديد به لإثارة الخوف والذعر، وأن الإرهابيون يعملون على قتل الناس أو اختطافهم، وارتكاب غير ذلك من الجرائم الخطرة.

بروز الظاهرة وانتشارها

ظهر الإرهـاب كعمل منظم إبان الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩) حين تبنّى بعض الذين استولوا على السلطة في فرنسا سياسة العنف ضد أعدائهم ، وعرفت فترة حكمهم بـ «عهد الإرهاب»، ويعتقد الإرهابيون أن استعمال العنف أو التهديد به لإثارة الذعر، أفضل طريقة لكسب الدعاية العامة ودعم قضاياهم. كما عُرف الإرهـاب بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٥)، إذ قامت الجماعة الأمريكية (كوك لوكس كلان) باستخدام العنف لإرهاب المواطنين السود والمتعاطفين معهم. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين استخدم هتلر في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا، وستالين في الاتحاد السوفييتي الإرهاب لإخماد الحركات المناوئة لحكوماتهم. وفي ستينيات القرن العشرين ظهرت جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا وزمرة الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية. كما استخدمت الجماعات الإرهابية الصهيونية كالهاغانا والهاشوبير والبالماخ والأرغون ضد أهل فلسطين لحملهم على ترك وطنهم، تمهيداً لإقامة الدولة العبرية.

لكن الأنشطة التي تتسم بالعنف تعود إلى قِدم التاريخ، وذلك بأساليب عايشها الإنسان منذ الأزل، باعتبارها أساليب شائعة لتحقيق غايات معينة ولمواجهة ظروف ومتطلبات حياتية قاسية، في حينها، إلا أن مصطلح الإرهاب لم يُستخدم لوصف تلك الأنشطة الإجرامية كالاغتيالات والنهب والتخريب والخطف وقطع الطريق، إلا في الزمن الحاضر. أما الإرهاب في إطاره الحديث فيردّه المختصون إلى الثورة الفرنسية، حين مارس قادتها الإرهـاب، وكانوا يعتقدون بأنه أحد أساليب الحكم والسياسة، ودرجـوا على استخدام كلمة

الإرهاب في المراسلات والخطب باعتباره من الإجراءات الضرورية للسيطرة على أعداء الجمهورية كنتاج للثورة. أما الإرهاب المعاصر فقد ظهر بصورته الاحترافية القائمة على التخطيط، التي تستخدم فيها التقنية الحديثة، لكي يصل إلى أهدافه بأسهل الطرق وبأقل التكاليف. وقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة ووسائط الانتقال السريعة، في نجاحه في الوصول إلى أهدافه، ولا سيما أن التنظيمات الإرهابية تستخدم شبكة الإنترنت في نقل المعلومات وتبادلها، وفي توجيه التهديدات، وإصدار البيانات الترهيبية، وفي التأثير على أنظمة الملاحة الجوية والبحرية، وقطع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف، وكذلك في تحويل الأموال وسرقتها، وفي التحويلات المصرفية، إضافة إلى الإعلان عن العمليات الإرهابية ونتائجها لإيجاد مزيد من الرعب والفزع والتأثير على مشاعر المتعاطفين معها لكي يواصلوا دعمهم المادي والمعنوي.

طبيعة الفعل الإرهابي

لا شك أن العملية الإرهابية فعل منظّم تحكمه السريّة والصرامة، يُنفَّذ على نحو مدروس ومخطط، وعلى مستوى عال من الكفاءة، ولا شك كذلك أن بشاعتها تتجلّى في عشوائية إصاباتها، وكثيراً ما قادت الصدفة أو القدر ضحاياها إلى حتفهم حيث كانوا في مكان الحادث الإرهابي، وكثيراً أيضاً ما يكون المستهدف المزعوم بعيداً عن مكان الحدث، أو أنه لم يكن في بال المنفّذين أن يصيبوه مباشرة، وما كانت العملية إلا من باب الإخافة ونشر الانطباع بين المواطنين أن كل واحد منهم مُعرّض للخطر عند حدوث الفعل الإرهابي. وعلى هذا المنوال يكرّر الفاعلون أفعالهم الإرهابية، خاصة إذا كانت الفعلة السابقة قد نجحت وفقاً لحساباتهم.

من جهة أخرى لم يعد الإرهاب نشاطاً داخلياً من حيث الفاعلين والمتضررين، فهؤلاء وأولئك قد لا ينتمون إلى مجتمع بعينه، كما أن الهدف أو الأبعاد أو الآثار لا تعود إلى المكان الذي كان مسرحاً للعملية الإرهابية، فغالباً ما يكون الفاعلون من دول مختلفة، وينفذون عمليتهم خارج الدول التي ينتمون إليها.

وقد ظهر الإرهـاب الإيديولوجي كواحد من أبـرز الأنـواع، الذي يمارسه أصحابه لكي يفرضوا إيديولوجيتهم على المجتمع. ومن هذا القبيل ما مارسته الصهيونية والنازية والشيوعية والفاشية ضد مناوئيها، وللأسف فإن الإرهاب الديني والمذهبي والعرقي يتنامى في البلدان ذات التعددية، كالهند وإيرلندا، وكما فعلت طالبان عندما كانت في سدّة الحكم في أفغانستان، وكما يحدث ضد المسلمين في جنوب الفلبين وبورما، وكما حدث في الشيشان على يد الروس، وكما حدث في البوسنة والهرسك. وتأتي خطورة هذا النوع من الإرهـاب من الاستغلال الخارجي له، لتهييج الطوائف أو المذاهب المعارضة لنظام الحكم في بلدانها، كأفعال التاميل في سريلانكا، والسيخ ضدّ الهندوس في الهند، وكما حدث في مصر في الثمانينيات، وفي الجزائر في التسعينيات. وتتصف الجرائم الإرهابية بالطابع السياسي، وتحمل مُطالبات تتصل بحق تقرير المصير، أو الانفصال عن الوطن الأم، أو الاعتراف بالخصوصية الإثنية، أو بمزيد من حقوق المواطنة .وقد عرفت أوروبا وأمريكا هذا النوع من الإرهاب قبل منطقتنا العربية والإسلامية، على يد البيض الأوروبيين ضدّ السود في أمريكا، وما تزال إسبانيا وإيرلندا تشهد مثل هذه الممارسات .

موقف الإسلام من الإرهاب

أما الإسلام فقد رفض الإرهـاب وحرمه، وبوضوح قاطع، واعتبره من الجرائم الخطرة التي تستهدف أرواح الناس الآمنين المطمئنين وأموالهم وممتلكاتهم ومصالحهم، وكثيرة هي الآيات التي تدلّ على ذلك، ومنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ٢٨)، وأشدّ ما حرّم أن يمارس مسلم الإرهاب لإجبار الناس على إتباع الدين؛ إذ يقول عزّ وجلّ : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٦). ويقول سبحانه جلت قدرته: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩). وفي سنّة نبينا ﷺ ما ينفي اعتماده على الترهيب والتخويف في

دعوة الناس إلى الإسلام، ابتداءً من هجرته إلى المدينة وانتهاءً بخطبة الوداع، هذه السنّة المشرّفة التي نَهَتْ عن القتل والتدمير، وأكدت أهمية السماحة واللين والرفق بالأعداء قبل الأصدقاء، وبالذمّيين قبل المسلمين، والشواهد كثيرة عندما كان ﷺ يوصي رجاله وهم يحملون رسالته إلى العالم .

أما أن يأتي الإرهاب وهو يرتدي عباءة الدين، فإن ذلك يبعث على الخشية من أن يكون هؤلاء الذين يمارسون الإرهاب باسم الدين واحد من أصناف عدّة: الأول، يخدم أعداء الإسلام، وهو مدرك لما يلحقه فعله الإرهابي من تشويه لسمعة الإسلام، وإضرار بمصالح المسلمين، ومن أمثلتها التضييق على المسلمين المهاجرين إلى أوروبا وأمريكا، حتى ولو كانوا يحملون جنسية الدولة التي هاجروا إليها، أو كانوا من الجيل الثالث، الذي ولد فيها، أو إقفال باب التجنيس أمام المسلمين الذين كانوا ينتظرون الحصول عليها، بعد مرور سنوات طويلة على إقامتهم في الدولة التي هاجروا إليها، أو عدم الترحيب بمثل هؤلاء في سوق العمل، أو عدم قبولهم بالدراسات العليا في الجامعات، وهكذا.

أما الصنف الثاني فقد أقتنع بأن ممارسة الإرهاب واجب جهادي وجزء مما يكلفه به الدين، وبطريقة لا يدرك فيها أن ما يقوم به من أفعال إرهابية يلحق الأذى بإخوانه بالدين وبأتباع الديانات الأخرى ممن يقاسموننا العيش، ويشاركوننا الانتماء القومي والوطني والمحل، وأن هؤلاء يماثلوننا في الآراء والمواقف تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية.

أما الصنف الثالث فهو يجمع بين حقيقة سابقيه، ويمثله الشباب الذين غَرَّر بهم من يحاول تشويه سمعة الإسلام وأدخل في أذهانهم قناعة الانخراط بالعمل الإرهابي كواجب ديني، وهو غير مُدرك حقيقة ما غَرّر به، وغير مقدّر لعواقب فعله على الآخرين من أبناء مجتمعه.

وأما الصنف الرابع فهو من الفتيان الغر الذين ازدادوا إيماناً وزهدوا بالحياة الدنيا، وخاصة إذا ما كانوا يواجهون متاعب دراسية أو مهنية أو مادية، فاستقطبتهم فئة ضالة أو جاهلة، ادّعت الريادية والقيادة الراشدة لحركة جهاد ضد أعداء الأمة، وأقنعتهم بأن الحياة فانية وهي ترخص أمام الآخرة

الباقية، وأن مرضاة الله تتأتى بالتضحية بالنفس، حتى ولو كان ذلك وسط الأهل والجيرة والأحبة، بتفجير انتحاري مقصود، في حين ينأى المحرّضون بأنفسهم، ويحمون أرواحهم، ويستمرون بالتخطيط لعمليات أخرى مشابهة، تُلحق الضرر بعباد الله وديار الإسلام، ولا تُلحق أذى بأعدائه، وهم يتجاهلون قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّبًا وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ. إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٦٨)، وعن الرسول محمد قوله ﷺ: (من دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص من إثمهم شيء) - متفق عليه- .

علاقة الشباب بالإرهاب

يجد المخططون للإرهاب في الشباب خصائص دينامية، قابلة للتشكّل والتجدّد، حيث تتوسط مرحلة الشباب مرحلة التنشئة والإعداد للحياة - أي الطفولة - ومرحلة التعامل العملي مع المجتمع ومواجهة تحديات الحياة، ولدى الشباب إيمان بالتغيير، وميل لتجاوز الواقع المحيط، يعبرون عنه، أو إنهم على استعداد للتعبير عنه بالاحتجاج والرفض، والسعي الحثيث إلى إحداث تغيير في المجتمع، يتفق مع نظرتهم إلى هذا الواقع .

وبما أن للشباب ثقافة ذات طبيعة عالمية، تشكّل منظومة القيم وموجهات السلوك، وتنطلق من حاجات الشباب ووضعهم في المجتمع وبمدى إحساسهم بمشكلاته، فإن هذا الوضع ينطوي على خطورة استغلال هذه الخصائص لدى الشباب من قبل جماعات إرهابية، وهنا يكمن الخطر إذا لم يستفد المجتمع والوطن من هذه الخصائص، في توجيه الشباب وحشدهم في البناء والتنمية والتطوير الهادئ الموزون، وإذا لم تعمل منظمات المجتمع ومؤسساته على إشباع احتياجاته وتنظر في مطالبه وتستمع إلى اقتراحاته ... وإلا صار الشباب يبحث بصورة غير مشروعة، أو يعبر عن سخطه وغضبه وسط جماعات الإرهابيين، الذين يسهل عليهم تجنيد مثل هؤلاء الشباب الساخطين الغاضبين، ليعودوا إلى مجتمعهم حاقدين ناقمين مقتنعين أن لغة العنف وممارسات الإرهاب هي السبيل الأسرع للتغيير، وهي الحل الأشمل لمعضلة دور الشباب في المجتمع،

هذا الدور الذي لم يفسح للشباب أن يمارسوه، وأن يشاركوا من خلاله في البناء الوطني والتنمية الشاملة .

ثانياً: منطلقات الدراسة

١- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب نحو الإرهاب، من عدة زوايا هي: مفهوم الإرهاب، والأسباب التي تؤدي إليه، والأضرار الناجمة عنه، والحلول المناسبة لمعالجته، ونمط سلوكهم المتوقع تجاهه.

٢- تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وذلك من خلال بروز الإرهاب كظاهرة تُقلق المجتمع العالمي ومن ضمنه المجتمع العربي، وضرورة القيام بجهود للحدّ من ممارسته، وسعي الجهات المُخطِّطة للإرهاب إلى استقطاب الشباب إليها، وضرورة إبعاد الشباب عن الانخراط في العمليات الإرهابية.

٣- تتحدّد مشكلة الدراسة في تزايد الممارسات الإرهابية في العديد من البلدان العربية، وتزايد ممارسات مماثلة في بلدان أخرى في العالم، يتبين على أثرها أن الذين قاموا بها هم من فئة الشباب، وهم ينتمون إلى جنسيات عربية مختلفة، وقد أصبحت البلدان العربية معنية بصد الإرهاب والحدّ من استمراره ووقف انتشاره، توفيراً لدعائم الأمن والاستقرار، والانصراف إلى جهود التنمية، إضافة إلى إدراكها ضرورة حماية الشباب من الانجذاب إلى التنظيمات الإرهابية، والعمل على الاستماع إلى الشباب للتعرف على احتياجاتهم وطموحاتهم ووجهات نظرهم حول مختلف قضايا المجتمع، تمهيدا لإشراكهم في التنمية بحيث يكونوا العصب الرئيسي لها.

لذلك، تحاول هذه الدراسة أن تخرج بتصوّر يربط بين الشباب والإرهاب من خلال طرح مجموعة من الأسئلة حول: كيف يفهم الشباب الإرهاب؟ وبماذا يعللونه؟ وما الذي يجدونه فيه من أضرار؟ وما تصوراتهم للحد منه؟ وما السلوك المناسب تجاهه من قبلهم؟

٤- تقتصر هذه الدراسة على التعرف على اتجاهات طلبة إحدى الجامعات العربية، التي كنت أقوم بتدريس المساقات السوسيولوجية فيها، وهم يمثلون

فئة الشباب بطبيعة الحال، التي تتوافر فيها خصائص الشباب الشخصية والعامة، ويمثلون مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة داخل نسيج المجتمع، ويدرسون في تخصصات متنوعة في الوقت نفسه.

٥- اخترت جملة من التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة في الدراسة أحاول بسطها على النحو الآتي:

الاتجاه: حالة من الاستعداد العقلي تكوّنها التجربة، توجّه استجابة الفرد نحو الموضوعات والمواقف المرتبطة بذلك الاتجاه.[٣]

الشباب: مرحلة اكتمال النمو عند الإنسان، التي تمتد من سن ١٥ إلى ٣٠ سنة من عمره، ويتميز فيها الإنسان بالحيوية والميل إلى الحركة والقدرة على العطاء والميل إلى المغامرة.[٤]

الإرهاب: فعل من أفعال العنف، يتم وفقاً لقصد جُرمي، بصورة فردية أو جماعية، ويستهدف إيقاع الأذى والإساءة إلى الطرف المستهدف، وهو ذو طابع سياسي في أغلب الأحيان.[٥]

يَـرُدّ بعض فقهاء الإسلام ذلك الخلط في مفهوم الإرهـاب إلـى ترجمة لغوية ليست غير دقيقة؛ بل غير صحيحة إطلاقاً لكلمة Terror الإنجليزية ذات الأصل اللاتيني، إذ إن ما يُعبّر عنه اليوم بالإرهاب هو استهداف المدنيين، فإذا كان في شرائع الدول المتقدمة اليوم أنهم لا يتجنبون قتل مدنيين إذا شملهم هدف عسكري عذرهم في ذلك أن هدفهم كان عسكرياً وليس مدنياً، فإن فقهاء الإسلام أجمعوا على عدم جواز قتل مدني، أما استهداف المدنيين خاصة وهو ما تعنيه الكلمة Terror فإنه لا خلاف على تحريمه. وقد أجمع الفقهاء بأنه لا يجوز قتل شيخ فانٍ من العدو ولا امرأة ولا راهب ولا مُقعَد ولا أعمى ولا معتوه، إذا كان لا يقاتل ولا يدلّ على عورات المسلمين، ولا يدلّ الكفّار على ما يحتاجون إليه للحرب بينهم وبين المسلمين.[٦]

يقول **مهاتير محمد**، زعيم ماليزيا البارز، في خطبة شهيرة له ٢٠٠٤ [٧]: «إن الإرهـاب ليس كالحرب التقليدية، لا يمكن للأسلحة المعقدة ولا الرؤوس النووية أن تهزم الإرهاب، الهجمات الإرهابية هي نوع جديد من الحرب، إنها

حرب الضعفاء ضد الأقوياء، فطالما يوجد هذا الفارق الهائل بين القوي والضعيف في القدرة على القتل، لا بد أن تحدث هجمات إرهابية رداً على أنواع القهر التي يمارسها القوي ضد الضعيف. كما أن الحرب التقليدية إرهاب مُعطى شرعية، إن المقتولين أكثرهم عُزَّل وليسوا مقاتلين، فهم ضحايا إرهاب القنابل والصواريخ كضحايا الهجمات الإرهابية. ولأن الحرب التقليدية تُرهب الناس فيجب أن يتم وضعها في الحقيبة نفسها كتلك الأعمال الإرهابية التي يقوم بها الإرهابيون غير النظاميين. وختم بالقول إنه «ليس لأحد الحق في أن يتوّج نفسه ملكاً لناصية الأخلاق والحق».

أما جلال أمين فإنه يرى أن مجموعة من الدول دأبت على استخدام لفظ «الإرهاب» لوصم كثير من الأعمال المعادية لها، بل ولتبرير شنّ حروب ضدّ دول لا خطر منها، ولا تشكل أي تهديد حقيقي، لتحقيق أهداف غير معلنة، ولا تتفق مع المبادئ الإنسانية السائدة، فيقال بدلاً من ذكر الحقيقة إن الحرب شُنّت لمكافحة الإرهاب[٨]. ويؤكد ناعوم تشومسكي ذات المعنى بقوله «إن القتل الغاشم للمدنيين الأبرياء هو إرهاب، وليس حرباً على الإرهاب. ويحدد سلطان الجسمي هدف الإرهاب بخلق اضطراب في التوازنات الداخلية والخارجية، نظراً لأهمية هذه التوازنات، تقوم به منظمات عالمية سرية، للسيطرة على دول بعينها معروفة بخيراتها وثرواتها، تمهيداً لغزوها والسيطرة على هذه الثروات ونهبها.[٩]

ثالثاً: الدراسات السابقة المتعلّقة

أتيح لي الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الإرهاب في المجتمع العربي، وقد رأيت أن من المناسب اقتصارها على الدراسات التطبيقية، التي تكون أكثر قرباً لموضوع الدراسة الحالية، وكانت ست دراسات، يمكن استعراضها على النحو الآتي، وأبدأ بالأحدث منها:

رصد مجلس منظمة المؤتمر الإسلامي (الدوحة ٢٠٠١)، أسباب تفشي ظاهرة التطرف الديني في البلاد العربية والإسلامية التي اعتنقت بعض الجماعات بموجبها أفكاراً إرهابية تتخذ من الإسلام ستاراً لممارساتها، مميزاً

ثلاثة مفاهيم هي: المتشدّد، والمتطرّف، والإرهابي. فالمتشدّد يتشدّد على نفسه في تطبيق الدين، ويختار الجانب الأصعب من العبادات والمعاملات ولا يطبّق الرخصة التي أذن الله بها تخفيفاً على عباده، وذلك تطوعاً من نفسه وتقرباً إلى الله. إلا أن هذه الدراسة ترى أن لا فرق بين المتطرف والإرهابي، إذ يعتنق المتطرف أفكاراً قد يكون أكثرها خاطئاً أو منحرفاً، لكنه يعتقد بصحتها بحكم الدين، لذا عندما يلجأ المتطرف إلى استعمال العنف مع غيره بحجة الأمر بالمعروف؛ فإنه يتحول إلى إرهابي حتى لو كان هذا العنف باللسان والكلام، اما التطرف الديني فإنه يتمثل لديه بالأفكار والفتاوى التي تتناول كل جوانب الحياة وتدعو إلى تحريم كل شيء من نِعم الحياة المعاصرة، وتقود من يعتنقها إلى الصدام مع أسرته وأهل منطقة سكناه والمجتمع بعد أن يصير معزولاً عن الحياة والناس. ويرى المجلس أن الحركات الإرهابية المعاصرة تختلف عن سابقاتها، إذ إن فكرها مستورد من مجتمعات معادية وحاقدة تسعى أو تتمنى هدم المجتمعات العربية والاسلامية. ويبيّن أن الجماعات الإرهابية تربط دعواها بالدين، وتستند إلى فتاوى تعود إلى عشرة قرون مضت، وبسبب ضعفها في الثقافة الدينية والدنيوية تتصوّر أن هذه الأفكار والاجتهادات القديمة هي الإسلام، ومن لا يؤمن بها يصبح كافراً ويجب قتله. ويقترح مجلس منظمة المؤتمر الإسلامي حلولاً للقضاء على الإرهاب والتطرف بتقديم الفكر الاسلامي الصحيح وإيجاد فرص عمل للشباب والسيطرة الأمنية على تجمّعات المتطرّفين المتشدّدين.

وتورد أسماء بنت عبد العزيز الحسين على موقع «الإسلام» الإلكتروني بعض الدراسات ذات الصلة، منها الدراسة الميدانية التي أعدها مركز «البراق» (١٤٠٨هـ)، والتي أجمع معظم أفراد عينة البحث على دور العامل الفكري في تكوين السلوك الإرهابي لجميع المنظمات المتطرفة والإرهابية؛ فالإرهابي شخص يرفض الواقع ويسعى إلى محاربة المبادئ السائدة. وأن أصحاب الفكر السوي لا يمكن أن يلجأوا إلى معالجة قضاياهم بالقتل والتدمير أو إلحاق الضرر بالآخرين، لأن فكرهم يعالج قضاياه وفقاً للطرق الشرعية. وأكد أفراد العينة أن الحماية الفكرية مطلب ضروري في وقاية المجتمعات الإسلامية من التأثر بالتوجهات الفكرية الخطيرة.

وأشارت إلى دراسة الظاهري (٢٠٠٢)، التي جاء فيها إن الغرب يقف موقف الحذر من المسلمين؛ بسبب الأعمال الإرهابية العديدة التي استهدفت الغربيين في داخل دولهم وخارجها، ونتيجة لما يصلهم من تهديدات باسم أشخاص يزعمون أنهم يدافعون عن الإسلام، مما يشير إلى وجود خلل فكري ديني لدى بعض الفئات التي تؤمن الدفاع عن الإسلام والجهاد باسم الدين.[١٠]

وتبين لمحمد فتحي عيد (٢٠٠١) أن ممارسو الإرهـاب أكثر فئات المجرمين استخداماً للتقنيات الحديثة في صنع المتفجرات، وفي مواجهة التقنيات الحديثة المتوافرة لدى الأجهزة العاملة على كشف مخططاتهم وأدواتهم ووسائل اتصالهم. كما تبين لهذا الباحث أن أكثر المنفّذين هم من فئة الشباب الذين تبلَّد الحسّ لديهم واعتقدوا بشرعية ارتكابهم من أعمال. واعتبرت الدراسة مكافحة الأعمال الإرهابية مسؤولية اجتماعية على الجميع القيام بها، تعاونا على البر والتقوى، وتصدياً للإثم والعدوان.[١١]

أما دراسة عبد الرحمن العيسوي (٢٠٠٠)، فقد ركَّزت على ما في أذهان الشباب حول الإرهاب، وصولاً إلى تقدير الشباب لخطورة الظاهرة، والعوامل الدافعة إليها في مختلف الحالات. ومن بين ما يقارب الألف طالب جامعي في مصر (عينة الدراسة)، كانت أبرز العوامل لممارسة الإرهـاب: عدم الشعور بالانتماء؛ التعصب الديني؛ عدم انتشار الوعي الديني؛ وقلة الوعي الثقافي. بينما اعتبر الشباب في معظمهم الإرهاب: اعتداء على الأرواح وتدمير للمجتمع، وأنه الأكثر خطورة على حياة المجتمع [١٢].

وفي محاولة أخرى من هذا القبيل، كشفت رجاء الخطيب (١٩٩٩) أن الإرهـاب كما التطرف والبطالة اعتبرت ظواهر مرفوضة من جانب الشباب (عينة من ٢٠٠ طالب و٢٠٠ موظف)، لأنها مشكلات ضارّة بالفرد والمجتمع[١٣].

أما دراسة سامي عبد القوي (١٩٩٤)، فقد بيّنت أن حوالي ٨٠٪ من عينته قد أشارت إلى عدم موافقتها على ظاهرة الإرهاب، ووصلت نسبة من اعتقد أن جهات أجنبية وراء العمليات الإرهابية إلى ٩٦٪، وأشار إلى أن من أهدافها هدم الاقتصاد وزعزعة النظام.[١٤]

في ضوء ما سبق يمكن إجمال نتائج الدراسات السابقة بأن أغلبية الممارسين للإرهاب هم من فئة الشباب، وأن مشكلات المجتمع المعاصر تدفع بعض الشباب إلى الانخراط في العمليات الإرهابية، بينما تعي غالبية الشباب خطورة الإرهاب وخطأ الانخراط فيه، وتدرك أن التقنيات الحديثة تسهل الممارسات الإرهابية وإتقان تنفيذ عملياتها، الأمر الذي يدفع هذه الدراسة إلى محاولة تقديم إضافة إلى الصلة بين الشباب والإرهاب من جهة، وإلى دور الشباب في الحدّ من ممارسة الإرهاب من خلال مواقفهم الإيجابية تجاه المجتمع ونمائه وأمنه واستقراره.

رابعاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها

تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال إطارين: الأول، نظري تناول ظاهرة الإرهاب بانتشارها في المجتمع العربي المعاصر، وموقف الشباب العربي من هذه الظاهرة، وذلك من خلال الاطلاع على ما كُتب حول الموضوع. أما الثاني، فميداني اشتمل على استبانه تهدف إلى التعرف على اتجاهات الشباب تجاه الإرهاب، وقد طُبّقت على عينة ممثلة لمجتمع الطلبة في الجامعة، تم اختيارها عشوائياً، وذلك باستخدم المنهج الوصفي مدعّماً بالإحصائيات الميدانية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

تألفت أداة الدراسة من أربعة محاور هي: مفهوم الإرهاب واحتوى على (١٧) نقطة، وأسباب الإرهاب واحتوى على (٢٧) نقطة، وأضرار الإرهاب واحتوى على (١٧) نقطة، ومعالجة الارهاب واحتوى على (٢٠) نقطة. وقد طرحت الأداة على مجموعة من الطلبة في حلقة بحث توصلت إلى الصيغة المناسبة المعتمدة، والتي عُرِضَت على أربعة أساتذة في التخصصات ذات الصلة، وتمت بلورتها في ضوء ملاحظاتهم، كلٌّ في مجال تخصصه. واتخذت الاجراءات التي مكّنت من الوثوق من الاستبانة كأداة للدراسة، وفقاً لأصول البحث العلمي.

خامساً: نتائج الدراسة ومناقشتها

مفهوم الإرهاب لدى الشباب من الجنسين

أظهرت النتائج تقارباً بين إدراك الشباب من الذكور والإناث حول مفهوم الإرهاب، وكانت أعلى نسبة متطابقة بين المجموعتين (الذكور والإناث)، وهي ٦،٦٤٪، على أن الإرهاب تدمير للمجتمع. تلت هذه النسبة اعتبار الذكور للإرهاب على أنه اعتداء على أرواح البشر، وكانت ٦،٥٥٪، وبالنسبة نفسها اعتبرت الإناث أن الإرهاب نوع من التطرف والتعصب لا صلة له بالدين. بينما قلَّت النسبة عند الإناث قليلاً حول اعتبار الإرهاب اعتداء على أرواح البشر، فكانت ٦،٤٦٪، تلت ذلك تنازلياً بالنسبة للذكور اعتبارهم الإرهاب كل الأعمال الإجرامية وغير المشروعة وبنسبة ٦،٣٨٪، وهي تقارب ما تراه الإناث حول ذات الاعتبار؛ إذ كانت بنسبة ٦،٣٦٪. وقد توالت النسب بين الجنسين على اعتبار الإرهاب واحداً من البدائل الواردة مثل: أن الإرهاب أعمال تهدد حريتنا، ٦،١١٪ عند الذكور و٥،٩١٪ عند الإناث، وابتعاد عن العُرف والتقاليد التي اعتاد المجتمع عليها، ٥،٦٨٪ عند الذكور و٥،٢٨٪ عند الإناث. مثلما اعتبره الذكور بنسبة ٥،٧٦٪ أنه أعمال ضد الدين الإسلامي وبنسبة ٦،١٩٪ عند الإناث لذات الاعتبار. وهو خروج عن القانون وبنسبة ٥،٧٦٪ عند الذكور و ٥،٩١٪ عند الإناث، كما أن الإرهاب سلوك لا إنساني ينفرد به قلة انتزعت منهم المشاعر الإنسانية، بنسبة ٥،٧٦٪ عند الذكور و٥،٩١٪ عند الإناث.

الأسباب الدافعة إلى الإرهاب

أظهرت الإجابات حول الأسباب الدافعة إلى الإرهاب تقارباً في وجهة نظر الشباب ذكوراً وإناثاً، من حيث أن في مقدمة الأسباب لممارسة الإرهاب: عدم الإلمام بالقيم الدينية؛ عدم انتشار الوعي الثقافي؛ انتشار الجماعات التي تدعو إلى الإرهاب وتجتذب الشباب إليها؛ الأوضاع السياسية العامة؛ عدم الشعور بالانتماء الوطني؛ عدم وجود ديمقراطية متكاملة، ثم يلي ذلك الأسباب التي تأتي بالدرجة الثانية من حيث مدى اعتبارها باباً لممارسة الإرهاب من وجهة نظر الشباب، مثل: عدم انتشار الوعي، الجهل والأمية، وقد أتت البطالة كسبب

في موقع متقدم في اعتبار الشباب الذكور أكثر من موقعها في اعتبار الشابات، وكذلك لعدد من الأسباب المقترحة على عينة الدراسة من الجنسين، مثل قلة الدخل الاقتصادي؛ عدم استثمار وقت الفراغ لدى الشباب؛ عدم اهتمام الدولة بالشباب، إذ تقدمت أولويتها لدى الشباب الذكور على أولويتها لدى الشابات.

الأضرار التي تلحقها الممارسات الإرهابية بالمجتمع

تقاربت أولويات الشباب الذكور والشابات بالنسبة إلى الأضرار التي تلحقها الممارسات الإرهابية بالمجتمع، والتي ذكروا وذكرن في طليعتها: الإضرار بالشباب نفسياً ومعنوياً؛ ضياع أرواح بريئة؛ عدم الشعور بالأمان؛ خفض الروح المعنوية في المجتمع؛ تهديد السياحة وتفكك المجتمع. ولم يعط الشباب الذكور أولوية كبيرة للإساءة إلى الدين الإسلامي كوجه من أوجه الإضرار كما أعطتها الشابات. بينما كان الأمر عكس ذلك فيما يتعلق بتدني مستوى الإنتاج، وكذلك فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية.

الحلول المناسبة لمواجهة الإرهاب

أعطى الشباب من الجنسين الذكور والإناث، أولوية متقاربة لمواجهة الإرهاب بالبدائل التالية: نشر الثقافة الدينية السليمة؛ الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية؛ توفير فرص العمل للشباب؛ إعطاء الشباب حرية التعبير عن الرأي؛ ومحاورتهم للتعرف على أفكارهم والعمل على تصويبها؛ نشرالوعي الديني والوطني؛ واتبع الشباب من الجنسين مجموعة أخرى من البدائل لمواجهة الإرهاب تضمنت: الاهتمام بالكتب الموجهة للشباب؛ إعداد أنشطة لإشغال وقت فراغ الشباب وتشجيعهم على الانخراط في الأنشطة الرياضية المختلفة؛ مناقشة مشكلات الحياة في ندوات للشباب. أعقب ذلك دعوة الشباب من الجنسين إلى تدعيم دور أجهزة الأمن والرقابة؛ نشر محاكمات الإرهابيين وتشديد العقوبة عليهم. وقد كانت البدائل الأربعة الأخيرة ذات أولوية أكبرمن وجهة نظر الشابات على الشباب الذكور.

استجابات الشباب السلوكية للممارسات الإرهابية

أعـرب مـا نسبته ٩٦٪ مـن الشابات عـدم موافقتهن على الممارسات الإرهابية، وقلت نسبة غير الموافقين عليها من الشباب الذكور بقليل فتدنت إلى ٩٢٪، واعتبر الشباب من الجنسين أن الإرهاب لا يتفق مع قيمهم ومبادئهم ومعتقداتهم وذلك بنسبة ١٠٠٪. ولذلك فهم لا يشجعون الآخرين على القيام بممارسات إرهابية. وكذلك فإنهم ذكوراً وإناثاً ليسوا على استعداد للقيام بممارسات إرهابية إذا أتيحت أمامهم الفرصة لذلك أو طُلب منهم ذلك الفعل. كما إنهم على وجه العموم لا يشجعون أصدقاءهم على مثل هذه الممارسات.

سادساً: الاستنتاجات

في ضوء ما تم عرضه من نتائج، يُلاحظ في مجمل الإجابات الآتي:

- توافر وعي بظاهرة الإرهاب لدى الشباب الذكور والإناث وبمستوى عال، وذلك بفضل توافر وسائل الاتصال والثقافة والإعلام.
- تنوّع في مفهوم الإرهـاب لدى الشباب من الجنسين، وتعدّد في وجهات النظر حول عناصر هذا المفهوم.
- تقارب شديد في المفاهيم التي حدّدها الذكور فيما بينهم، كما يُلاحظ مثل هذا التقارب الشديد في المفاهيم التي حددنها الإناث فيما بينهن كذلك.
- وجود اتفاق نسبي بين الشباب من الجنسين على مفهوم الإرهاب بصورة إجمالية.
- تنوّع وتعدّد وجهات نظر الشباب من الجنسين حول أسباب الإرهاب.
- تقارب شديد في نسب الأسباب ضمن كل مجموعة من المجموعتين، الشباب الذكور والإناث.
- تركيز الشباب الذكور على الأسباب الاقتصادية، وتركيز الشابات على الأسباب الدينية للميل إلى الإرهاب.
- وعي الشباب من الجنسين بالأضرار الناجمة عن الممارسات الإرهابية.

وأن هناك تقارباً شديداً في نسب البدائل المطروحة فيما يخص الذكور وكذلك الإناث من الشباب، فقد كانت متعددة، وكان لدى المُسْتَطلَعين من هؤلاء الشباب الوعي الكافي لتمييزها.

- تقارب شديد في اختيار الأضرار المتوقعة من الممارسات الإرهابية فيما بين وجهات نظر كل مجموعة من المجموعتين الشباب الذكور والشابات، واتفاق نسبي حول تقدير تلك الأضرار تبعاً لاختلاف الاهتمامات والنظرة إلى الحياة عموماً.
- تقارب شديد في وجهات نظر الشباب الذكور حول طرق وأساليب مواجهة الإرهاب، وكذلك بالنسبة للشابات، وتعدّد البدائل بين المجموعتين بتقارب نسبي، بشكل دلَّل على أهمية تلك البدائل.

سابعاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، فإننا نضع التوصيات كالآتي:

أ- في إطار الأسرة

• التخطيط لإرشاد أسري هادف تتمكن فيه الأسرة من تنشئة أبنائها على نحو لا يقوم على النبذ والكتم والإخضاع وإملاء الإرادة، بل بما يزرع في نفوس الأبناء الاتجاه نحو الانفتاح والحوار والحرية بالقول والرأي والتفكير المستقل.

• محاولة الأسرة تلبية حاجات الأبناء الأساسية والمقبولة اجتماعياً بقدر الإمكان المادي، وتجنيبهم أسباب الشعور بالحرمان، ومن دون إسراف أو تقتير.

ب- في إطار المدرسة

• تضافر الجهود المدرسية والأسرية في تربية الأبناء على احترام الرأي والاتجاه والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والحسّ بالانتماء إلى المجتمع المحلي والوطني والقومي.

• تربية الأبناء على الإيمان بالله ورسالة التوحيد وتنمية الوازع الديني من غير تزمت ولا تعصب، وتأكيد سماحة الإسلام وقيامه على السلام والمحبة والأخوّة في نفوسهم.

• تعويد الأبناء على التفكير المنطقي الموضوعي الخالي من التحيّز أو التعصب أو الاعتداد بالرأي.

ج- في إطار التوجيه

• تكامل جهود التوجيه المبذولة من جانب الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد تجاه الجيل الجديد نحو خلق وعي بقضايا الوطن والأمة والمصلحة العامة، وبأسلوب مقنع وبصير، وإبعادهم بالإقناع عن محاولات بعض الجهات لتنظيمهم وتدريبهم على التطرف والعنف.

• قيام رجال الدين الفقهاء والبلغاء بالمحافظة على المساجد بوصفها دور عبادة و هداية، يستبعد عنها الكلام الموتور والخطاب المتهيّج الذي يعتمد على التهديد والوعيد، واستقطاب الفتية والشباب إلى الإصغاء والتفكير والحوار الهادئ الجاذب الذي يبصّرهم بالدين ليدركوا حقيقة الإيمان الذي يفضي إلى السلوك السليم.

• اتخاذ الوسائل المناسبة للحدّ من انتشار الاتجار بالدّين من خلال الأشرطة والكتيبات والرسائل الصوتية، التي تُستَغلّ من جانب غير الفقهاء والعالمين بأمور الدين، والتي تنطوي على تهييج المشاعر وتكوين السخط على الأمور الدنيوية بشكل عام وشامل دون رقابة ولا تقييم.

د- في إطار الأمن الاجتماعي

• تقوية الجهود المبذولة لإيجاد فرص العمل للخريجين الجدد في القطاعين العام والخاص، وتوسيع فرص التدريب على المهن والأنشطة الاستثمارية والمشاريع الفردية والجماعية المدرّة للدخل، في ظل محدودية الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي والوظائف المكتبية عامة، وبما يعزّز الاعتماد على الذات.

• تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتوحيد الجهود المبذولة من خلالها، وإشراك القطاع الخاص في تغذيتها بالإمكانات المادية، لتتمكن من الحدّ من الفقر والعوز، وبما يُسهم في نشر الوئام الاجتماعي.

• العمل على تنمية حسّ العدالة ونشر حقيقة تكافؤ الفرص، وخاصة في القبول بالجامعات والتوظيف والبعثات العلمية والمكافآت والمزايا.

• التنبه لظواهر الانحراف والتشرّد والتسوّل والتفكك الأسري، والعمل على معالجة تداعياتها وآثارها على الناشئين.

• بث فكرة أن كل مواطن خفيرحريص، وأن مسؤولية توفير الأمن العام من مسؤولية المواطنين قبل أن تكون من مسؤولية الأجهزة الأمنية.

• تعزيز مفهوم الدولة، وتمييزه عن مفهوم الحكومة المنطبعة في أذهان بعض الناس أنها أجهزة بيروقراطية تهتم بالزجر وجمع الضرائب واستيفاء الرسوم، وأن المواطن أينما كان موقعه هو جزء من الدولة، وأن قوتها وسمعتها وأمنها من مقومات عيشه ومستقبله فيها.

هـ- في إطار الإعلام

• دعم أجهزة الإعلام لجهود الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد في تنشئة وتوجيه وتوعية الجيل الجديد، وبناء شخصية المواطن الصالح المتفهّم المُنتج المُدرك لمسؤوليته الاجتماعية وواجبه تجاه نفسه وأهله ومجتمعه ووطنه.

• حماية الشباب من مؤثرات الإعلام المبتذل الذي يؤدي بقصد أو بغير قصد دوراً سالباً تجاه الشباب، ويغذي لديهم اللامبالاة والاستهتار أحياناً، والنقمة والحقد أحياناً أخرى، مما يزيد من حالة الاغتراب النفسي لديهم ويقودهم إلى البحث عن مسالك غير مقبولة، لا اجتماعياً ولا دينياً ولا قانونياً، لإثبات الذات والقيام بدور أو البحث عن الرزق والمتع واللهو، بطريقة أو بأخرى.

• تناول قضايا التكفير والتطرف بالمناقشة والتوضيح، وإظهار خطورة هذا الاتجاه على الفرد والمجتمع، وانعكاساته على الإنتاج والتفاعل الاجتماعي والتقبّل والاحترام المتبادل بين الناس.

• تناول قضايا العنف والإرهاب بالبحث والعرض والتحليل، واستجلاء حقيقتها وخطورتها في جعل كل إنسان مستهدف منها، وابتعادها عن جوهر الدين والتحذير من نتائج الانزلاق إلى صفوف ممارسيها والعاملين على تنفيذها في أي مكان وزمان.

• الاهتمام بالأنشطة الطلابية في المدارس والجامعات، وبذل الجهود لاستقطاب الطلبة إليها وتوظيفها لتنمية قدرات الطلبة وإشغال أوقات فراغهم وتنمية الوعي والروح الجماعية وحسّ المواطنة.

• دعم المؤسسات والروابط التطوعية في قيامها بدورها في تمتين اللحمة بين المواطنين والعمل من أجل نهضة المجتمع بروح الفريق، وتنظيم الأنشطة التي تقوم على التنافس الشريف وتنظّم تصريف الطاقة الإنسانية بالقنوات الإيجابية المفيدة.

• استثمار النزعة القبائلية والعشائرية لخدمة الصالح العام وتغذية الروح التعاونية بين أبناء الجيل الجديد.

ثامناً: خاتمة

عرف الإنسان العنف منذ نشأته الأولى، وشكّل أحد استخداماته في التعبير عن نفسه، عند شعوره أحياناً بالحقد أو الكراهية تجاه الآخرين أو تجاه المجتمع، بشيء من القسوة أو الكراهية، مستهدفاً إلحاق الضرر المادي والمعنوي للطرف الآخر الذي يعتبره مناوئاً له.

إن العنف في المجتمع الحديث يتخذ شكل الظاهرة الاجتماعية الآخذة بالانتشار، خاصة بممارساتها الإرهابية، وبأيدي الشباب الذين أصبحوا الطاقة التي تضرم العنف وتؤججه وربما تحترق بنيرانه أو تحرق نفسها فيها، ولا سيما أنهم أكثر شرائح المجتمع ميلاً إلى التقليد والمحاكاة، وإن كانت الممارسة تتم خارج بلدانهم، حيث تتقارب الميول والرغبات الشبابية عبر الحدود السياسية وداخل الثقافات المتنوّعة، وقد جذبت ظاهرة العنف اهتمام الباحثين، فتقصوها وحاولوا الكشف عن أسبابها، فتبين لهم أن العنف الجماعي ردّ فعل عدواني تجاه

الواقع، وأن المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بالعجز واللامعيارية تؤدي إلى توجه الشباب إلى العنف.

يعيش الشباب العربي مرحلة انتقالية يتداخل فيها التقليدي والحديث في طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية والقيمية، ويمتزج فيها المحلي بالعالمي، نظراً لتسارع التطوّر في وسائط الاتصالات والمعلومات، تصاحبها جملة من التحوّلات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك.

وإذا ما ذهبنا مع ابن خلدون إلى أن أخلاق الناس وقيمهم تتحدَّد حسب فرصهم في المعاش، فإننا نجد أن الشباب أولاً والمجتمع بأكمله ثانياً، تتصارع حياته بين القديم والحديث، وبين المحلي والعالمي، بين الثقافة التقليدية التي تميل إلى الاتباع والامتثال وبين الثقافة التحديثية التي تنظر إلى المستقبل بإبداعه وانفتاحه وبشيء كبير من رفض الواقع. وبما أن الشباب من أكثر شرائح المجتمع رغبة وحماسة في تحقيق طموحاته وأهدافه، والتي يتجاوز فيها إمكاناته وقدراته، فإنه يواجه إحباطاً ومشكلات متعددة ويتجه إلى طرق غير مشروعة، فيخترق قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه، ويقع جراء ذلك في الأخطاء ويرتكب الجرائم.

كما شكّلت أحزمة البؤس حول المدن والقرى بقاعاً مملوءة بالفقر واعتلال الصحة وبطالة الشباب وقعود البنات وتخلف الآباء والأمهات، مما جعلها بيئة خصبة لتنامي السخط بين الفئات المهمّشة التي تعاني من الإقصاء والحرمان. كذلك، دخل الخطاب الديني المتشدّد الممتزج بالوعود بالحياة الأخرى عن طريق الجهاد ضد الكفار، إلى حياة الشباب، وهو ما رغَّب للشباب صورة التضحية بالذات وزيَّن لهم عملية الخلاص من العيش، باعتبارها عملية استشهادية تدمّر حياة الكفّار والطواغيت.

أما والحال هذه فإن التساؤل الأبرز هو: كيف نُرسي قيم التغيير، وكيف نولّد إرادة التغيير، التي تحقّق التوازن بين ما يراه المجتمع ويتمنّاه الشباب، وذلك قبل أن ينقلب الشباب إلى حالة العنف والتعصّب والإرهاب، أو يستسلم لليأس والإحباط والضياع؟ يقودنا ذلك التساؤل إلى إدراك أهمية جهود التنشئة

والتربية والتوجيه في بروز ظاهرة العنف - والإرهاب من أشد تجلياتها- أو عدم وجودها، وتظهر في موازاتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي تشكل حولها إطاراً ثقافياً يمنع ظهور العنف أو يساعد على بروزه، هذه الظروف التي لا تكوّنها عوامل محلية بحتة، كما أن هذا الإطار لا ترسمه الثقافة الوطنية او القومية بحد ذاتها.

تاسعاً: الهوامش

(١) مجلس منظمة المؤتمر الإسلامي (الدوحة ٢٠٠١)، **وثائق المجلس**.

(٢) **الموسوعة العربية العالمية** (١٩٩٩).

(٣) حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٧١-١٧٢.

(٤) عبد الرحمن عيسوي، **دراسات في علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة المصرية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص١٤٤.

(٥) عبد اللطيف محمد خليفة، عبد المنعم شحاتة محمود، **سيكولوجية الاتجاهات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٠ – ١١.

(6)http://www.ipsnews.net/2005/07/politics-umember-states-struggle-to-define-terrorism/

(٧) مهاتير محمد، **خطابات مهاتير محمد**، ترجمة عمر الرفاعي، مكتبة الشروق الدولية، ص ص ٣٠-٣١.

(٨) جلال أمين، **الإرهاب بالمصطلحات**، جريدة **الشروق** (مقال منشور في الموقع المبين أعلاه).

(9) http: //www.albayan.ae/opinions/articles/2013-05-07-1.1877555.

مقال في جريدة **البيان**، دبي.

(١٠) http: //www.al-islam.com، أسماء عبد العزيز.

(١١) محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص ٣١.

(١٢) عبد الرحمن عيسوي، **دراسات في علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة المصرية، الإسكندرية ١٩٩٤، ص١٤٤.

(١٣) رجاء عبد الرحمن الخطيب، **اتجاهات الشباب نحو بعض المشكلات المعاصرة**، مجلة **كلية التربية**، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد ٢٣، الجزء ١، ١٩٩٩، ص ص ١٤٩ – ١٦٦.

(١٤) سامي عبد القوي، **رؤية عيّنة من الشباب لظاهرة الإرهاب**، مجلة **علم النفس**، العدد ٣١، ١٩٩٤، القاهرة، ص ص ٤٨-٧٤.

(*) انظر:

- سيد صبحي، **الشباب وأزمة التعبير**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٣٥.

- فرد ميلسون، ترجمة يحيى مرسي عيد بدر، **الشباب في مجتمع متغير**، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ١٩.

- جمال خليفة المري، **الأمن القومي**، القيادة العامة لشرطة دبي، دبي، ٢٠٠٥، ص ٣٧ .

عاشراً: المراجع

- **القرآن الكريم.**
- **الحديث النبوي الشريف.**
- المؤلفات العلمية:

- بوادي - حسين محمدي (٢٠٠٤): **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- الحسن - إحسان محمد (١٩٩٨): **تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي**، طبعة أولى، الرياض.
- حماد - كمال(٢٠٠٣): **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت.
- خليفة - عبد اللطيف محمد (١٩٩٥): **دراسات في سيكولوجية الاغتراب**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- راغب - نبيل (٢٠٠٣): **أخطر مشكلات الشباب**، دار الغريب، القاهرة.
- شعيب - مختار(٢٠٠٤): **الإرهاب صناعة عالمية**، دار نهضة مصر، القاهرة.
- صبحي - سيد (٢٠٠٢): **الشباب وأزمة التعبير**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- العيسوي - عبد الرحمن (١٩٨٩): **مشكلات الشباب المعاصر**، شركة الشعاع للنشر، الكويت.
- فيصل محمود الغرايبه (٢٠١١): **الشباب والمواطنة والمسؤولية الاجتماعية**، المجلس الأعلى للشباب، عمّان.
- فيصل محمود الغرايبه (٢٠١٠): **الشباب ... الواقع والمستقبل (محكم)**، سلسلة كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض.
- فيصل محمود الغرايبه (٢٠٠٦): **الشباب ورؤى المستقبل**: (محكم)، (بالمشاركة)، سلسلة **كتب المستقبل العربي** (٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فيصل محمود الغرايبه (٢٠١١): **الثقافة العربية وتحديات العصر**(محكم)، أمانة عمان الكبرى، عمان، الأردن ٢٠٠٥، وأعادت وزارة الثقافة طباعته ونشره ضمن مشروع **كتاب الأسرة**.
- فيصل محمود الغرايبه (١٩٩٤): **مسائل تهم الوطن**: مكتبة الشرق، عمّان، الأردن.
- ليلة- علي (١٩٩٣): الشباب: **تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف**، دار المعارف، طبعة ثانية، القاهرة.

- وثائق الندوات:

- **أعمال ندوة الإرهاب والعولمة** (٢٠٠٢): أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

(٤)

تأثير الإعلام الجديد على تنامي ظاهرة الإرهاب وأثر ذلك على الشباب العربي

د. فتحي محمد الدرادكة*

المقدمة

الشباب في جميع الأطـوار وفي أي قطر من الأقطار هم عماد حضارة الأمم، وسرّ نهضتها، لأنهم في سنّ الهمم المتوثبة، سنّ البذل والعطاء، وشباب الإسلام هم عماد الحضارة الإسلامية الحقيقية التي خرجت من مكة المكرمة وأضاءت بسماحتها ورفعتها سماء الدنيا، تلك الحضارة التي أخرجت الناس من الظلمات إلى النور ومن عبادة العِباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور المعتقدات إلى عدل الإسلام.

والإرهـاب ظاهرة اجتماعية ممقوتة هزّت أركان العالم، ولم يسلم منها مجتمع من المجتمعات، وضحايا الإرهـاب يتزايدون يوماً بعد يوم، والخسائر المادية الفادحة التي يخلّفها الإرهـاب تزداد بسرعة كبيرة، وإعـادة ما خرّبه الإرهاب أيضاً يحتاج إلى أموال كثيرة جداً.

لقد أصبح عالمنا قرية كونية صغيرة، لذلك فإن الأحداث العالمية تشغل الناس جميعاً على وجه الأرض. ومع تنامي ظاهرة الإعلام الجديد ووجود وسائل حديثة ومتطورة، أصبح العالم كلّه ينشغل بالأحداث، صغيرة كانت أم كبيرة في

* كلية الآداب/جامعة الملك فيصل.

أي بقعة في العالم بسبب سرعة الإعلام الجديد وتفاعل الناس معه وسرعة انتشاره، «وأصبحت الجريمة الإرهابية جريمة عالمية وعابرة للحدود؛ بمعنى أنها تتجاوز حدود المكان والزمان بين الدول من حيث تخطيطها وتنفيذها وآثارها وعواقبها»[١].

سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على تأثير الإعلام الجديد على ظاهرة الإرهاب، وكيف أثرت على الشباب العربي، حيث سنتطرق إلى مفهوم الإعلام الجديد، وسماته ووسائلة وأدواته (الفيس بوك Facebook، الويكي Wiki، البودكاست، المنتديات، يوتيوب)، وهل يختلف هذا الإعلام الجديد عن القديم، كما نعرض لمفهوم الإرهاب في تعريفات الهيئات والمنظمات الإسلامية والعربية والدولية، وأبرز أسباب ظاهرة الإرهاب، ومدى التأثير الذي أحدثه الإعلام الجديد على الإرهاب، وكيف استفاد الإرهاب من الإعلام الجديد بوسائله المتعددة، ثم نعرض للجوانب الإيجابية والسلبية للإعلام وتأثيره على الإرهاب، ونعرض في ختام الدراسة لأبرز التوصيات والاستنتاجات.

تعريف الإعلام الجديد

هناك اختلاف كبير في تعريف مصطلح الإعلام الجديد؛ إذ ينظر كل باحث ودارس للإعلام الجديد من زاوية تخدم الهدف الأساس من بحثه عن أي ظاهرة من الظواهر. ومصطلح الإعلام الجديد أصبح من المصطلحات التي لها رواج كبير في عالمنا اليوم ويشتغل به العديد من الشباب عبر العالم الافتراضي. ولعل الإعلام الجديد دخل في كل مناحي الحياة، وقد قام عدد غير قليل من زعماء العالم باستخدام هذه التقنيات للوصول إلى قواعدهم الاجتماعية[٢]، ولأن التفاعلية هي العماد الأساسي الذي يقوم علية الإعلام الجديد، والمشاركة الفاعلية وإيصال الصوت والصورة ربما كانت دافع أساسي للكثير من الشباب لاستخدام هذه الآليات الجديدة أو ما أطلق عليه «الإعلام الجديد»، فماذا نعني بالإعلام الجديد؟

---

(١) مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**، القاهرة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤. ص ٨.

(٢) الرئيس أوباما استخدم وسائل التواصل الاجتماعي في دعايته الانتخابية.

عرّفه قاموس التكنولوجيا الرفيع (High-Tech. Dictionary) بأنه: اندماج الكمبيوتر، وشبكات الكمبيوتر، والوسائط المتعددة؛ فتارة يطلق عليه الإعلام الرقمي (Digital Media)، وأحياناً يُطلق عليه الإعلام التفاعلي (Interactive Media)، ويمكن تسميته بالإعلام الشبكي، ويتخذ الإعلام الجديد أشكالاً مختلفة ومتنوعة، ولعل أهمها الشبكات الاجتماعية، ومواقع المفضلات الاجتماعية (Social bookmarking)، علاوة على مواقع تبادل الصور والفيديو، والمدونات. ويشير ليستر (Lester) إلى أن الإعلام الجديد هو «مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولّدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام».

ويعرف (قاموس الكمبيوتر) الإعلام الجديد بتعريفين هما:

إنّ الإعلام الجديد يشير إلى جملة من تطبيقات الاتصال الرقمي وتطبيقات النشر الإلكتروني على الأقراص بأنواعها المختلفة والتلفزيون الرقمي والإنترنت، وهو يدلّ كذلك على استخدام الكومبيوترات الشخصية والنقّالة، فضلاً عن التطبيقات اللاسلكية للاتصالات والأجهزة المحمولة في هذا السياق. ويخدم أي نوع من أنواع الكمبيوتر على نحو ما تطبيقات الإعلام الجديد في سياق التزاوج الرقمي؛ إذ يمكن تشغيل الصوت والفيديو بالتزامن مع معالجة النصوص وإجراء عمليات الاتصال الهاتفي وغيرها مباشرة من أي كمبيوتر.

يشير المفهوم أيضاً إلى الطرق الجديدة في الاتصال عبر البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمّع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإيصال أصواتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع.[٣]

(٣) حسنين شفيق، **الإعلام الجديد الإعلام البديل، تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية**، القاهرة، دار فكر وفن، ٢٠١٠، ص٥٩. وانظر: حسنين شفيق، **مستجدات الإعلام الجديد والتحولات المستقبلية**، القاهرة، فكر وفن، ٢٠١٤، ص ٢٠-٢٢.

ويعرّف قاموس الإنترنت الموجز (Condensed Net Glossary) الإعلام الجديد بأنه «أجهزة الإعلام الرقمية عموماً، أو صناعة الصحافة على الإنترنت». أما موسوعة الويب (Webopedia) فتشير إلى أن الإعلام الجديد يعني «العديد من الأشكال المستحدثة من نظام الاتصال الإلكتروني التي أصبحت ممكنة بفضل الكومبيوتر. والتعبير مرتبط بالنظم الإعلامية القديمة. فالإعلام الجديد يستبطن عدداً من التكنولوجيات الاتصالية التي ظهرت بعد أول تطبيق للنشر الإلكتروني من نصّ وصور ساكنة في نُظم الكمبيوتر والشبكات المبكّرة إلى تطبيقات الاتصال غير المسبوقة على شبكة الإنترنت».[٤]

أما كلية شريدان التكنولوجية Sheridan فتضع تعريفاً عملياً للإعلام الجديد بأنه: كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يُقدَّم في شكل رقمي وتفاعلي، وهنالك حالتان تميزان الإعلام الجديد عن القديم حول الكيفية التي يتم بها بث مادة الإعلام الجديد والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النصّ والصورة والفيديو والصوت، فضلاً عن استخدام الكمبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الإنتاج والعرض. أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه وهي أهم صفاته.[٥]

ويمكن تقسيم الإعلام الجديد إلى أربعة أقسام، هي:[٦]

١. الإعلام الجديد القائم على شبكة الإنترنت وتطبيقاتها، وهو جديد كلياً بصفات وميزات غير مسبوقة، وهو ينمو بسرعة وتتوالد عنه تطبيقات كثيرة ومتعددة.

---

(٤) عباس صادق، **الإعلام الجديد**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص٧٦. وانظر: عبد الحليم موسى، فلاح الدهمشي، حسن نيازي، **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري**، الدمام، مكتبة المتنبي، ٢٠١٥، ص ١٨٠.

(٥) حسنين شفيق، **الإعلام الجديد الإعلام البديل**، ص ٦١. عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة**، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، ٢٠١١، ص٩.

(٦) حسنين شفيق، **مستجدات الإعلام الجديد**، ص ٢٤.

٢. الإعلام الجديد المعتمد اعتماداً أساسياً على الأجهزة المحمولة؛ بما في ذلك أجهزة قراءة الكتب والصحف، وهذا النوع أيضاً ينمو بسرعه كبيرة.
٣. نوع قائم على منصة الوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفزيون، التي أُضيفت إليها ميزات جديدة مثل التفاعلية والرقمية والاستجابة للطلب.
٤. الإعلام الجديد القائم على منصة الكومبيوتر، ويتم تداول هذا النوع بوسائل شبكية أو بوسائل الحفظ المختلفة كالأسطوانات الضوئية ... إلخ.(٧)

بعد أن عرضنا لعدد من التعريفات المتداخلة بعضها مع بعض، تبدو استحالة وضع تعريف شامل للإعلام الجديد، وذلك لأن الإعلام الجديد يمثل مرحلة انتقالية من ناحية الوسائل والتطبيقات والخصائص التي لم تتبلور بشكل كامل وواضح، فهي ما زالت في حالة تطور سريع، وما يبدو اليوم جديداً يصبح في الغد قديماً بسبب السرعة الكبيرة في التطوّر والتقدّم وبروز تقنيات جديدة، وهذا الأمر يجعل من وضع تعريف واحد للإعلام الجديد أمراً صعباً، لكنه يمكننا وضع تعريف بناءً على السمات والخصائص التي يتصف بها الإعلام الجديد ولمدة معينة؛ لأن التطوّرات التي تحدث على الإعلام الجديد ربما تؤدي إلى بروز صفات وسمات جديدة تجعل من التعريف الذي وُضع فيه شيء من النقص أو الغموض.

للإعلام الجديد عدد من السمات التي يختلف فيها عن الإعلام القديم، ويمكننا ان نذكر أبرز السمات التي يمتاز بها هذا الإعلام عن سابقه:

التفاعلية (Interactiviy)

توجد درجة عالية من التفاعل بين المُرسل والمُستقبل لدرجه الاتصال المباشر، ونلاحظ أن العديد من المواقع الإلكترونية تحرص على معرفه رأي المتابعين لهذه المواقع، سواء أكان ذلك من خلال التعليق المباشر، أو من خلال تخصيص بريد إلكتروني لتلقّي التعليقات، ويستفيد القائمون على الموقع من هذه التعليقات في تطوير وتحديث برامجهم.

(٧) المرجع نفسه، ص ٦١.

اللاجماهيرية (Demassfication)

التكنولوجيا الحديثة تعمل على تفتيت الجمهور من خلال توجيه الرسالة نفسها إلى عدد غير مُحدّد من الناس، وكل واحد على حدة مهما كان عددهم، وتصلهم في الوقت المناسب.

الاتصال اللاتزامني (Asynchronies)

توفر التكنولوجيا الحديثة فرصه عدم تزامن التلقي، بحيث يستطيع المتلقّي التحكّم في وقت إرسال واستقبال الرسالة.

وجود ظاهرة الطبقية الاتصالية (Communication Elite)

أفرزت التكنولوجيا الحديثة طبقتين تقسَّم العالم من حيث طبيعة خدمات الاتصال والإعلام عليهما: الأولى، طبقة الإعلام التجاوبي التي ستتيح خدمات معلومات أرقى بكثير لطبقة الأغنياء القادرين؛ بحيث ينفذون إلى مصادر المعلومات والمعرفة، ويتفاعلون معها بما ينمي قدراتهم ويضاعف فرصتهم. أما الطبقة الثانية فإن العالم يبدو فوق رأسها، حيث أجهزة الاستقبال والأقمار الصناعية موجودة على أسطح المنازل، وهذه الطبقة تسمّى طبقة الإعلام السلبي التي لا يملك فيها الفرد سوى استقبال الرسالة المقدّمة إليه دون تفاعل معها أو التعليق عليها.

التكامل (Integration)

يمكن للفرد أن يختار ما يراه مطلوباً للتخزين بالبريد الإلكتروني، وذلك لأن النظام الرقمي بمستحدثاته يوفر أساليب العرض والإتاحة ووسائل التخزين في أسلوب متكامل خلال وقت التعرض إلى شبكة الإنترنت.

قابلية التحريك أو الحركية (Mobility)

يمكن للشخص في أي مكان استخدام وسائل الاتصال في أثناء حركته، مثل التلفون المحمول، تلفون السيارة، التلفون المدمج بساعة اليد، علاوة على آلة التصوير خفيفة الوزن، وأجهزة الفيديو والحاسب الآلي النقّال، وغيرها.

تجاوز الحدود الثقافية

تسمى شبكة الإنترنت شبكة الشبكات، حيث تلتقي فيها مئات الآلاف من الشبكات الدولية والإقليمية التي تتزايد كل عام بنسبة كبيرة، ويزداد عدد مستخدمي الإنترنت كل يوم تقريباً، وهذا أدى إلى تجاوز الحدود الجغرافية وسقوط الحواجز الثقافية بين أطراف عملية الاتصال.

وسائل الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي

من أبرز وسائل الإعلام الجديد التي لها تأثير كبير على فئة الشباب في عالمنا الإسلامي هي شبكات التواصل الاجتماعي، ففي نهاية عام ٢٠٠٧ انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي، وهي مواقع تستخدم للتواصل والتشبيك الاجتماعي وأشهرها الفيس بوك (Facebook) وماي سبيس (Myspace) وتويتر (Twitter)، وتميزت هذه الوسائل بسرعة نقل الخبر وتدعيمه بالصورة الحيّة والمعبّرة، وسرعة مواكبة الأحداث على مدار الساعة ونقلها مباشرة من مكان حدوثها، وهذه الشبكات مكَّنت الناس من التعبير عن طموحاتهم ومطالبهم في حياة حرّة من خلال مشاركتهم في تغذية هذه الشبكات بالمعلومات والتعليقات. وقد أصبحت هذه الشبكات البديل الأكبر لأنشطة الماضي التقليدية وحالة التفاعل بين مجتمعات اليوم مع البيئة والمجتمع المحيط، ويقضي عدد كبير من الشباب وقتاً طويلاً جداً في التفاعل مع بعضهم البعض من خلال الشبكات الاجتماعية.

الفيس بوك (Facebook): نشأت كمدونه شخصية في جامعة هارفرد، ثم انتشرت في جميع انحاء العالم، وهي شبكة اجتماعية استأثرت بقبول وتجاوب عدد كبير من الناس وخاصة الشباب.

ماي سبيس (Myspace): هو أكبر موئل في شبكة الإنترنت للتشبيك الاجتماعي للأصدقاء، وهو يقدم أركاناً خاصة لتقديم لمحات من حياتهم الشخصية،

ومدوناتهم، ومجموعاتهم، وصورهم، وموسيقاتهم، ومقاطع الفيديو التي يعرضونها في الموقع، ويحتوي «ماي سبيس» على محرك بحث خاص بعرض ونظام بريد إلكتروني داخلي، ويستطيع الناس من جميع أنحاء العالم صنع ملفات إلكترونية عن حياتهم، والالتحاق بمجتمع خاص وتحديد مواعيد للالتقاء والتشابك المهني، ومشاركة الاهتمامات والعثور على أصدقاء الدراسة القدامى والأصحاب، كما يمد الموقع مستخدميه بمساحة للخصوصية والاندماج الثقافي، ويتحاور ملايين الشباب مع الإعلام من خلاله، ويعبّرون عن قيمهم الشخصية والثقافية من خلال شبكة «ماي سبيس» الاجتماعية.

المدوّنات: هي يوميات شخصية على الشبكة يتم إدراجها بواسطة برامج بسيطة تسمح بطبع نصّ على الحاسوب وإرساله فور الاتصال بالشبكة ليظهر على صفحة الموقع المعني، وهي تمزج بين المعلومات والآراء، كما تترافق مع ربط بمصدر أصيل أو مفكرة أخرى، أو بمقالة ينصح بها كاتب اليوميات أو يعلق عليها، وأول مدوّنة من هذا الصنف ترجع إلى عام ١٩٩٤ وهي منسوبة إلى دايف وينر.

الويكي (Wiki): موقع ويب يسمح للمستخدمين إضافة وتعديل الموجود منها، حيث تؤدي دور قاعدة بيانات مشتركة جماعية، وأشهر هذه المواقع موقع Wikipedia، وهي الموسوعة التي تضم ملايين المقالات بمعظم لغات العالم. وكلمة (ويكي) تعني بلغة شعب جزر هاواي بسرعة، أما بلغة التكنولوجيا فهي تعني نوع بسيط من قواعد البيانات التي تعمل في شبكة الإنترنت.

البودكاست: خدمة تتيح الحصول على ملفات الصوت والصورة والفيديو من موقع معين بمجرد أن تُدرَج فيه، دون الحاجة إلى زيارته في كل مرة وتحمل المحتوى يدوياً.

المنتديات: عبارة عن برامج خاصة تعمل على الموقع الإعلامي أو أي مواقع أخرى ذات طابع خاص، أو عام على شبكة الإنترنت، وتسمح بعرض الأفكار

والآراء في القضايا أو الموضوعات المطروحة للمناقشة على الموقع، وإتاحة الفرصة للمستخدمين أو المشاركين للرد عليها ومناقشتها فوراً.

موقع يوتيوب (Youtube): أشهر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ويمكن إرفاق أي ملفات تتكوّن من مقاطع الفيديو على شبكة الإنترنت دون أي تكلفه مالية، فبمجرد أن يقوم المستخدم بالتسجيل في الموقع يتمكّن من إرفاق أي عدد من الملفات ليراها ملايين الأشخاص حول العالم، ويأتي موقع يوتيوب (Youtube) في المرتبة الثالثة عالمياً بعد ياهو (Yahoo) وجوجل (Google).

تويتر: إحدى شبكات التواصل الاجتماعي التي انتشرت في الآونة الأخيرة، وقد ولدت هذه الخدمة في عام ٢٠٠٦ وأخذ تويتر اسمه من مصطلح التغريد «تويت»، كما اتخذ من العصفورة رمزاً له، وهو خدمة مصغّرة تسمح للمغردين بإرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى (١٤٠) حرفاً للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصاً موجزاً مكثفاً لتفاصيل كثيرة، ويمكن تبادل تلك التغريدات، كما يوفر تويتر لمستخدميه إمكانات متعددة منها: معرفة ما يقوم به أصدقاؤهم دائماً وفي أي وقت، كما أنه أسرع وسيلة لطرح التساؤلات على الأصدقاء وتلقّي الإجابات الفورية، ويتيح لمستخدميه إمكانية إرسال الأخبار الهامة جداً والسريعة والمحيطة به كالاستغاثة أو الإخبار عن حادث هام جداً.

واتس آب (WhatsApp): هو تطبيق تراسل فوري، محتكر، ومتعدد المنصات للهواتف الذكية، ويمكن من خلاله إرسال الصور، والرسائل الصوتية، والفيديو والوسائط، وقد أطلقت حديثاً الاتصالات المرئية والمسموعة من خلال هذا التطبيق. تأسس (WhatsApp) في عام ٢٠٠٩ من قبل الأمريكي بريان أكتون والأوكراني جان كون، وكلاهما من الموظفين السابقين في موقع ياهو.[٨]

هناك دراسات كثيرة حول وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت الاهتمام

(8) http://ar.wikipedia.org/wiki.

الكبير بهذه الشبكات وتفاعلهم مع الأخبار التي تطرح من خلالها، وخاصة الفيس بوك. فقد أظهرت دراسة أعدها المركز الوطني لأبحاث الشباب بجامعة الملك سعود بعنوان «**اتجاهات الشباب نحو استخدام شبكات التواصل الاجتماعي**»، أن نسبة مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي Facebook تعدّ أعلى من غيرها من شبكات التواصل الاجتماعي، حيث بلغت ٦٩,٥٪، وشبكة تويتر Twitter ١٨,٥٪، ونيتلوغ Netlog ٧,٢٪، وباقي الشبكات ٥٪. كما بيّنت الدراسة (٩) أن الاطلاع على كل جديد هو أحد اكثر الدوافع لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ثم تبادل الأخبار والمعلومات والخبرات مع الآخرين، كما بينت الدراسة أيضًا أن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يتواصلون مع الآخرين بهدف الشعور بأنهم جزء من هذا العالم (١٠). هذه بعض أشكال شبكات التواصل الاجتماعي التي كان لها تأثير كبير على المجتمع، وخاصة المجتمع المسلم والشباب بصفه خاصة لأن غالبية مستخدمي هذه الشبكات هم الشباب.

نسبة استخدام شبكات التواصل الإجتماعي

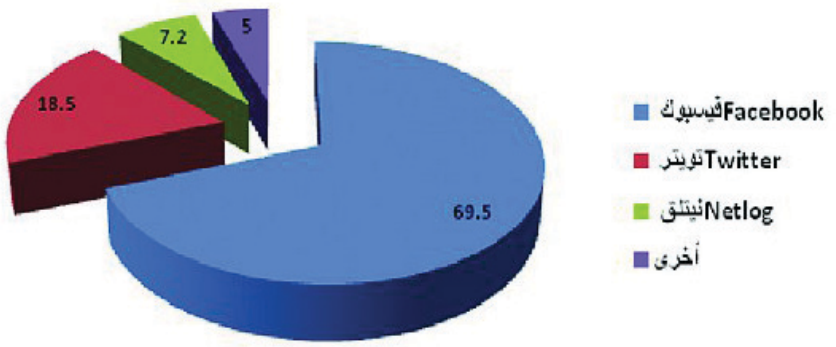

(٩) انظر الشكل المرفق.

(١٠) جريدة **الرياض**، ع (١٥٩٢٧) ٩ ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ ١ فبراير ٢٠١٢م.

مفهوم الإرهاب

عرفت المجامع الفقيه الإسلامية الإرهاب بتعريفات عدة منها: تعريف مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه: «العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعة أو دول بغياً على الإنسان في دينه وعقله وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أموالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها».

وعرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الإرهاب بأنه: «العدوان أو التخويف أو التهديد مادياً أو معنوياً الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه أو نفسه أو عرضه أو عقله أو ماله بغير حق بشتى صنوف العدوان وصور الإفساد في الأرض».

أما مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فيعرف الإرهاب بأنه «ترويع الآمنين، وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية، بغياً وإفساداً في الأرض».

وللمنظمات الدولية تعريفات كثيرة للإرهاب أبرزها:

أولاً: تعريف الأمم المتحدة «الإرهاب: تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان».

ثانياً: تعريف القانون الدولي: «الإرهاب: جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول».

ثالثاً: تعريف الاتفاقية العربية: «الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيًا كانت دوافعه أو أعراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو

حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك (العامة والخاصة)، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

رابعاً: تعريف الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب في جنيف عام ١٩٣٧ بأنه: «الأفعال الإجرامية الموجهة ضد إحدى الدول، والتي يكون هدفها أو من شأنها الفزع أو الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى العامة».

خامساً: تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي (FBI): «الإرهاب: عبارة عن الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد الأفراد والممتلكات لإجبار أو إرغام حكومة أو مجتمع مدني لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية»[١١].

أسباب الإرهاب:

هناك أسباب كثيرة لظاهرة الإرهاب نذكر منها:

- عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية، وذلك لأن تطبيق الشريعة الإسلامية قوة للمسلمين.
- التسلط والشهوة وحب السيطرة على العالم بأسره، واعتبار أن الدول الضعيفة يجب أن تكون تابعة للدول الاستعمارية.
- عدم وجود شرعية دولية واحدة مطبقة في النظام العالمي، وهناك الكيل بمكيلين بخصوص القضايا الدولية وخاصة القضايا العربية.
- سبق التسلح والسيطرة على منابع الثروة في العالم.
- الخلافات بين الأنظمة العربية الإسلامية، والتي بالتالي أدت إلى ضعف وتفكك العرب والمسلمين.
- الصورة التي أخذت عن الإسلام والمسلمين في العالم وخاصة بعد

(١١) أحمد محمد هليل، **الإرهاب إضاءات بحثية ومنارات علمية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الإسلامي العالمي مكافحة الإرهاب، الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي مكة ٣-٦ جمادى الأولى/ ١٤٣٦هـ ٢٢-٢٥ فبراير/ ٢٠١٥م، ص٢١.

أحداث ١١ أيلول وما تبعها من إلصاق التهم بالإسلام والمسلمين.

- الخلط الكبير بين الإرهاب والمقاومة الشرعية، وهذه التفسيرات تخضع لحكم الدول الاستعمارية صاحبة القوة. وهناك أسباب كثيرة لظاهرة الإرهاب لا مجال للحديث عنها في هذه العجالة[١٢].
- التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض النفسية والانحراف عن الطبيعة، وأيضًا إهمال التربية الحسنة التي توجه الشخص بالتحلي بفضائل الأخلاق وتعزيز حب الأوطان في الوجدان وبيان ما هو صالح وما هو فاسد.
- هناك دوافع شخصية منها الإحباط والفشل في تحقيق بعض الأهداف، مما يولد في نفس البعض النقص ومحاولة إكماله عن طريق هذه العمليات، علاوة على الشعور بالنقص والأهمية الذاتية والمركز الأسري وعدم الشعور بالانتماء للوطن والولاية له.
- هناك دوافع سياسية منها الظلم والسيطرة وبسط النفوذ والاحتلال، وغياب الحزم في إنزال العقوبات وردع مرتكبي هذه الجرائم[١٣].

كيف استفاد الإرهاب من الإعلام الجديد

وسائل الإعلام هي التي تعتمد عليها كل المجتمعات لتلقي وفهم، الأحداث والأخبار، وأصبحت هي المنبر الرسمي وغير الرسمي لبث الأفكار والقيم بكل أنواعها[١٤]، وتأثير هذه الوسائل فاق كل التوقعات والتصورات وخاصة قدرتها على توصيل المعلومة وتوزيع الأخبار وتوقيتها، التي جعلتها تكتسب قوة وسحراً لا

(١٢) إسماعيل محمود عبد الرحمن، **الإعلام والإرهاب والثقافة البديلة**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء، ٢٠١٤)، ص ١٦٤-١٦٦.

(١٣) حسنين شفيق، **الإعلام الجديد**، ص ٢٧٨.

(١٤) أبو بكر باقادر: «**مسؤولية الإعلام تجاه تجارب التقليد في المجتمع العربي المعاصر**»، في دور **الإعلام في توجية الشباب**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية، ١٤٠٨هـ، ص ١٥٣.

يقاوم، الأمر الذي زاد من فعالية وتأثير ما تبثه من أفكار ومعلومات[١٥]. ويؤكد إبراهيم العواجي على ذلك بقولة: «إن الإعلام ليس مؤسسة أو جهازاً مؤثراً فحسب، بل إن تأثيره أكبر من تأثير أي جهاز أو مؤسسة أخرى. فقد أصبح يتدخل في توجيه الفرد أكثر من الأسرة وأكثر من المدرسة. وهو يستمد سطوته من كونه هو الشيء الوحيد الذي يدخل غرف نومنا من دون استئذان، ومن ثم فإنه ليست هناك وسيلة من وسائل التأثير تضاهيها. فأجهزة الإعلام تقتحم علينا حياتنا الخاصة وليس لها وقت معين ولا مدة محددة ولا تخضع لقيود، ولذلك فهي مؤثرة وخطيرة، وخطورتها تكمن في وجودها وانتشارها الأفقي والرأسي على السواء في حياة الفرد والمجتمع»[١٦].

استفادت التنظيمات الإرهابية من تطور الإعلام الجديد، وكانت سباقه في استخدام العديد من هذه الوسائل منذ لحظة اختراعها واستخدامها لأنها وسائل سهل التعامل معها ولا تترك أثر، علاوة على إمكانية البث من أي مكان في العالم ليدخلوا أي شيء يرغبون في إدخاله إلى العالم الافتراضي، ومن ثم ينتشر إلى جميع أنحاء العالم بسرعة مذهلة[١٧].

أصبح الإعلام سلاحًا خطيرًا في يد الإرهابيين، وأصبح بمقدور هؤلاء الإرهابيين التأثير في المجتمعات والأفراد، وهذا مما يدفع الطبقات الهشة والمهزوزة في المجتمعات الإسلامية إلى تبني الخيار الإرهابي، أو إيجاد تيار متعاطف مع الإرهابيين، خصوصًا وأن التنظيمات الإرهابية قد استقطبت فقهاء وأطباء ومهندسين، وهذا من شأنه أن يجعل التأثير أقوى ليس على الطبقات الهشة بل الطبقات المتعلمة وربما النخبوية في المجتمعات، خصوصًا إن لم تأخذ

---

(١٥) عبد المنعم محمد بدر، **تطور الإعلام الأمني العربي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م، ٢٩-٣٠.

(١٦) إبراهيم العواجي: **إسهام الإعلام في جهود مكافحة الجريمة، في علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨هـ. ص١٧٠.

(١٧) للاطلاع على الاستفادة التي استفادها تنظيم القاعدة من الإعلام الجديد، أنظر:
Philip Seib and Dana M.Janbek, Global Terrorism and new media, the post-AlQAEDA GENERATION (Londan: Routledge. 2011) pp, 90….

فرصتها في قيادة مجتمعاتها المحلية فتحاول البحث عن مناطق جديدة لتفريغ هذا الكم الهائل من الطاقة فتجد في المجتمعات الإرهابية ملاذًا آمناً لها.

الإعلام الجديد والشباب العربي

مما لا شك فيه أن التطور المذهل الذي حدث على الإعلام وما ترتب على وسائل الإعلام الجديد من تقنيات حديثة متطورة، وإدخال أساليب جديدة في إيصال المعلومة والسرعة المذهلة في الانتشار، قد أثر تأثيراً إيجابياً على ظاهرة الإرهاب، حيث استفادت الجماعات المتشددة من التقنيات الحديثة في إيصال صوتها إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وكان التركيز بشكل أساسي ورئيسي على فئة الشباب، تلك الفئة المستهدفة من المجتمع وهم الأقدر على استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام الجديد، وتعددت طرق إيصال المعلومات وتسريبها سواء أكان ذلك عبر الرسائل المسجلة أم مقاطع الفيديو أم الرسائل المشفرة إلى بعض الجماعات البعيدة التي يصعب التواصل معها بالوسائل التقليدية المستخدمة في عالمنا اليوم[١٨].

كما تقوم المنظمات والجماعات الإرهابية بالتهديد عبر وسائل الاتصالات ومن خلال الشبكة العالمية للمعلومات (Internet). وتتعدد أساليب التهديد وتتنوع طرقه، وذلك من أجل نشر الخوف والرعب بين الأشخاص والدول والشعوب ومحاولة الضغط عليها للرضوخ لأهداف تلك التنظيمات الإرهابية من ناحية، ومن أجل الحصول على التمويل المالي، ولإبراز قوة التنظيم الإرهابي من ناحية أخرى. وقد وردت هذه الملاحظات بشكل بارز في ما نشر مؤخراً من فيديوهات ذبح المختطفين من الرعايا الأجانب (يابانيين وأمريكان)، والحادثة الأكبر التي انتشرت بشكل كبير جدًا على شبكات التواصل الاجتماعي المتمثلة في حرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة، تلك الحادثة التي أثبتت أن هؤلاء الإرهابيين يحاولون زعزعة وتخويف المجتمعات العربية والإسلامية، وقد

(18) Monica Maggioni and Paolo Magri, (Twitter and Jihad: the Communication strategy of ISIS) Milano.ISPI, 2015.

حاول هؤلاء ابتزاز الحكومة الأردنية من خلال المفاوضات والحكومة اليابانية من أجل الحصول على فدية لإطلاق الرهائن المختطفين لديهم، وقد كان وقع هذه الحوادث كبيراً على الشباب وتناقل الناس هذه المقاطع بشكل كبير جدًا.

هذه الوسائل الحديثة المستخدمة في نقل الصوت والصورة كان لها تأثيرها الكبير على المجتمع وعلى فئة الشباب تحديدًا، فالرسائل التي تصدر عن هذه الجماعات المتشددة تصل بكل يسر وسهولة إلى عدد كبير من الناس في ظل وجود الوسائل الحديثة للإعلام الجديد، ولمواقع التواصل الاجتماعي الدور الكبير في إيصالها أيضًا. إذًا، فقد استفاد الإرهاب من الإعلام الجديد في إيصال الرسائل إلى القواعد الشبابية في المجتمعات المسلمة تحديدًا، وحتى يكون هناك إغراء للشباب من مختلف الأعمار والجنسيات للانضمام لهذه الجماعات المتشددة من أجل إيجاد قواعد في مختلف بلدان العالم الإسلامي لهم، وبالفعل فإن استخدام الوسائل الحديثة ساعد في التغرير بعدد كبير من الشباب العربي والمسلم للانضمام لهذه الجماعات المتشددة والانخراط في صفوفها، وقد استخدمت هذه الجماعات الإرهابية وسائل عديدة للتغرير بالشباب العربي، ومن أبرز هذه الإغراءات الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية، واستخدام مصطلحات كبيرة مأخوذة من تراثنا الإسلامي كمصطلح «الخلافة الإسلامية» و«الولايات الإسلامية»، هذه المصطلحات ربما تغري أي مسلم من أجل أن يكون ضمن الخلافة الإسلامية، وأيضًا استخدام بعض الوظائف الإسلامية التي نشأت في تراثنا الإسلامي «بيت المال»، «الحسبة»...إلخ من المؤسسات الإسلامية التي نطالعها في تراثنا.

لا شك أن لهذه المصطلحات والكلمات الكبيرة وقعها الكبير على الشباب العربي والمسلم، في الوقت الذي يكون فيه الشباب في حالة إحباط في مجتمعهم ومثقلين بالبطالة وضنك المعيشة، فتأتي الدعوة من قبل هذه التنظيمات المتشددة لتغرر بهم، وينظر الشباب إلى هذه الجماعات على أنها المخلص لهم من مشاكل الحياة، وستعمل على حل جميع مشاكلهم الاجتماعية. لذلك يسارع الشباب إلى الانخرط في صفوف هذه الجماعات ويتقاطرون

للانضمام لها، على أمل حل مشاكلهم، وبعد انخراطهم في هذه الجماعات المتشددة تكون الصدمة الكبرى لهم حيث إن الأفكار والمبادئ التي أغرتهم للدخول في هذه التنظيمات لم يجدوا شيئًا منها على أرض الواقع. وهناك حالات كثيرة انضمت لهذه الجماعات المتشددة وكشفت زيفها وسطحيتها في الكثير من القضايا الإسلامية. وللمملكة العربية السعودية دور رئيسي وكبير من خلال تطبيق أسلوب المناصحة (١٩) والدعوة لهؤلاء الشباب المغرر بهم. وقد نجحت المملكة العربية السعودية في إنقاذ عدد كبير من الشباب العربي من الاستمرار في هذه الجماعات الإرهابية بعد أن يكونوا قد كشفوا زيفها وسطحيتها وفي كيفية فهمها للإسلام ومبادئه. وحسناً عملت المملكة العربية السعودية من خلال نشر مقاطع فيديو لمقابلات بعض الشباب الذين استجابوا لأسلوب المناصحة ورجعوا إلى صوابهم، وكان لوسائل التواصل الاجتماعي دور في نشر هذه المقابلات بين الناس حتى يكون هناك نوع من أنواع الردع لبعض الشباب الذين يفكرون في الانضمام لهذه الجماعات المتشددة، ويكون الشباب المسلم على علم واطلاع بأفكار هؤلاء المتشددين والإرهابيين، الذين هم أبعد ما يكونوا عن فهم وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وكان لهذه الفيديوهات والمقاطع الصوتية قد تناقلها الشباب على الفيس بوك واليوتيوب والواتس أب وغيرها من وسائل التواصل لنقلها إلى أكبر عدد ممكن من الشباب العربي ولفضح الأساليب التي يستخدمها هؤلاء المتشددون في محاولة للتغرير بأكبر عدد ممكن من الشباب العربي. كما أن المملكة الأردنية الهاشمية لها دور في إظهار الصورة الجلية للإسلام، من خلال نشر «رسالة عمّان» تلك الرسالة التي كان لها صدى كبير في البلاد العربية

(١٩) يمكن الاستزادة في موضوع المناصحة: للاطلاع على تجربة المملكة العربية السعودية الاستباقية لشل العمليات الإرهابية ودور وسائل إعلامها في إبرازها وتسليط الضوء عليها «بحث مقدم لمؤتمر «**دور الإعلام في التصدي لظاهرة الإرهاب**» والمنعقد بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة من ٢٤-٢٦ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠١٤م. كما يمكن الاطلاع على بعض الفيديوهات الخاصة بهذا الخصوص من خلال الرابط: https: //www.youtube.com/watch?v=YFH_ox-Lp10 ، د.سليمان بن سليم الرحيلي، **المناصحة تأصيل وتقييم وتقويم، (تجربة عملية وأصول علمية)**، بحث ضمن أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لمحافحة الإرهاب (مراجعات فكرية وحلول علمية) (٢٢-٢٣/٦/١٤٣٥هـ/ ٢٢-٢٣/٤/٢٠١٤م، م(٢) ص ٢٢٧ وما بعدها. (متاح إلكترونيا على الرابط: http: //www.iu.edu.sa/Conferences/erhab/Pages).

والإسلامية، وتقوم وزارة الأوقاف الأردنية بمتابعة نشر هذه الرسالة من خلال عقد عدد من الدورات لمختلف الخطباء والأئمة في العالم الإسلامي للتعريف بالصورة الجلية للإسلام بعيدًا عن التطرف والإرهاب[٢٠].

ولمواجهة أساليب التنظيمات الإرهابية نعرض لتجربة المملكة العربية السعودية في التصدّي للفكر المتطرف، وقد كان لها تجربة متميزة في استخدام وسائل الإعلام الحديثة في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل مكافحة التطرف والفكر الضال. فقد شهدت منطقة الخُبر أحداث شغب خلال احتفالات المملكة في اليوم الوطني التاسع والسبعين (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، فعقب الأحداث مباشرة تعاون عدد من الجهات مع مجموعة من الفرق التطوعية المتخصصة في منطقة الخُبر وأطلقوا حملة «حملة الخُبر...نريد حلاً» حيث أنشأت موقعًا إلكترونيًا للحملة على الرابط (http: //www.alkhober.net/mnajlakhobe)، كما أنشأت لها صفحة على Facebook، ونشرت مقاطع فيديو لما تقوم به من أعمال على youtube، علاوة على صور لشعارات الحملة على موقع flicker من أجل مخاطبة أكبر عدد من الشباب السعودي من مستخدمي هذه الوسائل[٢١].

وأُطلقت المرحلة الثانية من هذه الحملة يوم ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ تحت شعار «وطني... مسؤوليتي» من أجل نشر الوعي الحضاري بأهمية اليوم الوطني للسعوديين، وكيفية الاحتفال به بأسلوب راقٍ ينأى عن التخريب والإضرار بمصالح الآخرين. وتم تدشين موقع إلكتروني للحملة على الرابط (http/:www. alkhober.net/wa٦ne)، وفُتِحَت صفحة على الفيس بوك حيث بلغ عدد

(٢٠) لمزيد من الاطلاع على تجربة نشر **رسالة عمّان**، وتعميمها على الشباب العربي والإسلامي راجع: نشر **رسالة عمّان** /ww.riifs.org .http: //swtmowatn.com/news.php?nid=46585 uploads/1/2/0/2/12028383/newsletter_1_ar.pdf

(٢١) محمد الأمين البشري، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، الرياض: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٣، ص٨٥. وانظر: وجيه الدسوقي المرسي، **الأساليب الإلكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية في الجرائم الإرهابية**، بحث في ندوة «**دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب**»، مركز الدراسات والبحوث، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية. ١٥٥.

المنضمين إليها (٤٢٢٤) عضواً[٢٢]. وهناك عدد كبير من هذه الحملات أُطلقت في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية للتعريف بالأحداث ومحاولة توضيح بعض المفاهيم والتصدي لظاهرة الإرهـاب والتطرف. وقد استفادت بعض الدول العربية من التجربة السعودية في هذا الخصوص، حيث انتشرت العديد من الحملات في الأردن ومصر وتونس والمغرب، وبشكل خاص تلك الموجهة إلى الفئة الأكثر أهمية في المجتمع وهي فئة الشباب، التي حققت نجاحات كثيرة في التصدّي لظاهرة الإرهاب والغلو والتطرف، ونزعت بعض هذه الحملات الكثير من إمكانات حدوث كوارث ومصائب، والتي ربما لو تمّت لدمّرت وفجَّرت العديد من المراكز الحيوية في تلك البلدان، لكن وعي الشباب وتفاعل الشباب مع مثل هذه المبادرات واستخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي حال دون وقوع مثل هذه المشاكل.

الجوانب الإيجابية والسلبية لوسائل التواصل الاجتماعي

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي له آثاره الإيجابية والسلبية على الشباب والأُسر المسلمة؛ فمن الناحية الدينية تؤثر هذه الوسائل على أسلوب أداء الفرائض وربما يصل الأمر إلى التقصير في أداء بعض الفروض بسبب الانشغال الكبير بتلك الوسائل. كما أن أن هناك إمكانية للتحدث عن الآخرين دون علمهم، مما يُدخِل الناس في النميمة والغيبة، كما أن وسائل التواصل يوجد بها إضافات كالكاميرا والتسجيل الصوتي، وربما يتم تسجيل أو تصوير لبعض الأشخاص دون علمهم ويتم نشرها أيضاً دون علمهم، وهناك تبادل الفيديوهات والمقاطع غير اللائقة والمشكوك في صحتها، وتكوين صداقات مع الجنس الآخر ربما تؤدي إلى التعارف والالتقاء مع الجنس الآخر، مما يسبب الكثير من المشاكل وخاصة

(٢٢) فهد عايض الشـمري، المدخل الإبداعي لإدارة الازمات والكوارث (الرياض: شـركة مطابع نجد التجارية، ٢٠١٢)، ص ٤٢. وانظر: المرسي، المرجع السابق، ص١٥٦.

بين الأزواج. ويقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النور: ١٩)[٢٣].

أما من ناحية الثقافة والقيم، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تقلِّل العلاقات داخل الأسرة، وربما تؤدي إلى التفكك الأسري، والابتعاد عن التواصل الواقعي، والتركيز على العالم الافتراضي، مما يؤدي بالتالي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، وابتعاد أفراد الأسرة عن بعضهم بعضاً. وأيضاً فإن وسائل التواصل الاجتماعي لا تتطلب مهارات لغوية خاصة، وأي إنسان مهما كان مستواه اللغوي أو العلمي من الممكن أن يشارك ويتفاعل في المنتديات واللقاءات ... وهذا الأمر ربما يؤدي إلى تدني مستوى التفكير والاعتماد على الأفكار السطحية البسيطة وبلغة هشّة ضعيفة، حتى تتناسب مع جميع المستويات المتعلّمة وغير المتعلّمة. أما الأفكار الكبيرة فقد تذبل أو تذوب مع هؤلاء الأشخاص الذين لا يهتمون بالأفكار الكبيرة. علاوة على عدم التأكد من صدق المعلومات؛ لأنه لا توجد وسيلة للتحقُّق من هذه المعلومات، التي تعتمد بالدرجة الأساس على المُرسل والمُستقبل ومدى تجاوبهما مع هذه الأفكار والمعلومات. وقد ظهرت لغة جديدة بين الشباب تُكتب بأحرف لاتينية ولفظ عربي؛ أي أنها خليط بين العربية والإنجليزية، وهذه اللغة الجديدة من شأنها أن تضعف لغتنا العربية، فتضيع هويتنا.

كما يؤدي الإعلام الجديد إلى عدم استثمار أوقات الفراغ بشكل لائق يتناسب مع سيف الوقت، فربما يمضي الشباب ساعات وساعات في إيصال معلومة وفكره تشغل بالهم ولا يوجد لها أي نفع يعود عليهم، فيذهب وقتهم دون استثمار حقيقي. وهذا حال عدد كبير من شبابنا اليوم لأنهم لا يدركون قيمة الوقت وأهميته في الحياة ... وهذه الوسائل من الممكن - كما ذكرنا آنفاً - يمكن أن تؤدي إلى التخلّي عن القيم كالصدق والأمانة والإخلاص في العمل.

(٢٣) القرآن الكريم.

أجرى العالم الأمريكي لاري روزين Larry Rosen، أستاذ علم النفس بجامعة كاليفورنيا، بحثاً تحدث فيه عن أن الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تزايد الشعور بالعدوانية والأنانية والاضطرابات النفسية والكآبة، كما أوضح دور الإدمان في التأثير على التحصيل الدراسي. وذكر الدكتور بدران بدران، أستاذ الإعلام بجامعة زايد في دولة الامارات العربية المتحدة، أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت متهمة بتسببها في تدهور العلاقات الأسرية؛ إذ فرضت على مستخدميها نوعاً من العزلة والانقطاع عن الحياة العامة والاجتماعية، فالوقت الذي يمضية الشباب على تلك المواقع هو وقت مستقطع من علاقاته الاجتماعية ... كما أن الألعاب على مواقع التواصل الاجتماعي تُسهِم في إهدار الكثير من الوقت[24].

من الإيجابيات التي ربما تكون قد ساعدت الشباب العربي على البحث وجود الكم الهائل من المعلومات والدراسات والأبحاث، وسرعة الوصول إلى هذه المعلومات من خلال وسائل الإعلام الجديد وتطوراتها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معرفة الشباب العربي واطلاعهم على الأحداث والوصول إلى مصادر المعرفة بكل يسر وسهولة، لكن هذه المعلومات الهائلة تحتاج إلى فرز وفهم كبيرين، والسبب أن هذه المعلومات يوجد فيها الغثّ والسمين. كذلك، فإن التواصل مع العالم الخارجي، وتبادل الآراء ومعرفة ثقافات الشعوب، وتقريب المسافات، هي أمور من ميزات الإعلام الجديد ووسائله الحديثة، علاوة على أن هذا الإعلام فتح الأبواب أمام الشباب العربي والإسلامي من أجل إطلاق الإبداعات، وعرض المشاريع التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في المجتمعات، مما يتيح للشباب تقديم مبادرات تخدم مجتمعاتهم، كما أن للإعلام الجديد دور كبير في تجمّع الشباب حول هدف واحد، وسهولة الوصول إلى المعلومة والالتقاء حول فكرة أو هدف واحد، وهذا ما حدث في معظم الثورات العربية[٢٥]

(24) www.kolalwatn.netlnews136100.

(٢٥) للاطلاع راجع: مجدي علام: ثورة شباب ٢٥ يناير التي هزت العالم، حورات ومشاهدات من ميدان التحرير، (القاهرة: ٢٠١١). وانظر: إيمان محمد حسني عبدالله، الشباب والحركات الاجتماعية: دراسة الإعلام والرأي العام ترصد ارهاصات ٢٥ يناير ٢٠٠١، (القاهرة: ٢٠١١).

في تونس ومصر وليبيا وسورية، وقد كان للإعلام الجديد ولوسائله الحديثة دور فاعل وكبير في هذا الحراك الشبابي الكبير، الذي أذهل العالم بطريقة تعاطي هؤلاء الشباب مع الإعلام الجديد واستخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي في مختلف مراحل الثورات العربية، إذ كانوا الأقدر على استيعاب هذه التطورات الكبيرة في الإعلام. وهناك عدد كبير من الجوانب الإيجابية والسلبية للإعلام الجديد لا نستطيع حصرها في هذا الحيز كون الإعلام الجديد دخل في كل مناحي الحياة.

الخاتمة والتوصيات

مما لا شك فيه أن للإعلام الجديد دور رئيس في نشر ظاهرة الإرهاب واتساعها وتفاقمها بشكل كبير جداً، وقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي تأثير واضح لا لبس فيه على ظاهرة الإرهاب، والتأثير له جوانبه الإيجابية والسلبية، لكن لا بد من توعية الشباب العربي بالجانب السلبي لاستخدام هذه الوسائل المختلفة، كما أنه لا بد من نشر الوعي لدى الشباب بضرورة الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة بشكل إيجابي، مثل إلقاء المحاضرات وتوزيع المنشورات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إيصال هذه المحاضرات والمنشورات والأفكار.

لا بد من تنمية الإحساس بالدين والوطن حتى يكون الشباب العربي على وعي بالأفكار الخبيثة التي تصلهم من خلال وسائل الإعلام الجديد، وضرورة التأكيد على الشباب بعدم نشر الأفكار دون تمحيصها وإخضاعها للمنطق والعقل والدين.

إن للأسرة العربية تأثيرها الكبير في الحدّ من الجوانب السلبية للإعلام الجديد وتركيزها على التربية الدينية وغرس الوازع الديني فيهم، وللتربية الدينية دور في ترسيخ المبادئ الأخلاقية والدينية؛ حتى يكون هناك تحصين لدى الشباب العربي من أي انحراف أو زيغ عقائدي أو ديني.

البحث عن الوجه المشرق في هذه الوسائل من حيث الاستخدام؛ أي توظيفها في ما يعود على الشخص والأمّة بالنفع في جميع الجوانب، وتوعية الشباب بطرق استخدامها، ووضع الحدود اللازمة لذلك من مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

إيجاد نظام اجتماعي عام لشغل أوقات الفراغ بالنسبة للشباب، ولا سيما في فترات الإجازات الصيفية وغيرها، مثل إقامة برامج ونوادٍ ينضم إليها الشباب لقضاء أوقات فراغهم، إضافة إلى القيام بما يفيدهم ويفيد المجتمع.

أخيراً، لا بد من بذل الجهدنا لتسخير هذه التقنية في الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإن لها ثمارًا يانعة على الأمّة الإسلامية جمعاء.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. باقادر: أبو بكر، «**مسؤولية الإعلام تجاه تجارب التقليد في المجتمع العربي المعاصر**» في دور الإعلام في توجية الشباب، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية، ١٤٠٨هـ).

٣. البشري: محمد الأمين، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، (الرياض: جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٣).

٤. بدر: عبد المنعم محمد، **تطور الإعلام الأمني العربي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م).

٥. الشمري: فهد عايض، **المدخل الإبداعي لإدارة الازمات والكوارث** (الرياض: شركة مطابع نجد التجارية، ٢٠١٢).

٦. شعيب: مختار، **الإرهاب صناعة عالمية** (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).

٧. شفيق: حسنين، **الإعلام الجديد الإعلام البديل، تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية**، (القاهرة: دار فكر وفن، ٢٠١٠).

٨. شفيق: حسنين، **مستجدات الإعلام الجديد والتحولات المستقبلية**، (القاهرة، فكر وفن، ٢٠١٤).

٩. صادق: عباس، **الإعلام الجديد**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨) .

١٠. صادق: عباس مصطفى، «**الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة**» (البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، ٢٠١١).

١١. عبدالله: ايمان محمد حسني، **الشباب والحركات الاجتماعية: دراسة الإعلام والرأى العام ترصد ارهاصات ٢٥ يناير ٢٠١١**، (القاهرة: ٢٠١١).

١٢. عبد الرحمن: إسماعيل محمود، **الإعلام والإرهاب والثقافة البديلة**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء، ٢٠١٤).

١٣. علام: مجدي، **ثورة شباب ٢٥ يناير التي هزت العالم، حورات ومشاهدات من ميدان التحرير**، (القاهرة: ٢٠١١).

١٤. العواجي: إبراهيم، **إسهام الإعلام في جهود مكافحة الجريمة، في علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨هـ).

١٥. موسى عبد الحليم، الدهمشي: فلاح، نيازي: حسن، **مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيري** (الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠١٥).

المراجع الأجنبية:

1- Philip Seib and Dana M.Janbek, Global Terrorism and new media, the post-AlQAEDA GENERATION (Londan: Routledge. 2011)

2- Monica Maggioni and Paolo Magri ,Twitter and Jihad: the Communication strategy of ISIS, Milano.ISPI,2015.

الجرائد والمواقع الإلكترونية:

١. جريدة الرياض، ع(١٥٩٢٧) ٩ ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ ١ فبراير ٢٠١٢م.

1. http: //www.kolalwatn.net/news136120

2. http: //swtmowatn.com/news.php?nid=46585 .

3. ww.riifs.org/uploads/1/2/0/2/12028383/newsletter_1_ar.pdf

المؤتمرات والندوات:

١. تجربة المملكة العربية السعودية الاستباقية لشل العمليات الإرهابية ودور وسائل إعلامها في إبرازها وتسليط الضوء عليها» بحث مقدم لمؤتمر «دور الإعلام في التصدي لظاهرة الإرهاب» والمنعقد بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة من ٢٤-٢٦ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

٢. الرحيلي: د.سليمان بن سليم، المناصحة تأصيل وتقييم وتقويم، (تجربة عملية وأصول علمية) بحث ضمن أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب (مراجعات فكرية وحلول علمية) (٢٢-١٤٣٥/٦/٢٣هـ/ ٢٢-٢٠١٤/٤/٢٣م، م(٢) ص ٢٢٧ وما بعدها. (متاح إلكترونيًا على الرابط: http: //www.iu.edu.sa/Conferences/erhab/Pages).

٣. المرسي: وجيه الدسوقي، الأساليب الالكترونية الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية في الجرائم الإرهابية، بحث في ندوة «دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.

٤. هليل: أحمد محمد، الإرهاب إضاءات بحثية ومنارات علمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الإسلامي العالمي مكافحة الإرهاب، الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي مكة ٣-٦ جمادى الأولى/ ١٤٣٦هـ ٢٢-٢٥ فبراير/ ٢٠١٥م.

الثقافة العربيّة وبناء المجتمع
رؤية مستقبلية

د. محمّد أبوحمّور*

إنَّ العنوان الذي ينعقدُ تحته هذا المؤتمر (الثقافة العربية ... استحقاقات مستقبل حائر)،** بما يطرحه من أسئلة جوهرية إزاء الأزمة الحضارية للمجتمعات العربية، وبما يشتمل عليه من محاور بحث تتصل مباشرةً بمسائل الإصلاح والتقدّم، واستيفاء شروط النهضة، ليضعنا أمام مسؤوليات كبيرة في الحفاظ على هُويّتنا الحضارية، واستكشاف مواطن الخلل والتراجع التي ألَمَّت بنا في الماضي، وتداعياتها في الحاضر، ومن ثم استشراف الطرق الأجدى والسُّبُل التي نطمئن إليها وإلى مستقبل أجيالنا القادمة للإسهام في مسيرة الحضارة الإنسانية.

وإذا كنّا نتحدثُ عن إصلاح ثقافيّ في الحياة العربية، فنحن نتحدثُ عن أساسٍ لا بدَّ منه لكلِّ إصلاح وإعادة بناء؛ في كلِّ مجال من مجالات هذه الحياة، أكانَ ذلك في الاقتصاد أم في السياسة أم في المجتمع والسلوكات الاجتماعية وطريقة التفكير ... وإذا كانت دراسات كثيرة قد ركَّزت على تحليل الأسباب الاقتصادية والسياسية لأحداث ما سُمّي «الربيع العربي» في منطقتنا، فإنَّ الأحرى بنا الالتفات إلى السياقات الثقافية التي جرت من خلالها هذه الأحداث، ودلالاتها على حقيقة الأزمة في المجتمعات العربية، وهي مؤشرات لم تكن كامنة بأي حالٍ من الأحوال، وإنما كانت تتفاقم على السطح، وتظهرُ عبر أشكالٍ متعددة من المعاناه في المشهد العربي العام، قبل تلك الأحداث بعقودٍ طويلة.

---

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي.

** قُدمت هذه الورقة في مؤتمر «**الثقافة العربية ... استحقاقات مستقبل حائر**» الذي نظمته مكتبة الإسكندرية/مصر، خلال الفترة ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

لقد استشعر المثقفون العرب، على اختلاف أطيافهم ومنذ وقت مبكّر من القرن الفائت، مدى ما يمكن أن تؤدي إليه الاستقطابات ومحاولات احتواء الفكر وتلوينه بالأغراض السياسية والمصلحية الآنية، من نتائج خطيرة – نشهد بعضها الآن – في خلل البنية الثقافية للمجتمعات في منطقتنا، وكذلك ما أدت إليه ممارسات الاقتلاع بحق المثقفين وحرية التعبير من تشويه لقيم الحوار، والاختلاف، والتسامح، وقبول الآخر، والمشاركة، والإبداع الحرّ، وبالتالي إعطاء الفرص السانحة لجهات خارجية وداخلية للاستقواء وفرض أجنداتها التي لا تعمل بأي حالٍ من الأحوال لصالح تنمية ثقافية يُسهم فيها الجميع ويجنون ثمارها ارتقاءً في حياتهم العقلية والعملية.

وأُشير هنا إلى أن مؤتمر (**قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ**)، الذي عُقد في مكتبة الاسكندرية (١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤)، من خلال الوثيقة التي أعلنها (**وثيقة الاسكندرية**)، استشعرَ في تشخيصه للحلقات المفقودة في المناخ الثقافي العربي، مدى الضرورة «لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلمياً؛ بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب فاسدة تحول دون المشاركة السياسية ... واعتبار التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية، والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري، لا يمكن [إنجاحه] إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام».

صحيح أن العمل الثقافي المؤسسي هو عمل ينبغي أن يكون تكاملياً على مستوى الدول، وضمن الإطار الإنساني الأشمل، لكنه في الأصل حصيلة مساهمات من أطراف متنوعة، ينبغي أن تُصاغ في إطار استراتيجيات وخطط قادرة على التفاعل مع البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها. ومن هنا فإن ضعف أي حلقة من حلقات هذا العمل وتجلياته، يحدث ثغرات والتواءات تقلل من فاعلية عناصر الثقافة ومقوّماتها التنموية، سواء على المستوى القطري أو القومي، تلك الفاعلية التي نحتاجها عربياً في مواجهة تحديات ما تزال تعصف باستقرار مجتمعاتنا، وتجعلنا أسرى القلق والحيرة إزاء الخشية من تفكك الهوية الجامعة، التي يُنذِر بها

تنامي الدعوات من هنا وهناك؛ إلى هُويّات ثقافية فرعية، بين الكثير منها حالات تنافس وصراع؛ بل تناحر وصِدامات دموية على الأرض، أصبحنا نَشهد نتائجها المباشِرة على مختلف مجالات الحياة في منطقتنا، عدا ما أنتجته هذه الحالة من تنامي التطرف والتعصب والإرهاب الفكري والمادي.

وإذا كانت الهوية «هي مجموعة السِّمات الثقافية التي تمثِّل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها»، فهي - كما يقول د. عبد الحسين شعبان - ليست مُعطىً جاهزاً ونهائياً، وإنما هي عمل يجب إكماله دائماً، أو بعبارة أخرى إن الذي يطبع الهوية هو التغيير والتفاعل بحكم العلاقات الإنسانية، وليس الثبات والانعزال. فالمسألة ليست متعلقة بالقضايا السياسية، «بل إنها تمسّ بالصميم الجانب الثقافي».

إنَّ النظرة إلى جوهر حزمة الأزمات المترابطة التي عرقلت نهوض مجتمعاتنا العربية، يكشفُ لنا أن تغييب الأساس الثقافي المشترك كان عاملاً حاسماً في التفكك المرير الذي أدى بمحاولات النهوض إلى التراجع والنكوص على أعقابها، وبالتالي تفاقم التحديات والإشكالات على مختلف الصُّعد، والفشل في كثير من صور الانفتاح بنديّة على الآخر، والحدّ من إغناء الهوية والثقافة بالحيوية والتفاعل الخلاّق، مما انعكس سلباً على مجتمعاتنا بأشكالٍ من القصور التنمويّ، والجمود الاجتماعي، والتباعد السياسي، بل وتضارب القيم والمفاهيم على نحوٍ غير مُبرَّر ولا مفهوم، لا ينتج فكراً وجدلاً عقلياً تنويرياً، وإنما تعميقاً للشروخات، وإثارةً للخلافات، وتكفيراً وتخويناً، وبالتالي مزيداً من الانعزالية والتقوقع واحتكار الحقيقة والظلامية.

ورغم ذلك كلّه، ورغم ما أصابَ الجسم الثقافيّ العربيّ من ضعف أحياناً وضربات استهدفت كيانه، فما تزال الثقافة العربية بحكم إرثها الطويل وقابليتها للتجُّدد واستعادة تأثيرها التاريخي الإيجابي، قادرة على إحداث التحول الذي تحتاجه مجتمعاتنا في مضمار النماء والإصلاح الحقيقي والتقدم. ولكن كيف وما هي الوسائل؟

هنالك كم هائل من الطروحات للمفكرين والمثقفين العرب التي تناولت قضايا الثقافة العربية ومستقبلها، من زوايا متعددة ومناظير مختلفة أو متفقة، إلا أنني أودّ في هذا المجال أن أتحدَّث عن ثلاثة مشاريع فكرية تمثِّل مساهمتنا في منتدى الفكر العربي، في صياغة رؤية للمستقبل العربي وبناء مجتمعات تتحقق لها الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون، وأنظمة ديمقراطية بمشاركة فاعلة ومتوازنة من جميع الفئات والأطياف والجماعات، وكذلك محاولة تقديم «وصفة استراتيجية» – على حدّ تعبير سمو الأمير **الحسن بن طلال** – «للتفكير في الطريقة التي نُساهمُ بها مرّةً أخرى في الفهم والمعرفة الإنسانيين ككلّ»، وتأكيد أن الثقافة بمعناها الشامل بداية الحركة والانطلاق في السعي إلى ترميم الواقع العربي أو إصلاحه وإعادة بنائه. وهذه المشاريع التي ساهمَ في صياغتها خبراء ومتخصصون عرب في حقول متنوّعة، أوجز بعض ملامحها في الآتي:

الميثاق الاجتماعي العربي: وقد أُعلن في نهاية العام ٢٠١٢، وجاءت فكرته مع بداية أحداث الربيع العربي في العام ٢٠١١. وتقوم مرتكزاته على مجموعة مبادىء لتأسيس الاعتراف بسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة، ومفهوم التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يضمن القضاء على مسببات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، التي تهدِّد مستقبل الأمّة وتعمل على فُرقَتها وتقسيمها وتجزئتها إلى كيانات أمنيّة صغيرة متناحرة، الأمر الذي تعمل على تحقيقه مشاريع وأجندات خارجية في مقدمتها المشروع الصهيوني.

ولعل من أهم ما يتحدث عنه هذا الميثاق هو الاعتراف بالتباينات في وجود هُويّات عامة وفرعية في العالم العربي، لكنه يحث على استثمار فوائد التنوّع الثقافي في الإثراء الاجتماعي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادل، نهجاً وسلوكاً، وعلى أساس المواطَنة المتكافئة، واعتماد الأُسس المشتركة للهوية الجامعة للدول العربية، التي لا ينبغي أن يشكِّل التفاوت في ظروف تكوينها، وأنظمة حكمها، وثرواتها وإمكاناتها، مانعاً من بناء هُويّتها الجامعة، مع ضرورة إيلاء الاهتمام للتعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية، وإدراك التداخل بين مكونات المعرفة

الإنسانية، في سبيل تمكين الأمّة من تكوين رأس المال البشري الكفؤ المُنتج القادر على إدارة ثروات الأمّة واستثمارها بسيادة مبنية على التعاون المتكافىء مع الأمم الأخرى، بعيداً عن التبعية بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية بيننا وبين الآخرين في العالم المتقدم.

ويأخذ التعليم نصيباً بارزاً في ما يدعو إليه الميثاق من رؤية استراتيجية مشتركة في إعداد الشباب، تهدف إلى تطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أسس الجدارة والاستحقاق، وبناء المواطن المستوعِب لقيم الحضارة العربية الإسلامية، المُحصَّن بمبادىء المواطَنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، والدفاع عن حرية الرأي والفكر والتعبير.

كما يركّز الميثاق على تهيئة البيئة الإبداعية للعلماء والمفكرين والباحثين وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة، وإعطائهم حرية البحث والتفكير والعمل، وأيضاً توفير الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. وفي الوقت نفسه تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربية المبدعة المُهاجرة، والاستفادة من الخبرات المتحصلة لهذه الجاليات وقدراتها على التأثير في المجتمعات التي تعيش فيها. وكذلك التشجيع على قيام مراكز الدراسات والبحوث الوطنية، وبعيداً عن التبعية الأجنبية، للقيام بدورها المُسانِد للحكومات في صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات، ومن جانب آخر تشجيع تفاعلها مع بعضها البعض، ومع المراكز النظيرة لها في الدول الأُخرى دون فقدان استقلاليتها. أما المراكز الأجنبية العاملة في الوطن العربي والممولة من أطراف أجنبية، فينبغي أن تخضع لشفافية كاملة في المساءلة ورصد أعمالها.

ولا يُغفل الميثاق ضرورة الدفاع عن اللغة العربية باعتبارها مكوّناً رئيسياً في هوية الأمّة الثقافية، ودور مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة مع المؤسسات الحكومية في وضع الأطر والأهداف للسعي إلى التفاعل مع مؤسسات الفكر العالمية، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، والتعريف بقيم الحضارة العربية الإسلامية، و«إيلاف تلك القيم مع السلوكيات المطبّقة في مجتمعاتنا».

ويختم الميثاق مرتكزاته بالتأكيد على أمرين مهمّين لتحقيق الأهداف التي تضمّنها: الأوّل- تعاون قوى الأمّة الحيّة وكفاءاتها الثقافية والفكرية والعلمية وشراكاتها، ودرجة قناعة الفاعلين على الساحة السياسية والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية بتلك الأهداف، والأمر الثاني- وهو مرتبط بالأوّل من حيث تكوين تصورات مشتركة بين هذه القطاعات عبر حوارات جادة ومسؤولة تُنتج توافقاً استراتيجياً طويل الأمد، مما يعني أن تشجيع الحوار والتركيز على أخلاقياته في كافة المجالات هو ضمانة لحياة حرّة كريمة.

الميثاق الاقتصادي العربي: جاء هذا الميثاق، الذي أعلنه منتدى الفكر العربي في شهر آب/ أغسطس هذا العام (٢٠١٥) ليشكّل مدخلاً تحليلياً للواقع التنموي العربي وآفاقه المستقبلية، في ضوء التغيّرات والتحولات المتسارعة على الصعيد الدولي والإقليمي، وخاصة بعد الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم المعاصر خلال السنوات الأخيرة، والمؤشرات الحادة التي برزت خلال فترة الربيع العربي، مما برهنَ أن الرؤية الشاملة للأبعاد المتداخلة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، هي الأجدى لمعالجة اختلالات البنى التنموية وتداعياتها في المنطقة.

في هذا الإطار ناقش الميثاق القضايا الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ومنها البُعد الثقافي والمعرفي، وأضربُ مثلاً عليها المسألة المتعلقة بتطوير التعليم من حيث أنه يمثل الركن الأساسي للنهوض الاقتصادي وتحقيق التحولات المطلوبة، وضرورة تحويل التعليم في مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا إلى حالة معرفية متقدمة ترتبط بسوق العمل والإنتاج، فضلاً عن أن التعليم هو البوابة الكبرى لبناء الشخصية الوطنية الريادية، وتكوين الثروة البشرية القادرة على التفاعل مع مفردات العلم والتكنولوجيا ومستجدات الحضارة الإنسانية.

إنَّ هذا يتطلَّب الدفع في اتجاه الانفتاح على العلم والفكر والفلسفة، وتأصيل العقل العلمي والمهارات الحياتية والتخصصية، والقدرة على إيجاد الحلول للمشكلات، وتأهيل الشباب للعمل المُنتِج... ضمن منظومة من رعاية الإبداع والابتكار والتجديد، واستثمار شبكات التعليم الإلكترونية في التشبيك بين المؤسسات التعليمية على المستويات القطرية والعربية والدولية.

كما أن تطوير التعليم والتأهيل العلمي والتكنولوجي يتطلَّبان توافر لغة علمية ذات قدرة على التعبير عن شتى مناحي الحياة، ابتداءً من الفكر والفن والثقافة وانتهاءً بالحقائق العلمية والطبيعية، ومنظومات التكنولوجيا المعقّدة. وهذا يستدعي النهوض باللغة العربية، والاهتمام باللغات الأجنبية الحيّة، وفي نفس الوقت اللغات القومية الأخرى الموجودة في بعض الدول العربية. «فاللغة لا تنحصر في النخبة، وإنما هي وسيلة التواصل والتفاهم ونقل المعارف والخبرات بين مختلف مكوّنات المجتمع». ويشير الميثاق إلى الخسارة المترتبة على المجتمعات والتفاعل بين العقول المبدعة؛ نتيجة الحواجز اللغوية وعدم تطوير اللغة الوطنية واستعمالها وتوظيفها، والتي تقدّر بمليارات الدولارات سنوياً.

أما المشروع الثالث الذي يبادر به منتدى الفكر العربي، ويعملُ على التحضير لإعلانه قريباً فهو «**الميثاق الثقافي العربي**»، الذي نأمل أن يجيء تأكيداً على احترام أهم جامع للأمّة وحاضن لتراثها الحضاري، وهو اللغة العربية، وسيلة التواصل والتفاهم بين الشعوب العربية، ولغة القرآن الكريم. وتأكيداً أيضاً لاحترام الحقوق الثقافية لأصحاب الثقافات الخاصة التي تتألف منها مجتمعاتُنا، واعتماد الحوار والتفاهم للتعبير عن الاختلاف ومحاولات الإقناع، والحفاظ على التراث المادي والمعنوي، وحرمة أماكن العبادة وقدسيتها، والحفاظ على القيم المشتركة وتوظيفها في خدمة مصالح الأمّة وتعزيز التواصل والتقارب والتفاهم بين أبنائها، وتعزيز قيم العدل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، باعتبارها قيماً إنسانية عامة للتطور والارتقاء الاجتماعي.

ولا بد للميثاق الثقافي أن يخص بالذكر رعاية المبدعين والمتميزين، وتقدير العلماء والأدباء والفنانين والمفكرين والمثقفين، وتوفير البيئة المناسبة لهم لإنتاج أعمالهم في أجواء من الحرية والتقدير والكرامة، ونشر أعمالهم تلك، والتعريف بهم وبها، ودعم المؤسسات الثقافية، وتفعيل أدوات الثقافة، والاعتراف بدور الثقافة في تحسين مستوى الحياة والارتقاء بالفرد والمجموع على السواء.

إنَّ أمامَنا بحث في تحديات جمّة ضمن مشروع من هذا النوع، وقضايا شائكة تحتاج في دراستها إلى تحليلٍ وافٍ للخطاب الثقافي والإعلامي العربي في عصر العولمة، كما تحتاج إلى فهم التراث وتجديد الصلة به، بإعادة قراءته قراءة نقدية، لا تضعه موضع التقديس، وإنما تحوّله إلى عنصر قوة وارتكاز وحماية في تجديد ثقافتنا، وتخليصها من شوائب التبعية للأجنبي، ومن الخضوع للقديم والوقوف عنده، الأمر الذي سيخلق وعياً مختلفاً عند أجيالنا وأساليب تعاملها ومرونتها في استيعاب المتغيرات المتسارعة في عالمنا.

المصادر والمراجع

- د. إسماعيل سراج الدين: «**المشروع الحضاري العربي ودوره في التكتلات العالمية**». عمّان، منتدى الفكر العربي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجزائر، ٢٠١٠.
- الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى: «**في الفكر العربي النهضوي: دراسات ومقالات-إضاءات وشهادات**»، الإشراف والمراجعة: هُمام غَصِيب، التحرير: كايد هاشم. عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٦.
- عبد الرحمن منيف وآخرون: «**الحداثة (١)، النهضة التحديث، القديم والجديد**». قضايا وشهادات: كتاب ثقافي دوري، دمشق، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، صيف ١٩٩٠.
- د. صلاح جرار: «**الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**». عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٦.
- د. محمد حسن البرغثي: «**الثقافة العربية والعولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**». تقديم: د. الصادق الفقيه، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٤.
- منتدى الفكر العربي: «**الميثاق الاجتماعي العربي**». تقديم: د. الصادق الفقيه، عمّان، ط١، ٢٠١٣.
- منتدى الفكر العربي: «**الميثاق الاقتصادي العربي**». قدّم له: الأمير الحسن بن طلال، تقديم ثان: د. محمد أبو حمّور. عمّان، ط١، ٢٠١٥.
- د. صلاح جرار: «**نحو ميثاق ثقافي عربي**»، مجلة «**المنتدى**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦١، أكتوبر ٢٠١٤- يناير ٢٠١٥.
- د. عبد الحسين شعبان: «**الثقافة والمواطنة والهوية في العالم العربي- مقتطفات من حوار مطوّل**». إعداد: يوسف عبدالله محمود، مجلة «**المنتدى**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦١، أكتوبر ٢٠١٤- يناير ٢٠١٥.
- ثابت الطاهر: «**التكامل الثقافي العربي**». مجلة «**المنتدى**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦٢، صيف ٢٠١٥.

حوار الحضارات في منظور الثقافة الإسلاميّة
(الأُسس والقواعد)

د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة*

مقدّمة

موضوع هذا البحث هو «حوار الحضارات في منظور الثقافة الإسلامية (الأسس والقواعد)»، وهو موضوع يُركز على ثقافة الحوار، وقيم التسامح التي جاءت في ديننا الإسلامي الحنيف، الذي يدعو إلى ترسيخ قيم التعايش السلمي، والحوار الحضاري بين أتباع الأديان والثقافات، لا انطلاقاً من مواقف آنية، ولا استجابة لظروف وقتية، لكن تجسيدًا لوحدة النوع الإنساني، وترسيخًا لأسس العدالة التي تُساهم في تعميم الخير على الجميع.

لا ريب في أن ديننا الإسلامي الحنيف الذي انتشر بوساطة الحوار الحضاري، يحتل موقعاً متميزاً في العطاء الحضاري الإنساني، والعالمي، فمما لا يشوبه شك أن الإسلام قد أرسى دعائم حضارة باذخة، تعايشت فيها الأجناس والأديان، وتثاقفت فيها اللغات والثقافات، والحوار بين الحضارات والثقافات «هو الآن ضرورة ملحّة للعيش في عالم آمن ومستقر، ومشاهد العنف والفزع العالمية لا تبقي مكاناً لحياة إنسانية ذات معنى. لذلك، فإن الحوار بين الحضارات والثقافات ليس ضرورة في المساحات الجغرافية، بل ضرورة في المساحات المعرفية، ونحن بحاجة ماسّة لأن نجيب على ما يحيط بنا من أسئلة عميقة وواقعية، وأن نرصد مسيرة التحولات كما ينبغي. فالعالم اليوم متعطّش

* كلية الآداب- جامعة عنابة/ الجزائر.

إلى السلام والصداقة والحرية والعدالة، ويصرّ على أن ينال حريته وحقوقه الإنسانية، لكن حقيقة السلام والحرية والعدالة لا تُنال بالحرب والتعنّت والتمييز، والسلام الذي يتحقَّق بالحرب هشّ دائماً وغير متين، أما السلام القائم على العدالة والإنصاف والحوار والمنطق فهو السلام الحقيقي الدائم. ولا شك في أن مبدأ الحوار بين طرف وآخر هو مبدأ يدلّ على توافر حضارة وثقافة لدى الطرفين، والحضارة تقود إلى الفهم والتفاهم، وتُبعد شبح الاختلاف الذي يؤدّي إلى الصدام. فالحوار بين أتباع الأديان والثقافات صفة حضارية متقدّمة جداً، وكثيراً ما أوصلت أطراف الحوار إلى برّ السلام من حيث الاحترام المتبادل، ومن ثم الاعتراف بقدسيّة الأديان كلها. وإذا رجعنا إلى مبادئ الأديان الأساسية نجد أنها جميعاً تصبّ في مصلحة الإنسان الذي خلقه الخالق في أحسن تقويم»[1].

ففي عصرنا الراهن ما فتئت دائرة الاهتمام بحوار الثقافات والديانات تتّسع وتتصاعد يوماً بعد يوم، حتى أضحى هذا الموضوع في الحقبة التاريخية الحالية هاجساً إنسانياً مشتركاً ومطلباً عالمياً مُلحّاً، لا يُمكن الحياد عن تداوله وتناوله والانخراط فيه ومناقشة قضاياه وأبعاده، «فقد تصدَّر سلم قضايا الألفية الثالثة متجاوزاً كل الحدود الجغرافية والفوارق المذهبية والاختلافات العقائدية والعرقية، وأدرج ضمن أولويات المشاريع الأممية، فقد أيقن الجميع بأن لا مناص للبشرية من صراعاتها التاريخية الدامية بغير الانفتاح على الآخر، والدخول معه في حوار جاد وبنّاء من أجل المصلحة المشتركة، بعيداً عن كل أشكال التوحُّد والحسابات الضيّقة.

ولا غرو أن إعلان الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو تحديداً أن تكون السنة الأولى من الألفية الثالثة سنة حوار الثقافات، قد قدَّم الدليل الواضح على أهمية القضية وحساسيتها وأولويتها في أجندة اهتمامات المجتمع الدولي.

إن فكرة الحوار بين الثقافات والأديان لم تبن من فراغ ولم تكن أبداً – ولن تكون – ضرباً من الاعتباط الفكري والإغراءات الانفعالية، وإنما هي نتيجة حتمية ومباشرة لجملة من العوامل الموضوعية التي اعتملت فيها[2]. وهذا ما يُلقي على الباحثين والكتّاب مسؤولية الكشف عن العوامل التي جمعت بين الشعوب ووحدت أهدافهم ورؤاهم، ويدفعهم إلى التنقيب عن الأسس والمرتكزات التي أفرزت قاعدة صلبة لحوار الحضارات والثقافات عبر مراحل التاريخ.

لأجل كل ذلك، يسعى هذا البحث إلى إبراز خصائص الحوار الحضاري في منظور الثقافة الإسلامية، فتسليط الضوء على قيم التسامح، والتعايش السلمي الذي يكتسي طابعاً حضارياً، ويتصل بمسألة الحوار الحضاري والثقافي بين شتى الأمم والأعراق، له ما يبرّره. فالحوار بين الثقافات وأتباع الديانات المختلفة كان من المواضيع المحترمة في المجتمع الإسلامي، الذي لم يعرف التعصب الديني، إلّا في حالات استثنائية قليلة وشاذة، وتزداد أهمية هذا الموضوع خاصة عندما نعلم بأن العالم المعاصر يسعى إلى تأسيس نظام جديد، كما أن الإسلام والمسلمين يتعرّضون لحملات شعواء ترمي إلى تشويه صورتهم، وتقديم نظرة خاطئة عن ممارساتهم، إضافة إلى رواج بعض النظريات التي تسعى إلى التنكّر لهذا العطاء الحضاري الإنساني الفريد من نوعه. فثقافتنا الإسلامية في العصر الراهن تقف أمام مجموعة من التحديات الكبيرة من أهمها: الحفاظ على الهُوِيّة في الشكل والمضمون، والتصدّي لكل ما هو خطير عليها، ومحاورة الآخر على أسس صلبة، وسليمة ووفقاً لمنظور يبنى بين الطرفين على الموضوعية والإنصاف، ويبتعد عن التجنّي والإجحاف[٣].

أولاً: أهميّة الحوار الحضاري

لا ريب في أن الحفاظ على التنوّع يعدّ سرّ الحوار، وديمومته في مختلف الأفكار والرؤى. ذلك أن الحوار في أصل وجوده يقوم على التنوع؛ إذ من غير المستساغ عقلاً تحاور المتفقين. لهذا كان قوام العملية الإقرار العملي والنظري بالاختلاف كظاهرة إنسانية يشهد بوجودها الواقع المعاش. من هذا المنطلق عُدّ من العبث الدعوة إلى الحوار في كنف الأحادية الفكرية التي يُراد فرضها على المستضعفين ...، ويهدف الحوار إلى تحقيق الفهم المتبادل، وذلك من خلال قراءة الآخر عن طريق مصادره، وبذلك نقطع الطريق على الوساطة في التبليغ، ونمنع التوظيف الإيديولوجي للأفكار من قبل المعاندين. كما يفترض أن تكون المقارنة بين القضايا المتجانسة، فلا يجوز موضوعياً أن نقارن أصلاً في مجموعة حضارية بفرع عند مجموعة أخرى، ذلك أن الموضوعية تفرض أن يُقابَل الأصل بالأصل، والفرع بالفرع، وأن تكون القضايا المتحاوَر حولها متجانسة من حيث الطبيعة، فلا يُقارَن أمر نظري بآخر عملي أو العكس[٤]، وتتجلّى أهمية الحوار

من خلال الأهداف التي يرمي إليها، ومن بينها أن يصبح الحوار هدفاً دائماً بين أفراد الإنسانية، كأنه مسار الحركة الثقافية للبشر، وطريقة ذلك:

- التبادل الثقافي الحرّ بين جميع الأطراف.
- تبادل الزيارة بين المثقفين وعرض أفكارهم كما هي في واقع الأمر.
- تشجيع العمل الثقافي المشترك بين جميع المتحاورين.
- تأليف الكتب بلسان كل أطراف الحوار.
- السعي المتبادل لتصحيح صورة الآخر في بيئة كل طرف.

يُستثمَر الحوار الهادف في التعاون الاجتماعي الفاعل؛ إذ لا يمكن موضوعياً التأسيس للحوار من أجل الحوار لأنه هدر للطاقات. فالحوار يهدف في أصل وضعه إلى تغيير الصور المشوّهة عن الآخر في فكرك، بحيث نؤسِّس للفهم الموضوعي للآخر، وبذلك نحرِّر مساحة إضافية في عقول وقلوب المتحاورين للجهة الأخرى في العملية. ومن خلال هذا المسعى نوطئ نفوس أتباع كل فكرة لقبول رؤى الآخر، إنْ كانت تحمل عناصر البقاء والديمومة والموضوعية بما تتضمنه من عناصر إنسانية في مشروعها الاجتماعي والحضاري بصفة عامة. وتتجلّى إنسانية المسعى فيما يأتي:

- تبادل الخبرات في الميادين الاجتماعية مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية لكل مجموعة حضارية.

- إقصاء النظرة الاستعلائية التي يريد بعض الساسة والمفكرين الملحقين بهم تجسيدها في الواقع الاجتماعي الراهن.

- التمكين لفكرة التنوّع الاجتماعي في المجتمعات البشرية، فالاختلاف الحاصل على طبيعة الأشياء ليس أمراً غريباً عنها[٥].

تتمثل الوظيفة الثقافية للحوار في تحقيق جملة من الأهداف التي تأخذ مجموعة من الدلالات والأبعاد الحضارية، من بينها:

١- التعامل مع المعلومات عن طريق تجسيد ما هو صحيح منها، أو تصحيح ما هو خاطئ منها، أو تحليلها واستخراج حقائق منها.

٢- تبادل الأفكار والرؤى، ووجهات النظر بين المتحاورين، لكي يعرف كل محاور وجهة نظر الآخر، إما أن يتوافق مع أفكاره، أو يخالفه الرأي، فيطرح المحاور رأياً ، ويسمع المحاور الآخر هذا الرأي.

٣- تزويد المحاور بمهارات كلامية، ومعرفية، وفكرية، وجعله يحصل على خبرات من المحاور الآخر، الذي يملك خبرات ومهارات لا يملكها المحاور الأول. فالحوار ليس ملكة عقلية موروثة، وإنما هو قدرات تُكتَسَب تدريجياً لتصبح فيما بعد مهارات رصينة قائمة على خبرات متراكمة.

٤- الكشف عن الحق والحقيقة: فمن خلال الحوار نعرف طبيعة الموقف، وأين توجد الحقيقة، ومن يمتلكها.

٥- تدقيق مدى صواب أفكارنا: فالحوار فرصة من فرص الحياة لمراجعة الأفكار التي نعتنقها، ومدى فاعليتها وقدرتها على الثبات تجاه الأفكار النقيضة. فمن خلال الحوار نختبر حقيقة أفكارنا، وهل ما زالت قوية، وصائبة، أم تحتاج إلى بعض التعديل، أو التطوير، أو التخلّي عنها، إذا أصبحت غير ملائمة، أو أثبتت الكشوف ضعفها أو خطأها. فالحوار مدرسة للمرونة العقلية والاجتماعية، فيما أن الحياة دائمة التطور، ودائمة التغيير.

٦- اختيار ذاتيتنا الإنسانية، فالحوار تمرين لمعرفة طبيعة شخصيتنا، من حيث الأخلاق، وطريقة التفكير، ومن خلال أسلوب حوارنا نتعرف على مدى هدوء شخصيتنا، وعلى مدى صبرنا، والتزامنا بالمعايير الأخلاقية للتعامل الاجتماعي.

٧- إيجاد قواعد للتفاهم بين البشر، إذ لولا الحوار لساد العنف، والعدوان في العلاقات الاجتماعية، فهو الذي يوطد الصلات، والمصالح الاجتماعية، وكما أنه وسيلة للمحبة بين بني البشر، فهو وسيلة لنشر ثقافة السلام، وثقافة التسامح، ومواجهة التطرف، والتعصب، والغلو، والجهل.

٨- نشر الوعي بين البشر في جميع المجالات، كما أن الحوار وسيلة للتقدم العلمي، والثقافي، والروحي والأخلاقي... [٦].

ثانياً: حوار الثقافات والحضارات: الأسس والقواعد

تتجلّى أهمية الحوار بين الثقافات وأتباع الأديان، من حيث إنه هو المنجاة من الانهيار التام والانهزام الكامل أمام قوة الهيمنة والجبروت، التي تتمسح بمسوح النظام العالمي الجديد المزعوم. فالحوار بين الثقافات والأديان يسمح بالمحافظة على القدر المشترك من الإحساس الفطري، ويجعلنا نحسّ بضرورة الدفاع عن الذات وحماية المكتسبات الإنسانية، وتجنيب العالم الوقوع في مزيد من المحن والأرزاء. وبما أننا نتحدث عن الرؤية الثقافية الإسلامية، فقد اهتمّت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، منذ وقت مبكّر، بقضايا الحوار بين الحضارات، وكان لها دورها المميّز بحكم اختصاصها ورسالتها في بلورة مفهوم جديد، متكامل ومتوازن، ومتماسك ومنسجم للحوار في مستوياته الثلاثة:

- الحوار بين الحضارات.
- الحوار بين الثقافات.
- الحوار بين أتباع الأديان.

واعتماداً على منظور الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، فقد قامت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بتأصيل علمي لمفهوم الحوار، من خلال منهج تاريخي استقرائي، قادها إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الحوار في الفكر السياسي والثقافي المعاصر، من المفاهيم الجديدة حديثة العهد بالتداول، فليس الحوار من ألفاظ القانون الدولي، إذ لا يوجد له ذكر أصلاً في ميثاق الأمم المتحدة، ولا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي. وتأسيساً على ذلك، فإن الحوار مفهوم سياسي إيديولوجي ثقافي حضاري، وليس مفهوماً قانونياً.

يكتسب الحوار في تراثنا الثقافي والحضاري معنىً عميقاً يدلّ على قيم ومبادئ هي جزء أساس في الثقافة والحضارة الإسلاميتين. فالحوار قيمة من قيم الحضارة الإسلامية، وهو موقف فكري وحالة وجدانية، وهو تعبير عن أبرز سمات الشخصية الإسلامية السويّة. وفي رؤية (الإسيسكو)، يستند الحوار إلى أسس ثابتة، وضوابط مُحْكَمَة، ويقوم على منطلقات ثلاثة:

- الاحترام المتبادل.
- الإنصاف والعدل.
- نبذ التعصب والكراهية.

انطلاقاً من رؤية (الإيسيسكو) إلى الحوار، واستناداً إلى مفهومه الحضاري، فإن الحوار الذي نسعى إليه ونحرص على المشاركة فيه لا بد أن يراعي الآتي:

أولاً: ربط أهداف الحوار بالمصالح العُليا للأمة الإسلامية، بحيث لا يقع أي تعارض بين الأهداف المرسومة لأي حوار بين الحضارات والثقافات يشارك فيه الجانب الإسلامي، وبين القضايا الرئيسة التي تجتمع حولها إرادة الأمة الإسلامية، والتي تعبِّر عنها قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، سواء تلك التي تُتَخَذ على مستوى القمة، أو على المستوى الوزاري.

ثانياً: الاتجاه بالحوار نحو الجانب الإنساني، فلا يبقى دائراً حول القضايا الفكرية والعقائدية التي لا تنفع طرفاً من الأطراف، ويدخل ضمن ذلك تحديد الموقف الإيماني الخالص من حقوق الإنسان، ومحاربة الظلم والعدوان والاضطهاد والإفساد بكل أشكاله، بحيث يقع الحرص دائماً على إصدار بيانات مشتركة في أعقاب كل جولة للحوار تحدِّد مواقف أهل الإيمان مما يجري في العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان في كل مكان، ومما يقوم به الظالمون والمعتدون والمفسدون في الأرض من بغي ومنكر، من وجهة نظر الحق والعدل والقيم الدينية المشتركة، وليس فقط من وجهة النظر السياسية والقانونية الوضعية ومصالح الأقوياء وذوي النفوذ في العالم.

ثالثاً: التنسيق بين أطراف الجانب الإسلامي في كل ما يتعلق بالحوار بين الحضارات والثقافات، بحيث تقوم الجهة الإسلامية الرسمية أو الشعبية التي تدخل في حوار على هذا المستوى، بإبلاغ كل الجهات، أو أهمها وأكبرها وأوسعها نشاطاً وحضوراً في ساحة العمل الإسلامي العلمي والفكري والثقافي، بموضوعات الحوار، وبموعده، وبالأهداف المرسومة له، وبالجهة التي تنظّمه، حتى يمكن الانضمام إليه والمشاركة فيه لمن أراد وتوفرت له الأسباب.

فإذا سار الحوار بين الحضارات في هذه الاتجاهات، أمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تخدم في المقام الأوّل المصالح العُليا للأمة الإسلامية وقضاياها، وتعزز الجهود المبذولة على مستويات كثيرة للدفاع عن هذه المصالح ونصرة هذه القضايا [٧].

في ما يتعلَّق بالشروط التي يجب أن تتوافر في المحاور الغربي- كما يرى أحمد طالب الإبراهيمي- فيجب أن تدور حول:

أ- أن الغرب الذي يطالب كل الأنظمة القائمة في العالم الثالث بالتزام التعددية، حتى أصبحت هذه الأخيرة أهم المقاييس لديه لإصدار حكم على هذه الأنظمة، نطالبه نحن بدورنا بالتزام التعددية في المرجعيات الحضارية، لأن أحادية الحضارة الغربية معناها إلغاء المرجعيات الأخرى، ومنها المرجعية الإسلامية، وإن فرض مرجعية واحدة على الشعوب كمن يفرض عليها أن تعيش على طعام واحد، ويجبرها على أن تنظر بعين واحدة، ويلزمها أن تتنفس برئة واحدة، والأخطر من ذلك كله عندما يكون ذلك الطعام ملوثاً، وتلك العين حولاء، وتلك الرئة مسلولة.

ب- أن يعترف الغرب بقانون تداول الحضارات، وأن يقرّ أن الحضارة ليست حكراً له، تلك الحضارة متداولة بين الناس ، نعم إنها اليوم ملك له كما كانت بالأمس ملكاً للأمة الإسلامية، وكما تكون غداً ملكاً لأمة ثالثة.

ج- أن يدرك أن ما يسمّى بالحضارة الغربية اليوم هو ناتج شارك فيه أجدادنا بالقسط الوافر، والنصيب الكاثر.

وللمحاور المسلم شروط تندرج فيما يأتي:

أ- إذا كنّا نطالب الغرب بالتزام التعددية على مستوى الكون، فإنه من واجبنا أن نطبق التعددية في بلداننا، خاصة أن التعددية من أسس حضارتنا، فنحن نعلم أن الخلاف في الفروع رحمة، وأن التعددية المذهبية أول مظهر من مظاهر التعددية في تاريخ الإسلام.

ب- أن ننطلق في مشروعنا النهضوي من مرجعية إسلامية، أي أن نبقى أوفياء لجذورنا العربية الإسلامية (شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء). أما أنصار الحداثة الذين يدعون إلى القطيعة مع العروبة والإسلام فإنهم - في

الحقيقة – يريدون شجرة دون جذور، شجرة اصطناعية، لا تطعم بطناً، ولا تسرّ عيناً، ولا تطرب بحفيفها أذناً، وأقصى ما تصلح له أن تتخذ زينة أياماً معدودة ثم تذهب أدراج الرياح.

ج- أن يملك المحاور المسلم تصوّراً للعالم الذي يحيط به، وأن يكون ملمّاً بالحضارة الغربية: واقعها، وتاريخها، وإمكاناتها، ثم يسعى إلى التفاعل معها بغية فهم الطرف الآخر في الحوار ثم التفاهم معه.

د- أن يكون مثالاً للخلق الصالح لكي يؤثر في غيره، وقد قال أحد أعلامنا (يا أهل القرآن لستم على شيء حتى تقيموا القرآن)، وكان القرآن الكريم هو خلق رسولنا محمد ﷺ[٨].

ويلخّص الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي أهداف الحوار في:

هدف عقائدي، وهو يتجلى في تصحيح الصورة المشوّهة التي روِّجت عن الإسلام عقيدة وحضارة، فقد اشترك في هذه القولبة الإعلامية مجموعة من الصحفيين الذين يستمدون مرجعيتهم الفكرية من عدد من الأكاديميين، ولا بد أن نسعى إلى التأكيد بأن قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها هي من أصول حضارتنا الإسلامية، ولا بد من إقناع مخاطبنا الغربي بأن هذه القيم قواسم مشتركة بيننا، وهذا ما يُسهِّل الحوار، خاصة أننا نجد قبولاً لهذه المبادئ ونضالاً من أجلها في كثير من بلداننا.

على الصعيد السياسي، فالحوار لا يكون إلا بين حضارات متكافئة، وهذا الحوار غير ممكن ما دامت الحضارة الغربية هي اللاعب الوحيد على مسرح العالم، وعلى هذا الأساس يصبح من أهداف الحوار مشاركة الحضارة الإسلامية في صنع القرار، والكفاح من أجل الحصول على منابر مختلفة ومقاعد في مختلف المحافل الدولية، وما ينبغي تأكيده هو أن الحضارة الإسلامية تتميز وتمتاز بخاصية التفتُّح على الكون ومن فيه وما فيه؛ إذ إن مرجعها الأول – وهو القرآن الكريم – يأمر المسلمين بالسِّير في الأرض للتعرف على الآخر، والاحتكاك به، والنظر فيما عنده، والاطلاع على ما أنجز ماضياً وحاضراً، والتقاط الحكمة أنى وُجِدَت، والتعاون مع هذا الآخر. ويعتبر تمايز الناس- لوناً وعرقاً ولساناً – آية من آيات الله، وإن الإنسان- مطلق الإنسان – مكرّم من الخالق، ومن كرمه

الخالق فلا حق للمخلوق أن يهينه ويستعبده ويستعمره، وهو ما جعل أحد رموزنا يقول لأحد كبار قادته وولاته قبل خمسة عشر قرناً في حقّ نصراني مُسَّت كرامته: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟)، وهي الجملة التي اهتدى إليها الغرب بعد كثير من المحن والآلام وحروب الاستعباد ليتوج بها إعلان ميثاق حقوق الإنسان[٩].

من جهة أخرى، يؤكد الدكتور يوسف الحسن بأن الحوار الذي نرغب في تجسيده بين الحضارات حوار «يحول دون استمرار الحضارات في النظر إلى بعضها البعض من خلال مرآة مكسورة، وهو حوار يقوم على الإيمان بوحدة الأصل البشري، وعلى مبدأ التعارف والتسامح الثقافي في مواجهة العنصرية ونفي الآخرين، حوار يؤكد المشترك الإيجابي بين الحضارات، ويقرّ بأنه لا وجود لحضارات زائفة، ويزيل ويمحو ذهنية المحاصر في عقل بعض الحضارات».

إنَّ الحوار لا بد أن ينطلق من استعداد كل حضارة لفهم الأخرى، وتجنّب إصدار أحكام مسبقة عليها، والاتفاق على إعادة صياغة صورة الآخر في إطار من التسامح، والرغبة المشتركة في بلورة قيم إنسانية، لإحداث التفاعل الحضاري ... فالحوار لا يعني نسيان أو تجاهل التميّز بين الحضارات، لكن العزلة عن التأثيرات الحضارية الأخرى أمر صعب مثله مثل التبعية أو الذوبان. وهكذا، فالدعوة إلى الحوار هي دعوة إلى التسامح والتعايش مع الآخرين، وإنكار لنزعات التفوّق والسيطرة، وهي نظرة لقضايا المستقبل، وتعبير عن إرادة الحضارات المعاصرة لمعالجة هذه القضايا.

ولتقديم حضارتنا الإسلامية إلى الحضارات الأخرى لا بد من مكاشفة الذات، ومعرفة جوانب قوّتها ومكامن ضعفها، واكتشاف قدراتها الحقيقية وإمكاناتها الروحية والفكرية والبشرية والمادية، وإدراك صورة هذه الذات عند الحضارات الأخرى. ولا بد بعد ذلك من تقديم فهم عقلي لعالمنا المعاصر، كما يتطلَّب التقديم الإجابة الواضحة عما يسمّى (التهديد الإسلامي) للحضارة الغربية المسيحية، وتوضيح الرؤى لما يُطلَق عليه (الغزو الثقافي والقيمي) الغربي لمجتمعات الحضارة الإسلامية...»[١٠].

إن الحضارة الإسلامية لديها كل القدرات والإمكانات للتكيّف مع العصر، وتمتلك طاقات متميزة وخبرات وقيماً رفيعة تستطيع من خلالها تجسيد قيم الحوار الحضاري والتعايش السلمي والتسامح، فهي الحضارة السمحة التي تُحرّم إهدار كرامة الإنسان والسيطرة عليه واستغلاله، وتؤكد - مثلما أكَّدت حضارات أخرى - على أن كرامة الإنسان أسبق من كل انتماء وهوية حضارية، فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه، وجعله في أحسن تقويم.

من أولويات الحوار الحضاري دفع الحوار في اتجاه معرفة (الإنسان)، فهذه المعرفة ضرورية للوقوف على مدى جدوى الحوار. فالحوار يقوم بين البشر على خلفية الإيمان بالجانب المعنوي السامي في الإنسان، والدعوة إلى الاعتراف بالجانب الروحي من الإنسان، وتقوية الحوار لا تتحقق إلا بتقوية الجانب السامي من الإنسان، وهذا توجّه يدعم دور الدين في المجتمعات الإنسانية، ويركِّز على رسالات الأنبياء التي تُجمع على تربية الجانب المعنوي الروحي من الإنسان كشرط لازم لتكامله وسموّه وتحقيق أهدافه على ظهر الأرض. فالحضارات وراءها طاقة روحية، ويرى الكثير من المفكِّرين أن الدين أساس وجود أية حضارة إنسانية. من هنا فإن (الحضارة) تقوم على أساس إنساني روحي، فيما الصراع المصلحي المادي بعيد عن هذا الأساس، بل هو انحراف عن طريق بُناة الحضارة الأوائل، وهو من أمارات السقوط والتدهور. ومن هنا فإن حوار الحضارات يتحمّل مسؤولية الكشف عن حقيقة ارتباط الحضارة بالدين وبالطاقة الروحية التي يبعثها الدين في المجتمع، ويتحمّل مسؤولية تقديم فهم واضح وموضوعي للحضارة وللعلاقات بين المجتمعات المتحضّرة.

فحوار الحضارات مشروع ضخم كبير يمكن أن يكون له - إنْ أحسّنا استثماره - مردود إيجابي متعدّد النواحي على أمتنا الإسلامية، فمن جهة يحسِّس أمتنا بموقعها على الساحة العالمية، وبالمكانة التي يجب أن تعتليها بين المجموعات البشرية، ومن جهة أخرى يرفعها إلى مستوى المسؤوليات الكبرى»[١١].

من أبرز الأفكار والرؤى التي قُدِّمت عن حوار الثقافات والحضارات، ومبادئه الرئيسة، أنه لا ينبغي أن يقتصر الحوار الحقيقي على مجالس يؤمّها رجال الدين المسيحي، وعلماء الإسلام لاستعراض وجوه التسامح في الديانتين.

كما لا ينبغي أن يقتصر على مناظرات، ومحاضرات أكاديمية، تبرز مدى سبق كل من الثقافتين العربية الإسلامية، والغربية. ومن جانب آخر ينبغي أن يتصدّى الحوار لرصد تحليل نوعية الصور المرسومة عن الشعوب، وحضاراتها في أذهان الآخرين، وإمكانات تطوير هذه الصور، ثم طرح الصور البديلة، وبما أن الحوار ليس حواراً سياسياً بين أطراف ذات مصالح متعارضة، فينبغي أن يشمل رؤية كل منّا إلى الآخر كما تتجلى في الآداب، والفنون، والإعلام، والدعاية، ومقررات الدراسة.

من جهة أخرى لا ينبغي أن يُستخدم الحوار كمدخل لإذابة الفوارق، والخصوصيات الذاتية لأي من أطرافه، ولا لعولمة ثقافة ما أو تعديل الأنساق القيمية للآخرين، مما يتفق ومعايير أنساق هذه الثقافة، لأن الهدف من الحوار ليس إدماج الثقافات، ولكن تعويد الشعوب والمؤسسات على احترام الاختلاف، وكيفية التعايش رغم الاختلاف[١٢].

ووفقاً لما اقترحه المفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري، فإن علينا قبل محاورة الغرب أو الشرق أن نقوم بتأسيس حوار جديد ومختلف مع أنفسنا، يعتمد على الأسس الآتية:

«**أولاً**: تربية العربي المسلم على تقبّل العربي المسلم الآخر، وكذلك مواطنه الآخر غير العربي أو غير المسلم. إن تقبُّل (الغير) من المواطنين في الوطن - تعايشاً وتحاوراً وتسامحاً - هو الشرط الأول لأي مشروع حوار حضاري أو سياسي مع الغرب أو الشرق، ومن يلغ أو يضطهد مواطنه (الآخر) فكيف يمكنه أن يحاور ويعايش الآخر المنتمي إلى قوميات وديانات وحضارات أخرى؟

إن العصبيات والمذهبيات والطوائف والإثنيات لا يمكن أن تكون (القاعدة) والمرجعية لأي مجتمع يواجه تحديات العصر الحديث، فلا مفرّ من التعايش مع الآخر في الوطن.

ثانياً: أن تضع السياسات التربوية في المجتمعات العربية في مقدّمة أهدافها تقديم مقررات في الثقافة العامة تشرح مختلف عناصر التراث الإسلامي والحضارة الإسلامية بصورة موضوعية رصينة ومسؤولة إلى الأجيال الجديدة...

ثالثاً: التنوير الثقافي العام بشأن المعطيات الحضارية الإنسانية المختلفة التي صبَّت في كيان الحضارة الإسلامية، سواء من حضارات الشرق الأدنى القديم من بابلية وسومرية ومصرية قديمة، أو من الحضارات الفارسية واليونانية والهندية والصينية التي اقتبس منها العرب والمسلمون باختيارهم ومن موقع القوة والثقة بالنفس...»[١٣].

من الشروط الرئيسة التي ينبغي أن تتوافر لتحقيق حوار مثمر بين الثقافات والأديان:

- الاعتراف المتبادل بالإسهامات التي قدمتها كل حضارة إلى رصيد القيم العالمية المشتركة، وهذا الأمر يتجلّى بشكل واضح بالنسبة إلى الحضارة الإسلامية التي كان لها الفضل الكبير في التقدّم العلمي وتطوير المعارف الإنسانية.
- جعل الدائرة العلمية بما تتمتع به من موضوعية ومصداقية الأساس الذي تستند إليه الدوائر والمستويات الأخرى لتحقيق النتائج المرجوة من الحوار بين الثقافات والحضارات.
- تكوين أجيال مؤهلة للعمل المثمر بمبادئ الحوار بين الثقافات والحضارات، وهو ما يستوجب إدراج معاني الحوار الثقافي والحضاري بمختلف أبعاده في البرامج والمناهج التربوية لإعلام الناشئة بأهمية الإسهامات الحضارية والإبداعية لمختلف الشعوب والأمم، وتربيتها على التعاون والتضامن والتكامل والتسامح[١٤].

وإذا كانت دواعي الحوار بين المسلمين والمسيحيين كثيرة ومتنوعة، فإن معوقات الحوار أيضاً «متعددة ومتشعّبة، ويمكن تلخيصها في أمرين: الأول تاريخي، والثاني سيكولوجي.

أما العائق التاريخي فيتمثل - كما يقول بعض الدارسين الفرنسيين- في تلك النظرة التي ينظرها الغرب إلى الإسلام منذ أكثر من ألف عام. وأما العائق السيكولوجي، فيتمثل في الإصرار على إجراء الحوار بلغة التبشير.

إن الحروب الصليبية خلقت الحاجة إلى إعطاء صورة كريهة عن الإسلام للجمهور المسيحي، وكان المبشرون لا يألون جهداً في نقل هذه الصورة الكريهة. وبعد فشل هذه الحروب واصل المبشّرون السّير في الطريق نفسه، وكانوا هم رواد الاستشراق، ولم يكن الاستشراق عملاً علمياً من دون أهداف، بل كان يهدف في أغلبه إلى إنجاح الحملة التبشيرية، فسقط الاستشراق بدوره في ظلامية الصليبية. ولقد أدى الاستشراق دوراً غامضاً في خدمة الكنيسة والسياسة والاستعمار، وأسهم في توفير المبرّرات العلمية التي كان الغرب يحتاج إليها لتبرير نواياه التوسعية»[١٥].

وإذا كانت هناك معوقات فإن آفاق التعاون والتضامن ما تزال واسعة جداً. فهنالك الكثير من القضايا التي تشكّل قاسماً مشتركاً «بين المسلمين وغيرهم، ويمكن التعاون فيها. كما أن الأخطار التي تتهددهم معاً ليست قليلة، ويمكن أن تشكل هذه القواسم المشتركة منطلقاً للتعايش والتعاون، وأهم هذه القواسم الآتي:

- الإعلاء من شأن القيم الإنسانية والأخلاق الأساسية، فالعدل والحرية والمساواة والصدق والعفّة كلها قيم حضارية تشترك فيها الأديان والحضارات، وترسيخها في المجتمعات هدف مشترك يمكن التعاون عليه.

- مناصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة الظلم، ومن ذلك اضطهاد السود والملونين، فالإسلام يناصر المظلومين من أي جنس ودين.

- التعاون لمواجهة دُعاة المادية الذين يُنكرون الغيب، ودعاة الإلحاد الذين يجحدون وجود الله، ودعاة الإباحية الذين يروجون لقيم لا تقبلها أخلاقيات مختلف الأديان.

وإذا استعنّا بنظرة الإسلام إلى الحضارة الغربية - مثالاً على نظرته للحضارات الأخرى- نجد أنه لا ينظر إلى تلك الحضارة بازدراء واحتقار، كما لا يراها بعين الإعجاب والانبهار، بل يتعامل معها وفق الموجهات الآتية:

- الإيمان بالتعددية الحضارية الثقافية التشريعية والسياسية والاجتماعية: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾[١٦].
- العمل على تنمية آفاق التواصل الحضاري، ومن ذلك الإفادة من الحضارة الغربية في المنهج العلمي في الكونيات والنُّظم الإدارية المتقدمة، وتجديد الإحساس بقيمة الوقت وقيمة العدل في ظلّ مناخ كريم، والدعوة إلى قيام شراكة إنسانية صحيحة وقويمة (التبادل العادل للمصالح) والسعي الجاد إلى خفض أصوات الغُلاة من الطرفين.
- تأكيد الالتزام الواضح بالحرية وحقوق الإنسان ومشروعية الخلاف الفكري والتعدّد الديني والثقافي والتداول السلمي للسلطة بوصفها أساساً من مبادئ الإسلام، ونبذ العنف في العمل السياسي.
- الدعوة إلى إحياء مبدأ التساكن الحضاري، واستكمال التوازن المفقود في الحضارة الغربية بالأساس الأخلاقي عبر قدوة ومصداقية يتطابق فيهما المثال والواقع، ويكون بدلالة الحال أبلغ من دلالة المقال.
- مخاطبة الرأي العام الغربي من منطلق إنساني تجاه مآسي المسلمين- بإعلام قوي - والإفادة من ذلك في دفع عجلة الحوار والتفاهم.
- تشجيع فكرة المواطنة للجاليات الإسلامية في الغرب مع رعاية مستلزماتها.
- على الأقلية المسلمة أن تراعي المواثيق لدار العهد، التزاماً بالقوانين وانضباطاً بأحكامها»[١٧].

من بين الشهادات التي أُدلي بها في العالم الغربي عن تشييد جسور التواصل مع الحضارة الإسلامية ما كتبه الأمير تشارلز، ولي عهد المملكة المتحدة، في محاضرته المعنونة بـ «**إحساس بالمقدس: بناء الجسور بين الإسلام والغرب**»: «إنني أبدأ من الاعتقاد بأن الحضارة الإسلامية ... تحمل رسالة مهمة إلى الغرب، تكمن في الطريقة التي احتفظت فيها برؤية موحّدة ومتكاملة لحرمة العالم من حولنا، وإنني أشعر بأننا في الغرب يمكن أن نلقى عوناً لإعادة اكتشاف

فهمنا الخاص، بتقدير احترام التراث الإسلامي العميق للنواميس الأبدية للنظام الطبيعي. وأعتقد بأن تلك العملية يمكن أن تساعد في مهمة التقريب بين ديننا، ويمكنها كذلك أن تساعدنا - نحن أهل الغرب - على إعادة التفكير نحو الأفضل، في عنايتنا العملية بالإنسان وبيئته في ميادين الرعاية الصحية، والبيئة الطبيعية، والزراعة، وكذلك في العمارة والتخطيط الحضري»[١٨].

فالأمير تشارلز من خلال هذا النص يعترف بقيم التسامح وثقافة الحوار في الإسلام، إذ يؤكد أن الرؤية الإسلامية المتكاملة للعالم، التي تبتعد في نظرتها عن التجنّي والإجحاف في حق الديانات الأخرى، وتقترب من الإنصاف والعدالة مع الجميع. وبهذا يمكن تأسيس جسور وطيدة للحوار بين الثقافات والحضارات.

كما يؤكد من جانب آخر بأن الثقافة الإسلامية قد ناضلت في شكلها التقليدي للحفاظ على الرؤية المتكاملة للعالم بطريقة لم نرها ملائمة في الأجيال حديثة العهد في الغرب. إن هنالك كثيراً مما نستطيع أن نشترك به مع الرؤية الإسلامية للعالم في هذا الصدد، وإن هنالك الكثير في هذه الرؤية للعالم مما يمكن أن يساعدنا على فهم العناصر الأبدية والمشتركة بين ديننا. وبذاك المسعى المشترك، فإن مجتمعينا الحديثين، الإسلامي والغربي، يستطيعان أن يتعلّما على نحو جديد النظرات التقليدية للحياة، والمشتركة بين دياناتنا، ويتعلَّما كذلك مسؤولياتنا المقدّسة إزاء العناية بالعالم من حولنا وتدبيره[١٩].

خاتمة

لا ريب في أن الخيار الأمثل والمسار الأفضل هو المسار الذي يتبنّى قيم التسامح، ويرسِّخ العفو والأخوّة والسلام، وهذا من شأنه أن يُغيِّر الخلاف والاختلاف إلى حوار بنّاء وتفاهم مثمر، وهذا ما يتطلَّب بذل جهود كبيرة على مختلف الأصعدة والمستويات الإعلامية، والثقافية، والدينية، والسياسية والتربوية.

إنَّ التعصّب ينبع من النرجسية والمغالاة في النظر إلى الذات، وهو داء وبيل، ومرض فتّاك خطير، يمنع الفكر من النظر إلى الحقائق بناءً على رؤى موضوعية وعميقة، فيجعل الإنسان فاقداً القدرة على التعايش مع الآخر، وفي السنّة النبوية الشريفة جاءت أحاديث متعددة تحذِّر من الابتلاء بداء العصبية والتعصُّب، من بينها قول رسول الله ﷺ: (**ليس منّا من دعا إلى عصبية، وليس منّا من قاتلَ على عصبية، وليس منّا من مات على عصبية**). وكذلك الحديث الشريف: (**العصبي من يعين قومه على الظلم**).

يقول الإمام الغزالي: (إن التعصب من آفات علماء السوء، فإنهم يبالغون في التعصب للحق، وينظرون إلى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم على طلب نصرة الباطل).

ولا يختلف اثنان في أن ما نراه اليوم من مظاهر عنف يستدعي العودة إلى قيمنا الإسلامية التي تشجِّع على التسامح واحترام الآخر، ولا بد من الارتكاز على قيم جديدة تنفتح على القيم الإنسانية النبيلة، وتستبعد الحقد والكراهية، فديننا هو دين الوسطية والاعتدال والتسامح.

التوصيات المقترحة

بعد هذه الجولة مع خصائص الحوار الحضاري في منظور الثقافة الإسلامية، وقضايا حوار الثقافات والحضارات، يوصي الباحث بالآتي:

١- العمل على الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يسبب استفزازاً لمختلف الأديان، من خلال سنّ قوانين صارمة تحرّم وتجرّم كل من يُسيء إلى الرسل والأنبياء والمقدسات الدينية، وتُعاقب كل من يسعى إلى إثارة المشاعر الإيمانية والدينية، مع احترام أماكن العبادة والمقدسات الدينية كافة، وحماية كل من يرغب في الوصول إلى مقدساته، والحرص على عدم الإساءة إلى الأديان، ولا سيما من جانب وسائل الإعلام. فمن غير المعقول أن ندعو إلى حوار الحضارات والثقافات، ونجد أن مجموعة من وسائل الإعلام الغربية المرئية والمسموعة والمقروءة تعمل على تشويه

صورة الإسلام، وتقدّم أفكاراً مغلوطة عن مبادئه وقيمه السمحة.

٢- ترسيخ قيم التسامح والتعاون بين الغرب والعالم الإسلامي، وتقدير القيم الإنسانية المشتركة مثل: العدالة والمساواة والتسامح.

٣- التركيز على الأدوار الفاعلة التي يُمكن أن تؤديها الجاليات المسلمة في الغرب، من خلال تقديم صور حضارية عن الإسلام وقيمه السمحة.

٤- استغلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تقديم الصورة الحقيقية للدين الإسلامي، من خلال إشاعة الفكر الوسطي والمعتدل، وتسليط الضوء على أخلاقيات التعايش السلمي وقيم التسامح التي تجلَّت في ديننا الإسلامي الحنيف، مثل: إنشاء مواقع على (الإنترنت) بلغات متنوّعة للتعريف بالقيم الحضارية للإسلام.

٥- العمل على إقامة مشاريع علمية وفكرية مشتركة بين العالمين الإسلامي والغربي تتجسَّد من خلالها قيم التسامح والحوار الحضاري، ويتجلى فيها احترام حرية الدين والعقيدة.

٦- إقامة ندوات ومؤتمرات علمية وفكرية لمتابعة شؤون الحوار بين الثقافات والحضارات والتعاون الإنساني من أجل تشييد جسور وطيدة للسلام والتنمية.

٧- العمل من أجل ألا يقتصر الحوار بين الثقافات والحضارات على النُّخب الثقافية وأساتذة الجامعات وعامة المثقفين فحسب، بل لا بد من وضع خطط علمية تتسم بمنهجية سليمة تُسهم في نقل الحوار الحضاري إلى شرائح واسعة من المجتمعات الإسلامية والغربية، وذلك على مبادئ سليمة تُبنى على الاحترام المتبادل والتعاون.

٨- الإكثار من الدروس التي تُرسِّخ ثقافة الحوار والتعايش السلمي والتسامح مع الآخر، وذلك عن طريق تضمينها في المناهج التربوية، وإقامة مقررات رسمية في المدارس والجامعات تُبرز احترام خصوصيات الآخر وقبوله والحوار معه.

٩- إنشاء قنوات وبرامج وحصص إعلامية تجسِّد الحوار الحضاري والتعايش السلمي، وتدعو إلى الحوار والتسامح مع الآخر، والعمل على أن تكون مشتركة بين الديانات المختلفة وتُقدَّم بلغات متنوّعة لتفعيل الحوار مع الآخر، وعرض الصورة الحقيقية للإسلام.

١٠- الإفادة من الأنشطة والفعاليات الثقافية، والمناسبات الدينية والوطنية في تسليط الضوء على قيم التعايش السلمي والتسامح بين مختلف الديانات، وتنمية قيم التضامن والأخوّة والمحبّة المتبادلة.

١١- إقامة مراكز فكرية وجمعيات ثقافية في مختلف بلدان العالم، ولا سيما في الغرب، لاطلاع المجتمعات على الصور المشرقة في الحضارة الإسلامية، والتركيز على المحطات التي جمعت الأديان على المحبّة والتسامح، والكشف عن القواسم المشتركة بين الأمم والشعوب والأديان سواء في المجال الديني أو الثقافي.

١٢- الحرص على تطبيق منهج المحاورة كما جاء في القرآن الكريم بالتي هي أحسن، ولا بد أن يُدرك أطراف الحوار (المحاوِر والمحاوَر) أن الحوار بين الإسلام والغرب ليس نابعاً من باب الضعف، وإنما هو تطبيق لسنّة نبينا محمد ﷺ، الذي كان يحاور بهدوء عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، وكان يحترم الآخر، وهذا من شأنه أن يُقرب الدين الإسلامي إلى الآخر ويرد على الإساءة والتشويه.

١٣- دعم الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى تحقيق التواصل الثقافي والحضاري بين مختلف الأديان والأمم والشعوب، من خلال تقديم منح وتأسيس جوائز لتشجيع أحسن الأبحاث التي تُبرز أثر الثقافة الإسلامية في الحوار الحضاري والتعايش السلمي، وتوجد حلولاً للمشاكل التي تعترض طرائق الحوار مع الآخر، مع تشجيع المبادرات التي تصبّ في هذا الباب.

١٤- الاهتمام بمتابعة الحوار الحضاري وتكثيفه في بُعده التربوي والثقافي، وتعزيز اللقاءات والأيام الثقافية التي تُعرف بالحضارة الإسلامية في العواصم الغربية، وتبادل الآراء من أجل تطوير العلاقات بين أتباع الديانات المختلفة.

١٥- إقرار جملة من المبادئ التي تؤكد عدم استهداف أشكال الهوية الإنسانية التي تتجلّى من خلال اللغة والوطن والتاريخ والتقاليد وغيرها، والعمل على الردّ بطرائق حضارية راقية على المقولات التي تدعو إلى صدام الحضارات وإشاعة العنف والتطرف.

١٦- القيام بحوارات داخلية بين المسلمين أنفسهم لتحديد أولويات الحوار الحضاري مع الآخر، وإبراز أسسه وقضاياه وأولوياته بما يتوافق مع متطلّبات ومصالح الأمة الإسلامية، حيث يمكن تفعيل هذا الحوار الداخلي عن طريق التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الفكرية والمنظمات الإسلامية، وتبادل وجهات النظر لتحديد أهداف الحوار الحضاري مع الآخر.

١٧- مراسلة مراكز البحوث والمؤسسات الفكرية في مختلف دول العالم، وتزويدها بالمطبوعات المتعلقة بالحوار الحضاري مع الآخر، وتشجيعها على التعاون الفكري، والتبادل الثقافي من أجل توضيح أثر الثقافة الإسلامية في الحوار الحضاري والتعايش السلمي.

١٨- تنظيم منتديات فكرية وإصدار مجلات علمية تسلّط الضوء على القواسم المشتركة بين الأديان، وتوضح القيم الإسلامية السمحة للآخر التي تُبرز حُسن الجوار والتعايش والسلام.

١٩- إدانة التطرّف وأعمال العنف بجميع أشكالها، والاتفاق على عدم ربطها بدين محدّد، انطلاقاً من إدراك المجتمعات والأمم أن في كل مجتمع غُلاة فهمهم قاصر لحقيقة الأديان ورسالتها الحضارية.

٢٠- الابتعاد عن الغرور والاعتقاد بتفوق أي طرف من أطراف الحوار على الآخر، فلابد من الاعتراف بالآخر والإقرار بخصوصيته الثقافية، حتى لا يؤدي هذا الأمر إلى الجفاء والتجاهل ورواج الأفكار الهدامة، ويشجع على الكراهية والأحقاد.

٢١- التركيز على المحطات التاريخية المُشرِّفة والمُشرقة بين المسلمين والمسيحيين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أننا نُلفي في العصر العباسي كيف أن المسيحيين قاموا بنقل التراث من اللغة اليونانية إلى

اللغة السريانية، ثم من اللغة السريانية إلى اللغة العربية، وقد وجدوا كل التشجيع والاحتفاء من جانب الخلفاء المسلمين، فأجزلوا لهم العطاء واحترموا ديانتهم، كما تأثر الكثير من فلاسفة المسيحية بجملة من الأفكار الإسلامية وكانوا يستشهدون بها، ويعبرون عن إعجابهم الشديد بما تضمنته.

الهوامش والمصادر

(١) أحمد سلمان كمال: «**حوار الأديان**»، أعمال المؤتمر الدولي «**التراث والمعاصرة وحوار الثقافات**»، منشورات جمعية بيروت التراث، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص: ١٦٢. ويُنظر **الكلمة الافتتاحية** لكتاب أعمال مؤتمر «**كيف نواصل مشروع حوار الحضارات**»، ج: ٠١، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص: ٨.

(٢) شكري بوشغالة: «**حوار الأديان**»، مجلة «**الحياة الثقافية**»، مجلة شهرية تعنى بالفكر والإبداع تصدر عن وزارة الثقافة التونسية، عدد خاص بالأديان والقيم الإنسانية المشتركة، العدد: ١٩٩، جانفي ٢٠٠٩، ص: ٤٩.

(٣) ينظر: د. إبراهيم القادري بوتشيش: «**المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس، نموذج من العطاء الحضاري الأندلسي**»، مجلة «**دراسات أندلسية**»، عدد: ١١، رجب١٤١٤هـ/١٩٩٤م، تونس، ص: ٢٢ وما بعدها. ويُنظر: د. بومدين كروم: «**ملامح الحوار الديني في الحضارة الأندلسية**»، أعمال الملتقى الدولي الحضارة الإسلامية بالأندلس، أيام: ١٤، و١٥، و١٦ ربيع الأول١٤٢٨هـ/٢و٣و٤ أفريل٢٠٠٧، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر، ٢٠٠٨، ص: ٢١ وما بعدها. وينظر: د.سعد بوفلاقة: «**حوار الثقافات في الغرب الإسلامي**»، مجلة «**المنار الجديد**»، عدد مزدوج ٣٢/٣١، صيف – خريف ٢٠٠٥، القاهرة، مصر، ص: ٥٣ وما بعدها.

(٤) د. عمار جيدل: «**متطلبات الحوار الحضاري**»، أعمال مؤتمر «**كيف نواصل مشروع حوار الحضارات**»، ج: ٠١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص: ١٣٨.

(٥) د. عمار جيدل: «**متطلبات الحوار الحضاري**»، المرجع السابق نفسه، ص: ١٤٠.

(٦) د. عبد القادر الشيخلي: «**ثقافة الحوار في الإسلام**»، منشورات (كتاب الرياض)، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ٠١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص: ١٢٨ وما بعدها.

(٧) د.عبد العزيز بن عثمان التويجري: «**العولمة وحوار الحضارات: رؤية من خلال الإيسيسكو**»، المؤتمر الدولي «**التراث والمعاصرة وحوار الثقافات**»، منشورات جمعية بيروت التراث، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص: ٣٩ وما بعدها.

(٨) د. أحمد طالب الإبراهيمي: «**حوار الحضارات، الإسلام والغرب**»، (**كتاب العربي**)، العدد: ٤٩، منشورات وزارة الإعلام بدولة الكويت، يوليو ٢٠٠٢، ص: ١١٨ وما بعدها.

(٩) د. أحمد طالب الإبراهيمي: «**حوار الحضارات**»، المرجع السابق نفسه، ص: ١٢٠ وما بعدها.

(١٠) د. يوسف الحسن: «**حوار الحضارات. لماذا؟**»، المرجع السابق نفسه، ص: ١٢٦ وما بعدها.

(١١) د. محمد علي آذرشب: **كلمة افتتاحية**، أعمال مؤتمر «**كيف نواصل مشروع حوار الحضارات**»، ج: ٠١، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص: ١٦ وما بعدها.

(١٢) د. نادية محمود مصطفى: «**حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة**»، المرجع السابق نفسه، ص: ١٨٩ وما بعدها.

(١٣) د. محمد جابر الأنصاري: «**هل نحن في علاقة مشوهة مع النفس؟**»، ، «**الإسلام والغرب**»، (كتاب العربي)، العدد: ٤٩، منشورات وزارة الإعلام بدولة الكويت، يوليو ٢٠٠٢، ص: ٢٢٤ وما بعدها.

(١٤) عبد العزيز بوتفليقة: «**الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات**»، كلمة افتتاح للملتقى الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، الجزائر، الإثنين ٢٤ مارس ٢٠٠٣، منشورة في كتاب «**خطب ورسائل**»، مديرية الاتصال والصحافة/ رئاسة الجمهورية الجزائرية، ٢٠٠٣، ص: ٢١٤.

(١٥) د. عبد الكبير العلوي المدغري: «**الحوار بين الحضارات**»، منشورات وزارة الشؤون الدينية المغربية، د، ت، ص: ٣٥.

(١٦) (**سورة المائدة**، الآية: ٤٨)- القرآن الكريم.

(١٧) د. عصام أحمد البشير: «**نماذج للتعايش الديني في التاريخ الإسلامي**»، مجلة «**النشرة**»، دورية تصدر عن المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمّان، الأردن، العدد: ٤٠، السنة: ١١، ٢٠٠٧/٣، ص: ٣٣.

(١٨) الأمير تشارلز: «**إحساس بالمقدس: بناء الجسور بين الإسلام والغرب**»، منشورات مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، أكسفورد، ١٩٩٧، ص: ١٠، نقلاً عن كتاب «**محاضرات في حوار الحضارات**»، ص: ٣٤١.

(١٩) الأمير تشارلز: «**إحساس بالمقدس: بناء الجسور بين الإسلام والغرب**»، المرجع السابق نفسه، ص: ١٦.

إدارة التعدُّد والجماعات الإثنيّة في إفريقيا
(جماعة «الدينكا»)

أة. عبير الفقي*

مقدمة

تتميز إفريقيا بتنوّعها الإثني وثرائها بالعديد من الجماعات الإثنية التي لكلٍّ منها عاداتها وتقاليدها. وقد توجد في الدولة الواحدة أكثر من مجموعة إثنية تتعايش جميعها معاً. ولا يمنع هذا التعايش من وجود الخلافات التي تنشأ بينهم نتيجة لاختلاف العادات والتقاليد في كل جماعة على السواء. غير أن تعدّد الجماعات داخل الدولة الواحدة واختلافها ليس بمشكلة، وإنما تظهر المشكلات الحقيقية بسبب عدم قدرة الدولة على إدارة هذا التعدُّد والاختلاف الإثني داخلها، فينشأ النزاع بين هذه الجماعات إما بسبب التمييز أو التهميش لإحداها عن الأخرى، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول.

تعدّ السودان من أكثر الدول الإفريقية التي توجد بها جماعات إثنية متعددة، كما تعدّ أنموذجاً للدولة التي لم تتمكن من إدارة تلك الجماعات والتعامل معها لأسباب مختلفة، مما أوجد العديد من النزاعات بين تلك الجماعات الإثنية، التي انتهت إلى انقسام جزء من السودان لتنشأ دولة جديدة تمثلت في جنوب السودان. إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب الجماعات الإثنية المختلفة تعدّ من أهم عوامل تحقيق الانسجام فيما بينها وبما يحفظ استقرار الدولة، والعكس صحيح.

---

* باحث دكتوراة في معهد البحوث والدراسات الإفريقية/ جامعة القاهرة.

تعتبر جماعة «الدينكا» من أكبر المجموعات العرقية فى شرقي إفريقيا عامة، وفي السودان خاصة؛ إذ بلغ تعدادها حوالي المليون نسمة في عام ١٩٥٦، ووصل إلى ثلاثة (٣) ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ من مجمل تعداد السودان. وتمثل هذه الجماعة حوالي ٤٩٪ من تعداد السكان في الجنوب. هذا إضافة إلى الدور المتعاظم لها في الصراع السياسي فى السودان.

تاريخياً، فإن «الدينكا» لا يسمّون أنفسهم بهذا الاسم، وإنما يطلقون على أنفسهم Moin Jiang، وقد أُطلق عليهم في الأدب السوداني خلال القرن التاسع «الزنج»؛ أي الأفارقة غير المسلمين. وكانت بداية ظهور اسم «الدينكا» في فترة الحكم البريطاني عندما بحث البريطانيون عن أميرهم، فكان الردّ هو "Deng Ka Deng"؛ أي «إن ينكا هنا»، فلفظ «دينكا» يتكوّن من مقطعين هما: «دينك كا»، أو «دينك كاك»، لذا سُمّوا «الدينكا»، واستمر هذا الاسم يُطلَق عليهم بعد الحكم الثنائي. أما الاسم القديم Moin Jiang فيعني سيّد العالم Jiang. ويؤكد البعض أنه تحريف لاسم يعقوب عليه السلام.

أماكن وجود جماعات الدينكا

يتوزَّع مواطنو «الدينكا» الأصليين في جنوبي السودان بين منطقة بحر الغزال وولاية «جونجلى» ومناطق من ولاية جنوبي كردفان وولاية أعالي النيل. ويتميَّز وطن «الدينكا» في أنه إقليم منبسط مُغطى في معظمه بحشائش السافانا، ويتخلَّله الكثير من المجاري المائية، ويكاد يخلو من الجبال والكثبان إلَّا بعض الأجزاء المرتفعة قليلاً عن مستوى السهل التي لا تغمرها مياة الفيضان. ولهذه المناطق أهمية خاصة عند «الدينكا»؛ حيث يبنون فيها قُراهم، وكذلك تشكِّل أماكن الرعي لديهم في مواسم الفيضان. ولا يشاركهم فى هذه المنطقة الواسعة سوى «النوير» و«الشلك»، وهما من الجماعات النيلية مثل «الدينكا» أيضاً.

والجدير بالذكر أن الحدود السياسية وكذلك الفواصل الإدارية في تلك المنطقة شأنها شأن كل مثيلاتها في إفريقيا تقريباً، لا تمثِّل حدوداً ولا فواصل شعوبية ولا قبائلية، حيث نجد أن السلالات والقبائل تتداخل وتتعايش معاً على

طرفي هذه الحدود والفواصل. وهو ما لم يأخذه الاستعمار الغربي بالحسبان عند تقسيم الدول الإفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، الذي كان له انعكاساته على شعوب القارة الإفريقية، وأثره في استعمارها، وأيضاً في التغييرات الجغرافية والاقتصادية على القارة السمراء.

السِّمات الشكليّة «للدينكا»

تنحدر جماعات «الدينكا» من الناحية السلالية من «النيليين الحاميين»، ويشترك معهم في ذلك كل من جماعات «النوير» و«الشلك»، ويتحدثون باللغات النيلية، وتسمّى لغتهم «الدينكاوية»، التي تعني «الشعب» أو «الناس»، وتُكتَب لغتهم بالحروف اللاتينية.

تعتبر «الدينكا» إحدى أجزاء مُركَّب إثني وثقافي أشمل، وهو ما يعرف بمجموعة الشعوب الناطقة «باللو»، والممتدة في إقليم شرقي إفريقيا مع تشابه جسماني متميِّز مع جماعات «الماساي» في كينيا، و«التوتسي» بروندا وبروندي؛ بل مع بعض المجموعات التي تمتد إلى غربي القارة حتى مالي والسنغال، والتي تتميز بطول القامة والبشرة الداكنة غير الزنجية. فالدينكا أكثر سماراً من الزنوج ويعتبرون من أشدّ الجماعات الإنسانية سمرة في العالم.

كما يتميَّز «الدينكا» بالنحافة المفرطة التي ترجع إلى العوامل البيئية والتكيُّف معها، وليس إلى سبب سوء التغذية، فقد ثبت أن غذاء «الدينكا» متنوّع وكاف غذائياً. وتؤدي القيم الجماليّة عند «الدينكا» دوراً في ظهور النحافة المفرطة لدى الأفراد؛ إذ من الاعتقادات السائدة لديهم أن الجسد الممشوق غير المترهِّل من علامات الجمال، وأن البطن المترهِّلة من الملامح القبيحة التي تثير الاشمئزاز. كما أن من عادتهم عدم تناول الفرد لكل الطعام المُقدَّم له حتى لو كان قليل الكمية، فمن اللياقة أن يترك الفرد بعضاً من الطعام، وبالطبع فإن هذا السلوك الثقافي يُساهِم في رشاقة بنية الجسم. ومن أهم بطون «الدينكا»: «النجوك»، و«أبوك»، و«أَدوت»، و«بان اروثم البور»، و«النويك ملوال»، حيث يتحرك الجميع للرعي بين جنوبي كردفان ومنطقة بحر الغزال والنيل الأعلى حتى بور (منطقة مشروع قناة جونقلى).

السِّمات السيكولوجية «للدينكا»

إنَّ النيليين عامة و«الدينكا» خاصة لهم سمات تميّزهم عن غيرهم من القبائل الإفريقية. فالاعتـــزاز بجنســهم والترفّع والسمـوّ وعزّة النفس، قيم تجعلـهم لا يسعون إلى فرض عاداتهم وقيمهم ومعتقداتهم على الآخرين، وفي الوقت نفسه عدم قبول الآخر بثقافته وقيمه. فالاستقلالية قيمة ذات أهمية كبيرة لديهم، إذ يرفض شعب الدينكا أي سلطة قهرية أو أي تدخّل في استقلاله وحريته، وكل فرد من النيليين عامة والدينكاويين خاصة يرى نفسه قائداً يأبى أن يكون تابعاً لأحد.

لمفهوم القيادة عند «الدينكا» أهمية كبرى، فاحترامهم للقائد الذي استحق عندهم الزعامة يقترب من درجة القداسة الروحية المرتبطة بموروث السلف، والزعيم المتسلِّط ليس له مكان بأي حال من الأحوال عند أهل «الدينكا» إلَّا عبر الرهبة من القوى الروحية الخارقة التي يمكن أن تكون مؤثرة فقط إذا أمكن تبريرها أخلاقياً. وبصفة عامة، فإن أهل «الدينكا» يقاومون استلاب الآخرين لهم ويعملون على المحافظة على إثنيتهم وهويتهم الثقافية. فاعتزاز «الدينكا» بعرقهم وثقافتهم يبلغ حدّ المغالة في تمجيد إثنيتهم، ويدعّم لديهم نظرة محافظة تجاه غيرهم، إلَّا أنهم من جهة أخرى يتأثرون بالأفكار الجديدة ويتبنون أي فكرة يعتقدون أنها تمنحهم مكانة اجتماعية أرقى.

النشاط الاقتصادي لجماعة «الدينكا»

تعد بيئة جنوبي السودان، حيث تعيش «الدينكا» باعتبارها من الجماعات النيلية، منطقة فَقْد للمياه؛ إذ تسود هذه المنطقة المستنقعات في منطقة السدود. لذلك فهي تشكو من قلّة الصخور والمعادن. وقد كان للظروف البيئية التي تعيش فيها قبائل «الدينكا» بالغ الأثر على طرق تكيفها، فاقتصاد «الدينكا» يعتمد بصفة أساسية على الرعي والقليل من الزراعة والصيد. ويتنقَّل «الدينكا» مع ماشيتهم في مناطق الرعي حول ضفاف الأنهار والمجاري المائية والمستنقعات خلال موسم الجفاف، الذي يكون عادةً ما بين كانون الأول/ ديسمبر - نيسان/ إبريل، ثم يعودون بعده إلى قراهم الثابتة فوق الأماكن المرتفعة نسبياً خلال موسم الأمطار، حيث يزرعون الذرة والدخن والسمسم والفول السوداني والتبغ.

تمثّل الماشية محور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى «الدينكا». ويقدَّر ثراء الفرد ومكانتة الاجتماعية بقدر ما يمتلك من أبقار، وبها تُدفَع المهور والديّة لإنهاء عداوات الدم والجرائم الأخرى، كما تُقدَّم الأبقار كقرابين لأرواح السَّلف لاسترضائهم وطلب معونتهم، وللاستشفاء من الأمراض وزيادة الخصوبة. ويُمارس «الدينكا» الزراعة والتجارة وصيد الأسماك وصيد الحيوانات البريّة كحرف ثانوية، ذلك أن اقتصادهم يقوم على الاكتفاء المعيشي والحصول على الطعام.

النسق السياسي لجماعه «الدينكا»

تعتبر قبيلة «الدينكا» أكبر قبائل الجنوب عدداً (حوالي ٣ ملايين نسمة)، وهم موزعون بين مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل، وإنْ كانوا يتمركزون في مديرية بحر الغزال بنسبة أكبر. ولا يوجد في «الدينكا» سلطة سياسة مركزية، وإنما تنقسم إلى العديد من «الأفخاذ» المستقلّة لكن المرتبطة ببعضها بعضاً. ويكون لهذه الأفخاذ عادةً زعماء قبائل يُعرَفون باسم «سادة رمح الصيد» ويمارسون قيادة شعبهم بأكمله، ويعدّ هذا المنصب وراثياً بشكل جزئي.

تعتبر «الدينكا» أيضاً أكثر قبائل الجنوب تحضراً، وتتجمَّع حولها قبائل أخرى نظراً لامتلاكها القدرة والقوة. وترفض القبيلة مبدأ تقسيم جنوبي السودان إلى مديريات لأنه يفتت من قوتها ويقلص من مناطق نفوذها وسيطرتها. ومن أهم بطون «الدينكا»: «النجوك»، و«أبوك»، و«آدوت»، و«اليتكايور». ومن أهم شخصيات هذه القبيلة: جون جارنج مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان.

العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية «للدينكا»

يعدّ مجتمع «الدينكا» من المجتمعات المحافظة على العادات والتقاليد والممارسات الدينية، ويؤمن «الدينكا» بالأساطير ويعتقدون أن جدّهم الأكبر هو «يول ديت»، ويذكرون أنه يتمتَّع بخصائص روحية عظيمة ترقى إلى مرتبة الأنبياء. وتتشابه قصص مولده بقصة مولد السيد المسيح عليه السلام والسيدة العذراء. ويعتقد البعض أن «الدينكا» و«الشلك» و«النوير» ربما ينحدرون من نسل يعقوب عليه السلام؛ أي أنهم ساميّون، ويؤيّد ذلك بعض التشابه الثقافي بين نسل يعقوب والنيليين في عادات الزواج، فعند «الدينكا» مثلاً يتولى الإبن الأكبر أمر زوجات

أبيه غير الأم لإنجاب أطفال ينسبون إلى المتوفى، وهنالك غير ذلك من العادات المتشابهة.

كما يعتقد الدينكاويون أيضاً أنهم ذُكروا في العهد القديم للتوراة عند النبي شعيب عليه السلام كشعب «كوش»، الذي يعني «شعب السودان»، لذا يعتقدون أن هنالك صلة بين اليهود وشعب كوش. وكوش هو مؤسس الدولة الكوشية التي دامت أكثر من ألف عام حتى القرن الرابع الميلادي، وهو من نسل حام. وهذا ما يؤيد فكرة أن «الدينكا» من الحاميين مثل قبائل النوبة والباري وابجة. فالاعتقاد السائد هو أن «الدينكا» ساميون حاميون من نسل يعقوب عليه السلام، وأنهم استقروا في مصر لفترة زمنية معينة، حيث يعتقد الدينكاويين أن هنالك تشابه بين حضارتهم وحضارة مصر الفرعونية، بدلالة تشابه بعض الأدوات المستخدمة في الصيد، وكذلك بعض الأسماء.

و«الدينكا» شعب شديد التديّن ويخافون من ارتكاب المعصية، ولديهم قيم دينية مثل أن الله يعلم من يفعل الصواب والخطأ ولا يرضى بالظلم أو القسوة والكذب، وأن الله يعلم ما يخفيه الإنسان. والدين عند «الدينكا» مثل معظم سكان جنوب السودان من معتنقي الديانات الطبيعية الذين يعيشون على الفطرة مع قلّة من المعتنقين للمسيحية والإسلام.

ما يعني «الدينكا» في المقام الأوّل ليس نوع الدين الذي يعتنقه الإنسان، وإنما مدى تديّنه. ويذكر أن أعداد المسيحيين والمسلمين زادت بين شعب «الدينكا»، خاصة بعد اتصال الشمال بالجنوب، حيث انتشرت الكنائس بسبب أن المبشّرين كانوا يحظون بمكانة عالية وكان يُنظَر إليهم كرسل لنشر كلمة الإله. ويعرف الإله عند «الدينكا» بـ Nhialic الذي يعتبر لديهم الإله الخالق، ومن سماته القوّة والعدالة، ثم هناك Dengdit وهو الكائن الروحي المقدّس، أو الكائن الوسيط بينهم وبين الإله الذي يلجأون إلية عند الشدائد.

يعتقد «الدينكا» أشدّ الاعتقاد في الخرافات واللعنات والبركات إذا نطق بها الأقارب ولا يهتمّون بها إذا كانت صادرة من غرباء، وهو ما يستخدم أحياناً في بعض الأمور المتعلقة بالرؤساء وقدرتهم على السيطرة على الرعية، فيعتقدون أيضاً بلعنة الرؤساء على الرعية.

أهم علاقات «الدينكا» بالجماعات الأخرى

أدى الاختلاف في المعتقدات ونمط المعيشة لجماعة «الدينكا» إلى أزمة مع النظام الإسلامي في الخرطوم خلال قيادة جون جارنج للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتطوّر الأمر عام ١٩٨٣ إلى حمل الجيش الشعبي لتحرير السودان السلاح في مواجهة الحكومة، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية استمرت لأعوام طويلة قُتِل فيها الكثيرون من الطرفين.

لم تقتصر الخلافات على «الدينكا» والنظام الإسلامي في الخرطوم، وإنما امتدّت خلافات «الدينكا» إلى القبائل المجاورة أيضاً، وأهمّها كانت بين «النوير» و«المسيرية»، كما نشبت خلافات بين «الدينكا» و«النوير»، وتتضح طبيعة هذه العلاقات كالآتي:

- **«الدينكا» و«النوير»**: رغم أن الجماعتين تنتميان إلى الجماعات النيلية، وهو ما يفترض أن يؤدي إلى وجود علاقات تعاون بين الجماعتين، إلَّا أن الوضع تمثَّل في وجود حالة احتراب بين كل منهما. ففي النصف الأول من القرن الماضي (القرن التاسع عشر) تدفَّقت موجات من «النوير» من موطنها إلى الضفة الغربية للنيل مُجتاحةً أرض «الدينكا» إلى الشرق من ذلك النهر، واحتلت معظم ما هو الآن أرض النوير الشرقية. وقد استمرت في أعقاب ذلك حالة الاحتراب بين الجماعتين حتى يومنا هذا.

  ويجوز افتراض أن الصراع كان من أجل الاحتلال والاستقرار. لكن من جهة أخرى، فإننا إذا نظرنا إلى ناحية الشمال نجد أن «النوير» يحتكّون بدرجات متفاوتة بالعرب، وبقبائل جبال النوبا، وبمملكة «الشلك» القوية، وببعضً الجماعات الصغيرة في دارفونج (البورون والكوما)؛ في حين يتاخم «النوير» من الشرق والجنوب الشرقي «الجالا» في إثيوبيا، و«الأنواك»، و«البيير»، مما يوضح أنه متى ما دخل «النوير» في علاقات مع تلك الشعوب، فإن هذه العلاقات كانت تتسم غالباً بالطابع العدائي.

- **«الدينكا» و«المسيرية»**: توجد مشيخات «الدينكا نقوك» التسع في أبيي وإلى جوارها تسكن قبيلة «المسيرية» ذات الأصول العربية البدوية، التي تمتهن الرعي، حيث تذهب بأبقارها عبر أبيي وتصل حتى أقاصي الجنوب في رحلة

البحث عن الكلأ عند فصل الجفاف في الشمال (ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ونيسان/ إبريل) من كل عام، ومن هنا نشأت الخلافات بين «الدينكا» و«المسيرية»، رغم أن قياداتهما يؤكدون وجود علاقات مصاهرة وتزاوج بين القبيلتين، لكن النزاع الدموي على المنطقة أصبح يشكل أكبر العلاقات بين الفرقاء في أبيي.

يعود تاريخ النزاع حول المنطقة إلى عهد الاستعمار البريطاني في السودان عندما طلب ناظر «الدينكا نقوك»، كوال اروب، من الحاكم الإنجليزي عام ١٩٠٥ ضم أبيي إلى إقليم كردفان - شمالي السودان - طلباً للحماية من مناوشات القبائل الإفريقية والعربية على حدٍّ سواء. ويعتقد كثير من قيادات «الدينكا نقوك» أن ضم أبيي إلى الشمال في تلك الفترة لم يتم بالتشاور مع «الدينكا» و«المسيرية»، وأن القرار اتخذه البريطانيون لإيقاف تجارة الرقيق التي كانت منتشرة هناك حينذاك. وحين تم ترسيم الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب، وتم الامتثال لها في تاريخ السودان الحديث، كان أبناء «الدينكا نقوك» يمثلون بعضاً من الحالات الشاذة على الحدود الشمالية والجنوبية، فأرضهم ذات وضع مثالي للزراعة وتربية الحيوانات، وهي موقع التقاء بين القبائل الرعوية الشمالية والجنوبية، ورغم أن «الدينكا نقوك»، إثنياً وثقافياً، شعب جنوبي، إلَّا أنهم كانوا يتبعون إدارياً إقليم كردفان، وهو أحد الأقاليم الشمالية منذ أيام الوجود الاستعماري، وملتقى للشعوب الرعوية في الشمال والجنوب.

لقد ظلَّت النزاعات بين قبيلتي «الدينكا نقوك» و«المسيرية» تكبر مثل كرة الثلج المتدحرجة مع مرور الزمان وتوالي الأزمات. وعلى الرغم من أن قيادتي القبيلتين ظلتا تكرران أن النزاعات كانت حول الأبقار بالنهب المتبادل وتتخللها أحداث دموية، فإن هاتين القيادتين كانتا تصرّان على أن الحلّ يأتي عبر الطرق السلمية ووفق الأعراف التقليدية بأن يتم تبادل دفع الديات بالأبقار

لقتلى الطرفين. وبقي الأمر كذلك إلى حين ظهور النفط في منطقة أبيي وتحوّل الأمر إلى صراع سياسي بين الشمال والجنوب في أحقية كلٌّ من الآخر بالمنطقة، وبالتالي تم استغلال الخلافات بين القبيلتين من كلا الطرفين.

بيد أن أهم العوامل التي أدّت إلى تفاقم الأزمة تمثَّل في لجوء حكومة الجنوب إلى ضم منطقة أبيي في دستورها الجديد إلى دولة جنوب السودان، مما دفع الرئيس البشير حينها إلى التهديد بعدم اعترافه بدولة الجنوب دولةً مستقلة.

خلاصة القول إن تفاقم التوترات السياسية وتزايد الخلافات والنزاعات على الموارد بين الجماعات الإثنية، وخاصه في ظلّ انفصال جنوبي السودان وقيام دولة وليدة في الجنوب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف هذه الدولة وتفكّكها. وإذا لم تتم السيطرة على تلك الخلافات والعمل على إيجاد تسوية عادلة ترضي الأطراف المتعدّدة والموجودة في الجنوب، فإنه من الممكن أن تنتهي دولة الجنوب الوليدة إلى دويلات متعدّدة، بحيث تستقلّ كل جماعة بدولةٍ منها.

المصادر والمراجع

١- معهد البحوث والدراسات الافريقية، «**ندوة الدنكا ومشكلة جنوب السودان**» (جامعه القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٦ يونيو/ حزيران ٢٠٠١).

٢- د. أمين حامد زين العابدين،«**مشكلة أبيي، مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار والطريق إلى الحل**»، (الخرطوم: الجمعية السودانية للدراسات والبحوث فى الاداب والفنون والعلوم الانسانية، العدد الثامن، ٢٠٠٨).

٣- د. نجم عبد الأمير الأنباري، «**مؤتمر برلين** (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م) **والصراع الأوربي للسيطرة على القارات الإفريقية**»، **مجلة كلية الاداب** (بغداد، كلية الاداب/ جامعة بغداد، العدد٩٥، ج٢، ٢٠١٠).

٤- «**الدينكا.. امتداد العرق الزنجي في الدولة السودانية، إفريقيا قارتنا**» (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد السابع، سبتمبر ٢٠١٣).

٥- **هاشم محمد الامين، «السودان: الأرض، الموارد والسكان - دراسة جيوبولتيكية في وحدة أراضي القطر»، دراسات إفريقية (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد رقم ٣٦) في:**

http://www.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/36/36index.htm.

٤- موسوعة السودان الرقمية في:

http://www.sudanway.sd/geography_tribes_dinka.htm

٥- مركز التنوير المعرفي في:

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=67

٦- موقع «سودانيل أون لاين» في:

http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/19954-2010-10-17-19-30-06.html.

7. Dinka people, Wikipedia, at: https://en.wikipedia.org/wiki/Dinka_people#cite_note-1.

الأُمم المتحدة وصناعة التاريخ
(داج همرشولد وبطرس غالي نموذجًا)

د. محمد نعمان جلال*

يطرح هذا البحث مجموعتين من التساؤلات المهمة:

في مقدمة تساؤلات المجموعة الأولى: مَنْ الذي يصنع التاريخ؟ وما هو دور الأمم المتحدة، وبوجه خاص دور الأمين العام في هذا الصدد؟ وكيف أدّى كلٌّ من داج همرشولد وبطرس غالي دوريهما؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الشخصيتين والتجربتين؟ ثم ما هي الدروس المُستفادة من هاتين التجربتين؟

أما تساؤلات المجموعة الأخرى فتتمثل في الأسئلة الآتية: لماذا اخترنا الموضوع بهذا العنوان؟ ولماذا تم اختيار هاتين الشخصيتين (داج همرشولد، وبطرس غالي) دون غيرهما؟ وهل حقيقة أن الأمم المتحدة استطاعت صناعة التاريخ؟

١- مَنْ الذي يصنع التاريخ؟

يمكن القول إن مشكلة البحث تسعى إلى الإجابة عن السؤال المحوري والرئيس، وهو مَنْ الذي يصنع التاريخ؟ وفي محاولتي للإجابة عن هذا السؤال يمكنني القول بأن هناك خمسة فئات رئيسية تشارك في صنع التاريخ، وهي كالاتي:

---

* عمل في السابق مساعد وزير الخارجية للتخطيط السياسي، وسفيرًا لمصر في باكستان، ثم في الصين. وكان المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية، ونائب المندوب الدائم لوفد مصر في الأمم المتحدة. وهو باحث متخصص في الدراسات الدولية والأمم المتحدة، وكذلك في الدراسات الآسيوية، خاصة الصينية والخليجية. وعضو منتدى الفكر العربي.

الفئة الأولى: الأفراد، سواء أكانوا حكامًا أم قادة أم زعماء أم مفكّرين أم مخترعين، أم مصلحين وسياسيين، أم اجتماعيين، أم مصلحين دينيين.

الفئة الثانية: الشعوب، وهي الركيزة التي تدعم القادة والزعماء، وأيضًا تستفيد من ابتكارات العلماء والمخترعين، فهي القاعدة الاستهلاكية للإبداع والإنتاج الفكري والإنتاج المادي، وهي القوّة الدّافعة لذلك كلّه.

الفئة الثالثة: الدول، وهي تمثل الإطار العام لصناعة التاريخ من جهة، وهي موضوع التاريخ من جهة أخرى. فلكل دولة شعب هو أداة لصناعة التاريخ، وهو أيضًا في الوقت نفسه موضوع لهذا التاريخ، وربما المستفيد من نتائجه وتطوّراته.

الفئة الرابعة: قوى المجتمع المدني أو العسكري أو ما شابه ذلك؛ أي القوى المدنية والفكرية مثل النقابات والاتحادات، أو القبائل بما في ذلك الأعراق والطوائف المدنية أوالدينية، وما شابه ذلك من القوى الناشطة في المجتمع.

الفئة الخامسة: قوى المجتمع الدولي؛ أي التنظيمات الدولية أو الإقليمية أو الوكالات المتخصصة، وأيضًا المجتمع المدني الدولي.

إن الإجابة عن السؤال: مَنْ يصنع التاريخ؟ ومَنْ يقوم بوضع الأولويات في حال تعدُّد الفئات التي أشرنا إليها آنفًا، يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية، هي: (١) الظروف التاريخية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها الموارد الطبيعية. (٢) طبيعة علاقات القوى في المجتمع الداخلي. (٣) طبيعة علاقات القوى في المجتمع الدولي.

نتناول في هذا البحث التحليلي الفئة الخامسة من صنَّاع التاريخ (الأمم المتحدة)، فهي من أحدث تلك الفئات، ونركِّز على دور الأمين العام للمنظمة الدولية من خلال نموذجين معبّرين عن هذه الحالة (همرشولد الأمين العام الثاني، وغالي الأمين العام السادس)؛ مع مناقشة دور الأمين العام في صناعة التاريخ. وقبل تناول دور المنظمة الدولية نبيّن في ما يأتي الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، وهي:

لماذا اختيار عنوان الأمم المتحدة وصناعة التاريخ؟

يتحدث كثيرون عن كتابة التاريخ، وعن دور المؤرخين باعتبارهم الأداة في تسجيل أحداث التاريخ وتحليله من مختلف زواياه. لكنني لاحظت أن هنالك مَنْ يتجاهل زاوية أخرى مهمّة أو أنه لا يعطيها حقّها في البحث العلمي المتصل بالتأريخ، ومن هنا أوليت اهتمامًا في بحثي لهذه الزاوية ونحوت منحىً مختلفًا، وهو ليس ضد دور المؤرخين أو يقلل من أهمية دورهم، وإنما هو يتكامل مع الاتجاه الأول الذي أشرت إليه بالنسبة لدور المؤرخين في كتابة التاريخ. واعتقد أن موضوع صناعة التاريخ ربما لم يحظ باهتمام كاف، أو بالتركيز عليه، وعلى الخصوص دور الفرد في صناعته، وعلى الأخصّ دور المنظمة الدولية باعتبارها ظاهرة حديثة في المجتمع الدولي وتاريخه لا يزيد عمرها عن مئة عام.

من واقع معايشتي لمنظمة الأمم المتحدة وتطوّرها عبر عقود منذ إنشائها عام ١٩٤٥، وسابقتها عصبة الأمم التي أنشئت عام ١٩١٩، وتعرفي عن كثب إلى كيفية صنع القرار في هذه المنظمة، ودور كلّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزتها، وبوصفي أحد دارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتنظيم الدولي ... فقد لمست أهمية خاصة تتعلّق بدور الأمين العام في صنع الأحداث إيجابًا وسلبًا. وقد اختلف دور الأمين العام للأمم المتحدة من شخصية إلى أخرى، فمنهم من اعتبر نفسه مجرد مسؤول كبير في الأمانة العامة للمنظمة الدولية، وأن مسؤولية اتخاذ القرار تقع على عاتق الدول الأعضاء، ومنهم من وجد أن ميثاق المنظمة الدولية يعطي بعض الصلاحيات للأمين العام؛ ومن ثم فإن لديه مجالاً للتحرك إذا رغب في ذلك، ويمكنه اتخاذ مبادرات إذا أراد. ومن هنا يتميز دوره بوصفه مسؤولاً إداريًا وتنفيذيًا في الأمم المتحدة؛ أي أن عليه مسؤولية سياسية باعتباره يتولى منصب أعلى مسؤول في المنظمة الدولية بصفتها المؤسسية (الفصل الخامس عشر: المواد ٩٧ حتى ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة)، وبالتالي فإن مسؤولياته تتمثل في مهام رئيسية ثلاث، وهي: متابعة وتنفيذ القرارات كافة التي تصدرها أجهزة الأمم المتحدة وفقًا (للمادة ٩٨). والمهمة الثانية هي تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها تهدِّد حفظ الأمن والسِّلم الدوليين (المادة ٩٩). أما المهمة الثالثة فهي تعيين الموظفين وفقًا للوائح والقوانين، وأن يُراعي في ذلك أعلى درجات الكفاءة والمقدرة والنزاهة والتوزيع الجغرافي (المادة ١٠١ فقرة ٣).

يُضاف إلى ما سبق القرارات المتعددة من مختلف الأجهزة التي تطلب من الأمين العام القيام بمهام وفقًا لدور تلك الأجهزة واختصاصاتها، وأن يتابع ويعرض التقارير على تلك الأجهزة؛ ومن ثم يقدِّم مقترحات في حالات الأزمات لمواجهة أية مستجدات. وبما أن الأمين العام وجهازه الإداري يمثلون الجهاز الدائم في المنظمة الدولية، وهم الذين تُناط بهم العديد من المهام المتنوعة، فإن دورهم قد تعاظم على مرّ السنين، كما تعاظمت اختصاصاتهم وتضخمت. وقد أتاحت المادة ٩٩ – الآنفة الذكر - للأمين العام النشط، مثل داج همرشولد، أن يؤدي دورًا كبيرًا مع صدور قرار الجمعية العامة (الاتحاد من أجل السلام Uniting For Peace)، الذي طُبِّق في حالتين حتى الآن، هما: الأزمة الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، وأزمة قناة السويس بعد تأميمها ووقوع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، وما أعقب ذلك من تداعيات خلال عامي ١٩٥٦-١٩٥٧. من هنا برز دور همرشولد في تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صدرت بموجب القرار المشار إليه، وأخذت الجمعية العامة صلاحيات القيام بعمل ما لحفظ السلم والأمن من مجلس الأمن، بسبب عجز هذا المجلس عن القيام بدوره في ظلّ حالة عدم التوافق بين الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو).

٣- لماذا اختيار داج همرشولد وبطرس غالي نموذجين لهذا البحث؟

يرجع سرّ اختيار هاتين الشخصيتين لهذا البحث المقارن واعتبارهما نموذجًا للدبلوماسية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة لاعتبارات ثلاثة، هي:

الأول، أن **همرشولد** جاء أمينًا بعد تريجفي لي، الذي استقال قبل إتمامه الدورة الثانية لمنصبه، وربما كان موقفه من كوريا والحرب الكورية هو الذي أدى بالاتحاد السوفييتي آنذاك إلى مهاجمته و الاعتراض عليه مما اضطره إلى الاستقالة. ومن ثم كان على خليفته أن يدرك أبعاد العملية السياسية للمنظمة لدولية، ويتجنَّب المزالق بالانحياز في أي موقف أو استعداء أية دولة، خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

الثاني، أن همرشولد واجه تحديات الحرب الباردة التي كانت على أشدّها آنذاك، واستطاع أن يدفع بالعمل الدولي قدمًا إلى الأمام، وبخاصة في عدد

من القضايا مثل الأسري الأمريكيين في الصين، ومثل إنشاء قوات الطوارئ الدولية في مصر، وأخيرًا انغماسه Direct Involvement مباشرة في الأزمة الكونغولية، وقد واجه ذلك كله بأساليب مبتكرة.

الثالث، أنني منذ دراستي الجامعية، ثم متابعتي لأنشطة الأمم المتحدة، أُعجبت بشخصية همرشولد وشجاعته، خاصة وأنا أعيش، كغيري، مرحلة الشباب العمري والحماسة الفكرية في تلك المرحلة التي كان فيها همرشولد منغمسًا في الأزمة الكونغولية، والتي كانت تشدّني وغيري في تلك الفترة التاريخية، لأنها عملية تجسيد واضح للصراع بين الاستعمار المتراجِع وحركة التحرر الوطني الصاعدة. ولهذا كنت حريصًا في مرحلة لاحقة – عندما عملت في النرويج وزُرت كلاً من فنلندا والسويد وتعرفت على البيئة الاسكندنافية – أن اعرف المزيد عن همرشولد، وكذلك الأمر عندما عملت في وفد مصر بالأمم المتحدة على متابعة أعمال همرشولد وما نُشرعنه؛ وإن لم أتعامل معه أو أعرفه عن قُرب كما هو شأن علاقتي مع بطرس غالي منذ تعلمت على يديه وأعجبت بوجه خاص، وما أزال بكتابه الممتاز عن التنظيم الدولي، رغم قراءاتي الكثيرة عن الأمم المتحدة والتنظيم الدولي لأساتذة كثيرين غيره من ذوي العلم والمعرفة، إلا أن كتاب بطرس غالي ما يزال عالقًا بذاكرتي وأعود إليه من حين إلى آخر.

أما الأسباب الثلاثة الخاصة باختياري **بطرس غالي** للمقارنة، فهي:

الأول، أنه أوّل أمين عام ينتمي للقارة الإفريقية وللعالم العربي، وهما أهم دائرتين من دوائر السياسة الخارجية المصرية.

الثاني، أنني كنت شخصيًا عضوًا في اللوبي المصري لبطرس غالي بصفتي الوظيفية، حيث كنت قائمًا بأعمال وفد مصر في الأمم المتحدة آنذاك ولمدة سته شهور، وكانت الاتصالات والاهتمام بالمرشح المصري على أشدّها، ثم جاء الدكتور نبيل العربي مندوبًا دائمًا وشاركت معه في العمل من أجل إنجاح المرشَّح بطرس غالي؛ بل وشاركت أيضًا في إعداد الخطاب الذي ألقاه في حفل التنصيب.

الثالث، أنني من قبيل العرفان بالجميل لأستاذ علَّمني في المرحلة الجامعية الأولى، ثم تواصلت معه أستاذًا ووزيرًا، كنت على يقين – بحكم هذه المعرفة الطويلة – بأنه أكثر الشخصيات المرشحة استحقاقًا للمنصب.

ومن معايشتي في نيويورك لمختلف الاتجاهات والتيارات السياسية في المجتمع الأمريكي، وخاصة في مدينة نيويورك عاصمة المال والأعمال والفكر في الولايات المتحدة، ومركز الثقل لليهود الأمريكيين الذين يشغلون العديد من المناصب والمواقع المهمة، فإنني خلصت إلى أن اللوبي اليهودي المتشدِّد في الولايات المتحدة، بخلاف اليهود المعتدلين والليبراليين، لم يكن مرتاحًا لتولّي مصري منصب الأمين العام للأمم المتحدة، حتى لو كان هذا الأمين العام مسيحيًا وزوجته يهودية، لكن ما يزال الدم المصري والمواقف المصرية تجري في عروقه وتؤثّر على فكره ومواقفه، ورغم مرافقته للرئيس أنور السادات في زيارة القدس، التي اعتبرت مثل الذهاب إلى القمر في البُعد الفضائي بين الفكر والسياسة الواقعية والواقع السياسي المُعاش، وفي البعد الاستراتيجي بتغيير قواعد اللعبة الدولية في الشرق الأوسط ولسنوات متعددة بعد ذلك... فقد كانت الزيارة بمثابة تغيير استراتيجي خطير، وأحدثت ردود فعل عاصفة ما بين مؤيّد ومُعارِض ومُحايد. وإنني رغم الصدمة الأولى التي انتابتني عند إعلان النبأ، فسرعان ما استوعبت الحدث وأيّدته بشدّة ونشرت حوله مجموعة من المقالات الصحفية في ذلك الحين، كما نشرت كتابًا في هذا الصدد وهو «**التيارات الفكرية والسياسية في مصر المعاصرة**»، وذكرت من بينها تيار السلام، وأشرت إلى جذور هذا التيار في العصر الفرعوني والعصر الإسلامي، وأن ما جاء به أنور السادات هو استمرار لهذا التيار. بالطبع انتقدَ بعضُ الكُتَّاب ذلك، لكنني لم أهتم لأن رأيي كان مبنيًا على دراسة وعلى رؤية ذات بُعد استراتيجي وليس على نزوع عاطفي، كما أن الكتاب لم يكن تملقًا لأحد؛ لأنني نشرتُ في عهد السادات مقالات وكتابًا آخر بعنوان «**دبلوماسية الحوار الدولي**»، تطرّقتُ فيه للحوار مع إسرائيل بوصفها دولة جوار وأن السياسة الواقعية تستلزم التحاور الفعلي معها بصرف النظر عن الاختلافات، التي هي جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية والدبلوماسية بل الحياة الشخصية بين بني البشر. ومن هنا التقيت بالعديد من الجمعيات اليهودية وكنت أحاورهم وأدخل في مناقشات مستفيضة معهم دفاعًا عن الحق الفلسطيني، وأذهب إلى العديد من الجامعات في الولايات المتحدة وأتحدث عن القضية الفلسطينية وعن السلام، وأواجه القنصل الإسرائيلي في نيويورك في جامعة بوسطن وجامعات أخرى متعددة؛ بل إنه في أثناء خدمتي في السفارة المصرية بالنرويج عقدت جامعة أوسلو مؤتمرًا عن

الحضارة اليهودية ، واستفسرت من سفارتنا عن تعليقنا عليه، فقلت لهم إن تعليقنا هو أن الحياد النرويجي يقتضي أن تعقد الجامعة مؤتمرًا مماثلاً عن الحضارة العربية والإسلامية. وبالفعل عُقد هذا المؤتمر في السنة التالية وكان المستشار روبير صليب اسكندر متحدثًا فيه عن القيم الإسلامية، وكنت متحدثًا عن قضية القدس ووضعها في الدين الإسلامي والتاريخ العربي، وكان أحد اليهود النرويجيين متحدثًا عن اليهود وارتباطهم بالقدس، وأستاذ لاهوت مسيحي نرويجي تحدث عن المسيحية والقدس، ونُشر ذلك كلّه في كتاب صدر عن جامعة أوسلو. وفي الليلة قبل المؤتمر دعوت إلى منزلي المتحدثين في الجلسة على عشاء وكانت أمسية هادئة، واشترطت عدم التحدّث في السياسة، ولا في موضوعات الندوة، وهو ما تمّ.

لكن في اليوم التالي تحدّثنا وكنت آخر المتحدّثين في الجلسة الخاصة بالقدس، باعتبار التسلسل الزمني لظهور الأديان السماوية الثلاثة، وأوضحت مدى ارتباط القدس بالإسلام، لكن الأهم هو أن الذي بنى القدس هم اليبوسيون والكنعانيون، وهم قبائل عربية ومن حضارة عربية، وذلك قبل الأديان السماوية الثلاثة، ومن ثم أبرزت أن القدس ارتبطت بالأديان السماوية، وأضفت أن الإسلام يحترم اليهودية والمسيحية ويؤمن بهما، وبالتالي فإن أحقيّة المسلمين العرب في القدس ثابتة تاريخيًا، ومن ناحية أخرى فإن وجودها في يد الفلسطينيين العرب والمسلمين هو خير ضمان لسلامتها ولحرية العقيدة للأديان الثلاثة فيها بخلاف لو خضعت لسيطرة أي دين آخر، فكل منها يمكن أن لا يعترف بالآخرين، واستشهدت بأن كنيسة القيامة في القدس مفتاحها لدى عربي فلسطيني مسلم، وأن ذلك بناءً على رغبة الطوائف المسيحية. بالطبع لم يعجب كلامي المشارك اليهودي، ولكن الحديث حظي بترحيب واضح وتفهُّم من المشاركين الآخرين ومن الجمهور الحاضر.

عودة إلى ترشيح بطرس غالي، فإن الولايات المتحدة لم تصوِّت لمصلحته في المرة الأولى وامتنعت هي وبريطانيا، لكنه حصل على التأييد واعتمد قرار تعيينه في المجلس ثم في الجمعية العامة. ولكنها في المرة الثانية اعترضت رغم أن التصويت لمصلحته كان من ١٤ صوتًا مؤيدًا وصوتًا واحدًا معترضًا، وهو الولايات المتحدة التي تتمتع بحق الفيتو. لذا لم يحصل على التجديد لفترة ثانية. وقد ترك

ذلك أثرًا كبيرًا لديه ولدى زوجته. وعندما زار الصين، بعد الانتهاء من عمله في الأمم المتحدة، بدعوة من القيادة الصينية، وكنت سفيرًا لمصر في الصين أقمت لهما عشاءً بمنزلي، ودعوت السفراء العرب والسفيرة الإسرائيلية وكانت تنتمي لحزب العمل ومن المعتدلين، لكن زوجة بطرس غالي انتقدتها وكادت السيدتان أن تدخلا في مشاجرة وقمت بالفصل بينهما، وسارت الأمور بعد ذلك في هدوء.

ما أرغب في قوله هنا إن الدين ليس بالضرورة هو المؤثر الوحيد في سلوك البشر وقراراتهم السياسية، وإنما المصالح الشخصية والوطنية أحيانًا كثيرة تكون لها الغلبة.

لقد تابعت بصفتي البحثية والوظيفية أعمال بطرس غالي وعايشته، وأعرف الكثيرمن مواقفه بوصفه أستاذًا جامعيًا سعدت بالدراسة على يديه والتعلُّم منه والاطلاع على أهم ما كتبه عن المنظمة الدولية في منتصف الخمسينيات ودورها وما تعرَّضت له من أزمات. وأيضًا دوره وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية وأخيرًا أمينًا عامًا للأمم المتحدة، حيث كان لي دور- وإنْ كان محدودًا - لكنني أعتقد أنه كان مهمًّا في حصوله على المنصب من زاويتين:

الأولى، أنني قمت باللوبي في المنظمة الدولية لمدة ستة شهور، كنتُ أُدافع عن ترشيحه، وأفسِّر الأمر بشتى الطرق لبعض المسؤولين والصحفيين، وكثيرًا ما تعرّضت لتساؤلات تتعلق بالسنّ، أو تتعلق بمصر أو تتعلق بالشرق الأوسط بوجه عام، أو تتعلق بخبرته الدولية وبخبرته الاقتصادية، وبقدرته على إحداث تطوّر وتغيير في المنظمة بما يعكس متطلَّبات المرحلة الجديدة آنذاك، وقد كنت في ذلك الحين قائمًا بالأعمال بالإنابة، ومندوبًا مناوبًا لوفد مصر في المنظمة الدولية، وكانت تلك الفترة هي التي تقدَّمت فيها مصر باسم بطرس غالي ليتولى المنصب الرفيع في المنظمة الدولية، وكانت دول كثيرة لا تتحمَّس لتوليه المنصب لاعتبارات سياسية مفهومة وإنْ لم يصرحوا بها، عدا فرنسا التي كان موقفها واضحًا منذ اللحظة الأولى حتى إلى ما بعد انتهاء مهمته وفشله في الحصول على فترة ثانية، جديدة أسوة بما حدث ويحدث مع جميع الأمناء العامين السابقين واللاحقين. لكن إزاء التعنت الأمريكي واللوبي الإسرائيلي واستخدام الولايات المتحدة حقّ الفيتو في مجلس الأمن بالاعتراض عليه؛ حتى عندما أيّدته أربع عشرة دولة، وعارضت أمريكا بمفردها، ذلك لأن قرارها كان محسومًا بعدم التجديد له.

أما **الثانية**، فهي تواصلي في اللوبي للدكتوربطرس مع المندوب الدائم الدكتور نبيل العربي بعد تسلّمه العمل في نيويورك مندوبًا دائمًا. وأتذكر اجتماعاتنا مع المندوب الدائم لفرنسا ونائبه الذي أصبح بعد ذلك سفيرا لبلاده في مصر، وكنّا نتشاور ونتبادل المعلومات، ونتولّى رسم الخطط وبلورة الوسائل المختلفة لإنجاح الترشيح المصري، وكذلك اللوبي مع رؤساء وفود الدول الإفريقية والأوروبية وعدم الانحياز.

وبالفعل نجحت جهودنا، وكان ذلك نجاحًا مدويًا للسياسة والدبلوماسية المصرية، وساعدتنا في ذلك الدول الصديقة والشقيقة، كما ساعدتنا فرنسا بوجه خاص، ناهيك عن المؤهلات الأكاديمية والمكانة الدولية والعلاقات الشخصية التي أقامها بطرس غالي مع العديد من قادة الدول وبالذات في إفريقيا وأوروبا.

كما أذكر مشاركتي مع آخرين في إعداد مشروع خطابه الأول الذي ألقاه في الأمم المتحدة، وسعادتي كانت غامرة، كمصري، وأنا أراه على المنصة الدولية يلقي كلمته في حفل التنصيب.

ثم تابعت إنجازات بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة طوال فترة مهمته، وذلك عن قرب حينًا في أثناء وجودي في نيويورك نائبًا للمندوب الدائم لوفد مصر في المنظمة الدولية، وعن بُعد حينًا أخر، بعد تركي المنصب وعودتي إلى القاهرة لتولّي مسؤولية المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية، وبعد ذلك سفيرًا لمصر في باكستان، ثم سفيرًا لمصر في الصين، حيث استقبلته بصفته أستاذي وبصفته أمينًا عامًا سابقًا للأمم المتحدة، يزور الصين بدعوة من قادتها، ويُحتفى به أيما احتفاء، وقد رافقته في جولته في عدد من المقاطعات والمدن الصينية، وفي لقاءاته مع القادة والمثقفين الصينيين، إلا قلة من كبار قادة الدولة. ولا بد أن نذكر بالفخر أن كثيرًا من إنجازات بطرس غالي ما تزال تمثل رصيدًا له بوصفه الأمين العام الذي عبَّر بإخلاص وشجاعة وتوازن عن الموقف الدولي، ولم يكن تابعًا لأحد، بما في ذلك مصر التي هي دولته ووطنه، والتي ظلت مؤيدة وداعمة له قبل وفي أثناء توليه المنصب، وأيضًا بعد ذلك وحتى الرمق الأخير، بصفته ابن مصر البار، وابن مؤسسات الدولة المصرية بخلاف كثيرين من أعضاء أسرته، وبخاصة ابن أخيه يوسف بطرس غالي الذي تولى مناصب متعددة كان خلالها حريصًا على إرضاء الحاكم وإغضاب الشعب، ولذا

لقي بنفس الكأس التي كان يحرص على أن يتجرعها الشعب المصري بسياساته المالية التي تحابي الأغنياء وتسيء إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ولم يكن نزيهًا في سلوكياته بخلاف ما كان عليه عمّه بطرس بطرس غالي، الذي أحبّه الحاكم وأحبّه الشعب؛ بل ترك بصمات طيبة في كل موقع تولّاه. ويمكن القول إن بطرس غالي أخلص لمهمة الموظف الدولي المستقلّ إلى حدّ كبير فأغضب بذلك كثيرًا من العرب والأفارقة والدول الإسلامية وبريطانيا، وأخيرًا كان الغضب الأمريكي حاسمًا في رفض التجديد له لفترة ثانية. أما الدول الأخرى إذا شئنا القول فإن غضبها كان عتابًا لابن مصر الذي ينتمي الى دول العالم الثالث ولم يحابِهم، رغم أنهم كانوا مظلومين بحكم ضعفهم ومحدودية دورهم وكثرة مشاكلهم ومعاناتهم، ورغم أنهم كانوا يمثلون دائرته الانتخابية، ولولاً مساندتهم له ما كان يمكنه الحصول علي المنصب، أما الغضب الأمريكي فكان غضب يرتبط بعدم قبول الولايات المتحدة بصدق وإخلاص في أن يكون للموظف الدولي استقلالية – كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة – واندهشت لإصراره على هذه الاستقلالية وعدم انصياعه لتعليماتها أو بلغة الدبلوماسية لنصائحها.

أما السكرتير العام همرشولد، فقد كان نجمًا ساطعًا بالنسبة للتاريخ المصري في أزمة السويس والعدوان الثلاثي وما أعقب ذلك من ترتيبات حافظت على مكانة مصر، وحرَّرت أرضها من الاحتلال الثلاثي، وخاصة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، كما حافظت على أمن مصر في الجبهة الشرقية على مدى عشر سنوات (١٩٥٧-١٩٦٧). وأدى داج همرشولد دورًا مهمًا في أزمة الكونغو مستهدفًا حلّها بشجاعة وشرف، لكنه لقي مصيره بسقوط طائرته بينما كان يبذل جهوده كجندي في معركة التحرير، وليس كمجرد موظف دولي رفيع المستوى كان يمكنه أن يرسل مسؤولين من منظمته ويجلس هو في مكتبه كما يفعل كثيرون ممن هم في مستواه، لكنه أبى وعمل ضدّ إرادة بعض الدول الاستعمارية وضدّ مصالحها.

أما بالنسبة للصين فقد كان دورهمرشولد ربما أقل بروزًا، وإن كان مهمًّا لتوقيته ومضمونه وأسلوبه في التعامل مع أول أزمة دولية واجهته في منصبه وليس لها سوابق؛ شأنها في ذلك شأن مختلف الأزمات التي واجهت همرشولد، وهو ما سوف نتعرّض له باستفاضة في هذا البحث لعدم معرفة الكثير عنه والتحديات

التي واجهها وتحركه وتحقيق نتائج بأسلوب الدبلوماسية الهادئة، بيد أنها حازمة، في فترة كانت الحرب الباردة على أشدّها ولم تكن هنالك علاقات رسمية بين الصين الشعبية ومعظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة، التي تتزعم المعسكر الغربي آنذاك، ولا تعترف بوجود الصين الشعبية، بل إنها حرمتها من مقعدها الدائم في مجلس الأمن ومن المنظمة الدولية ككل. وقد حظيت أدوار همرشولد هذه بكثير من الكتب والدراسات التي نشرت عنه وعن مواقفه ومبادراته.

في حين أن بطرس غالي بتحدّيه الإرادة الأمريكية من خلال نشر تقرير مذبحة قانا في لبنان، الذي يدين إسرائيل، تصرّف خلافًا للحكمة العامة في السياسة الدولية، التي تفرض على الأمين العام للأمم المتحدة أن يساير إرادة الدول الكبرى ونادرًا ما يتحدّاها إلّا في المسائل الهامشية. وبالطبع فإن بطرس غالي دفع الثمن لقراره المستقلّ، بعدم التجديد له لفترة ثانية. وبذلك فهو قد صنع تاريخًا مهمًا في إظهار الإرادة المستقلّة للأمين العام – ولو بقدر ما حتى لا نبالغ في إعطاء الأمور أكثر مما تستحق – ولكنه فعلها، ودفع الثمن غاليًا كإنسان ومن منصبه أيضًا باعتباره الأمين العام الوحيد حتى الآن الذي لم يحصل سوى على فترة واحدة في منصبه.

٤- الأمم المتحدة والنظام الدولي

أنشئت الأمم المتحدة في ٢٥ إبريل ١٩٤٥، واعتُمد ميثاقها ودخل حيز النفاذ في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ مدشنًا قيام بناء النظام الدولي آنذاك، الذي ما يزال مستندًا إلى عدد من المؤسسات والمفاهيم. والمؤسسات الرئيسة هي: الجمعية العامة؛ مجلس الأمن؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ مجلس الوصاية؛ محكمة العدل الدولية؛ الأمانة العامة.

أما المفاهيم فهي السعي إلى تحقيق السلام والأمن، في ظل احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إستنادًا إلى مبدأ سيادة الدولة والمساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن يتحقق الأمن الدولي بإقامة العدالة في ضوء النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وتنفيذ قرارات المنظمة الدولية سواء في إطار الفصل السادس بالتسوية السلمية للمنازعات، أو الفصل السابع بفرض تطبيق القرارات والعقوبات بالقوة وفقًا لأحكام الميثاق.

إن المفهوم الرئيسي لعمل الأمم المتحدة، بل والنظام الدولي الذي قامت على أساسه، يتمثل في المساواة بين الدول وعدم المساواة في آن. فالمساواة مبدأ قانوني ومركزه الجمعية العامة، وعدم المساواة مبدأ سياسي يرتبط بقوة الدول الاقتصادية والعسكرية، وبدورها التاريخي كقوى متحالفة رئيسة في مقاومة العدوان في الحرب العالمية الثانية. ومحور ذلك هو مجلس الأمن الدولي على أساس الجمع بين العضوية الدائمة للدول الخمس الكبرى مع حق النقض، والعضوية غير الدائمة تكون بالتناوب بين الدول المتوسطة والصغرى، دون أن يكون لها حق النقض، إلَّا في حالة النقض العملي وليس القانوني بتجميع أصوت الدول غير دائمة العضوية للاعتراض على موقف ما. أما تجمعهم للموافقة على قرار ما دون موافقة جماعية لكل الدول دائمة العضوية فلا قيمة قانونية له، إذ سيواجه باستخدام أي دولة من الدول الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو)، وفي هذه الحالة تظهر المفارقة في المجتمع الدولي بين مبدأ السيادة المتساوية ومبدأ القوة غير المتساوية بين الدول.

ومحور بحثي في هذا التحليل هو موقف الأمانة العامة ممثلةً في أعلى سلطة لها وهي الأمين العام، الذي هو من الناحية القانونية، مسؤول إداري وتنفيذي، ولكن من الناحية السياسية منحه الميثاق بعض الصلاحيات باتخاذ مبادرات، ومن الناحية العملية فإن تحركه ومبادراته ينبغي أن تتناغم مع، وتأخذ في الحسبان، مواقف ومصالح الدول دائمة العضوية، وأيضًا تتناغم مع مبادئ الحق والعدالة، وتتماشى مع ما يمكن أن نطلق عليه الضمير العالمي. وهذا ما يجعل موقف الأمين العام ودوره يختلف من شخصية لأخرى، وهنا تظهر أهم شخصية تولَّت هذا المنصب في اتخاذه للمواقف والمبادرات، وأيضًا في ديناميته وحركته وتعبيره عن التوازن بين الضمير العالمي ومصالح الدول الكبرى، ولذلك لقي همرشولد مصيره في طائرة سقطت في الكونغو إبان أزمتها ذات الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية.

وهذه الشخصية، التي هي المحور الرئيسي في هذا التحليل؛ أي همرشولد هو رجل اقتصادي وبيروقراطي وسياسي ودبلوماسي سويدي، وهو الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، وقد واجه التغيرات والمفاهيم التي أشرت إليها، وتعامل معها بقدر من الشجاعة، وقدر من الحكمة، واعتمد في ذلك على مفهومين لم يعبر

عنهما صراحة في عمله وإنما عاش ومات في ظلهما. وقد أبرز بعض الباحثين بعد ذلك ممن كتبوا عنه هذين المبدأين، وهما الكفاءة والمقدرة من ناحية، والإيمان بالله والالتجاء إليه من ناحية أخرى. وهو مسيحي من دولة اسكندنافية هي أكثر الدول تحررًا من الارتباط بالكنيسة، لكن الله سبحانه وتعالى ليس له بيت متمثلاً في الكنيسة أو المسجد أو المعبد، وإنما بيته الحقيقي هو قلب المؤمن أي قلب الإنسان بصرف النظر عن دينه أو عقيدته، وهذا ما كان عليه داج همرشولد (١٩٠٥-١٩٦١)، الذي تولى منصبه بين عامي ١٩٥٣-١٩٦١ وقال عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي «إنه أعظم شخصية سياسية في القرن العشرين»، وهو من القلائل الذين منحوا جائزة نوبل للسلام بعد وفاتهم. وبالنظر للكتابات الكثيرة عن هذه الشخصية مقارنة بغيره من الأمناء العامين الذين تركوا مذكراتهم وما كُتب عنهم جميعًا حتى الآن ربما لا يصل في مجمله إلى حجم أو عدد ما كتب عن همرشولد وحده، وأحدث هذه الكتابات كتاب بعنوان « **همرشولد- حياة**» لمؤلفه روجر ليبسي Roger Libsey، وهو مؤرخ ومحرر ومترجم في عدة مجالات من المعرفة، وله كتابات عن عدد من الشخصيات البارزة في المجال الثقافي.

ويهمني بوجه خاص من هذا الكتاب، الذي يقع في أكثر من (٧٠٠) صفحة موزعة على سبعة عشر فصلاً، أن أركز على ثلاثة فصول لها دلالة خاصة بالنسبة لي كباحث ومواطن، وهي الفصل الخاص بالصين والعلاقات الصينية الأمريكية كنموذج للدبلوماسية وحل الأزمات، وهو ما نتناوله هنا بالتفصيل لعدم معرفة الكثيرين به، والفصل الخاص بالشرق الأوسط والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كنموذج الدبلوماسية وحفظ السلام، والفصل الخاص بالكونغو كنموذج لفرض السلام، وللتضحية من الأمين العام همرشولد حيث لقى مصرعه في أثناء تحركه لحل تلك الأزمة، ومن ثم أصبح شهيدًا للواجب العالمي وللضمير العالمي الذي تجسَّد بوضوح في تلك الأزمة، حيث الصراع ما بين المصالح الاقتصادية الدولية والتطلع لثروات هذا البلد الإفريقي، وما بين طموحات شعب الكونغو ممثلاً في لومومبا ونزعته للاستقلال ومواجهة الاستعمار، وربما يمكن أن نتناول ذلك في مقام آخر.

أما المحور الثاني في التحليل فهو الأمين العام السادس، وأول أمين عام مصري وعربي وإفريقي. ورغم هذا فإن نتيجة مواقفه المستقلة نسبيًا لم تسمح

له بإعادة انتخابه مرة أخرى، إذ استخدمت الولايات المتحدة ضدّه حق النقض (الفيتو)، لكن سعيًا منها لإرضاء الدول الإفريقية، فقد تم انتخاب الأمين العام السابع كوفي أنان، الذي أمضى فترتين مثل باقي الأمناء العامّين من مختلف المناطق الجغرافية. ولهذا لم تتح لبطرس غالي الفرصة أن يقوم بمتابعة مبادراته ومساهماته التي طرحها؛ بل كانت توضع العقبات أمامه، كما سنرى لاحقًا، لكن مبادراته ظلَّت مدوّنة ومكتوبة في إصدارات المنظمة الدولية وفي سجلات الأمم المتحدة.

٥- التنبؤ بنشأة التنظيم الدولي ودوره في تغيير العالم وصناعة التاريخ

لعل أبلغ عبارة وأدق تصوير في التنبؤ هو ما قاله أحد الرؤساء الأمريكيين جرات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في هذا الصدد، ونشير إلى ما قاله الرئيس الأمريكي ويليس جرانت Wlyess S. Grant (١٨٦٩-١٨٧٧): «إنني اعتقد أنه في يوم ما في المستقبل، فإن شعوب الأرض سوف تتفق على إنشاء هيئة ما، تأخذ في حسبانها المسائل الدولية الصعبة وستكون قراراتها ملزمة بالنسبة لنا مثل قرارات المحكمة العليا»

"I believe at some future day, the nations of the earth will agree on some sort of congress which will take cognizance of international questions of difficulty and whose decisions will be as binding as the decisions of the Supreme Court are upon us." *Ulysses S. Grant*.

نقلاً عن جوزيف شوارتزبرج في كتابه عن الأمم المتحدة المعنون:

Joseph E. Schwartzberg, "*Transforming the United Nations System*", United Nation University Press, Tokyo, New York, Paris, 2013.p13.

إن إلقاء نظرة على العالم اليوم (٢٠١٥) بعد مضي زهاء (١٥٠) عامًا على رئاسة الرئيس الأمريكي جرانت، توضح لنا أن العالم تغير تغيرًا كبيرًا، وأن هذا التغير سار في مراحل متعددة.

لقد كان **العامل الأول** في إحداث هذا التغيير هو الحروب، وخاصة الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤-١٩١٩)، والثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، وما ترتب عليهما من انهيار امبراطوريات وصعود أخرى، وقيام دول على أنقاض ما لحق بالامبراطوريات الاستعمارية من انهيار.

أما **العامل الثاني** فهو العامل الاقتصادي الذي أدى إلى الصراع الدولي بحثًا عن المستعمرات وما بها من موارد وأسواق.

و**العامل الثالث** هو الظلم الذي لحق بالشعوب، مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وما فُرض عليها من تعويضات أنهكت ميزانيتها وأثارت ثائرة شعبها وقياداتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر وطموحاته نحو التوسع وتحقيق حلمه في المجال الحيوي لألمانيا من ناحية، وتحالف الدول المعارضة له للحدّ من هذه الطموحات من ناحية أخرى.

و**العامل الرابع** بدء الإحساس بالظلم والغبن الاقتصادي والمهانة والإذلال القاسي لدى شعوب آسيا وإفريقيا، ومنها شعوب كانت لها حضارات عظيمة مثل الهند والصين والشعوب العربية والإفريقية.

و**العامل الخامس** هو مساهمات المفكرين والسياسيين الحالمين بعالم أفضل للبشرية وأكثر عدلاً وأمنًا واستقرارًا وتنظيمًا، كما تجلّى ذلك في مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق جرانت. ويقع في هذا السياق كما ورد في كتاب البروفسور جوزيف شوارتزبرج عن «تحويل منظومة الأمم المتحدة وتصميمها لكي تكون قابلة للعمل في العالم»، ويُعد هذا الكتاب من الكتب ذوات الرؤية المستقبلية.

ولا شك أن تطوير منظومة الأمم المتحدة وتفعيل دورها مسألة تسير ببطء شديد، وذلك يرتبط بعدة عوامل منها:

- **دور القوى دائمة العضوية في مجلس الأمن**، التي هي صاحبة حق الفيتو؛ إذ لا يمكن أن يحدث تطوير في المنظمة الدولية أو في أسلوب عملها أو تعديل ميثاقها، من دون موافقة الدول الخمس مجتمعة، واعتراض أي منها كفيل بوضع أية مقترحات في الثلاجة الدولية.

- **دور الجمعية العامة** ومدى مقدرتها على تطوير مواقفها، وهنا تؤدي الدول النامية دورًا مهمًا.

- **دور الأمين العام للمنظمة الدولية**، وهو في تقديري دور فاعل ويستطيع أن يدفع بالتعديلات والتحديث قدمًا إلى الأمام، وإن كان ليس دورًا حاسمًا فهو محدود الصلاحيات بالميثاق وبمواقف الدول دائمة العضوية، ومن هنا فإنه - أي الأمين العام - يلجأ أحيانًا إلى الباحثين والمفكّرين والخبراء وأساتذة الجامعات ليقدموا رؤاهم، ويعتمد عليهم أحيانا في تقديم مقترحاته من دون أن يذكر أنها كانت أساسًا مقترحاته شخصيًا، ومن دون أن يذكر اسمه، وهو ما يعزز مواقفه بالاستفادة من آراء الخبراء المتخصصين. ولقد أتقن الدكتور بطرس غالي، الأمين العام السادس، هذا الدور في المقترحات التي تقدم بها للمنظمة الدولية، لكنه لم يستطع تحقيق الكثير منها بسبب عدم التناغم بين مواقفه ومواقف الولايات المتحدة؛ القوة العظمى المهيمنة في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ومسايرة الجميع للسياسة الأمريكية بدرجة أو بأخرى.

باختصار، فإن مأزق الأمم المتحدة ينبع من المفارقة بين الدول صاحبة القرار في مجلس الأمن ومعظم المؤسسات الدولية الأخرى، وهي أيضًا صاحبة القوة والثروة والنفوذ والسلاح، ومن ثم فهي تمثل قوة الجاذبية السياسية والجيوبولتيكس في المجتمع الدولي.

وفي ضوء ذلك، فإننا نجد أنفسنا أمام فريقين: **الأول**، يملك القوة العسكرية والاقتصاد والمال والقرار الواجب التنفيذ في النظام الدولي-Geo economics Politics. **والثاني**، يملك قوة لدى الجمعية العامة وتعتمد قوته في معظمها على القوة العددية في التصويت في الجمعية العامة، التي هي بمثابة برلمان دول برأي استشاري. ويمكن أن نطلق على هذا الفريق تعبير القوة المتطلّعة Aspiring في المجال السياسي والطامعة في الحصول على وزن ودور في القرار السياسي الدولي، وهي توجد في معظم قارات العالم ،عدا أوروبا، وتنتمي لما يسمّى بالعالم الثالث أو الدول النامية، ويمكن أن نطلق عليها مصطلح Geo-aspiring Ambitious countries.

إن المنظمة الدولية بصفة عامة قادرة إلى حد كبير على إدارة شؤون العالم Able to manage the UN system issues ، لكنها غير قادرة على حل مشاكله .Not able to solve the Issues

ويُظهر التحليل الموضوعي وجود تصورين حول الأمم المتحدة هما: **الأول**، هو التصور لدى الرأي العام بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بالإصلاح والتطوير في العالم، وأيضًا في مؤسساتها باعتبارها كيانًا جماعيًا. **والثاني**، هو التصوّر القائم على الواقع، بمعنى أن الأمم المتحدة هي مجموعة من الكيانات المنفصلة وغير المترابطة ولكل منها أعضاؤه ومصالحه.

٦- الأمم المتحدة وأزمة الأسرى الأمريكيين المعتقلين في الصين

يسرد الفصل الخاص بالصين بعنوان «صيني بعيون زرقاء»، في كتاب ليبسي «**همرشولد - حياة**»، موضوع الأسرى الأمريكيين الذين احتجزتهم الصين بعد إسقاط طائرتهم 29B في الأراضي الصينية المجاورة لكوريا الشمالية يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٤، حيث كانت الطائرة تلقي بمنشورات دعائية، بينما مَنْ يقودون الطائرات هم من الطيارين ضمن قوات الأمم المتحدة. كما ألقي القبض على أربعة طيارين آخرين وكان الجميع يحاكمون في الصين كجواسيس وليس كأسرى حرب، كما تطلعت لذلك الولايات المتحدة وسعت لدى الأمم المتحدة للإفراج عنهم.

كان موقف أمريكا بالغ الصعوبة، ولذلك دعا زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ لفرض حصار بحري على الصين إذا لم تُفرج عن الطيارين، في الوقت الذي لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين؛ بل كانت علاقة عداء ضد نظام ماو تسي تونج في الصين، الذي قلب الموازين الدولية في شرقي آسيا، ومن ثم أصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الغربية على معاقبة الصين الشيوعية برفض الاعتراف بها، ورفض حصولها على مقعد في الأمم المتحدة، والإصرار على أن تُمثل الصين الوطنية أي فرموزا الصين في المنظمة الدولية، ومن ثم استبعدت أمريكا بقوتها وبمساندة حلفائها وحق الفيتو في مجلس الأمن تمثيل أكبر دولة في عدد السكان في العالم آنذاك، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن والتلاعب بالإجراءات في الجمعية العامة، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٧١ حين تغيَّرت الموازين في المنظمة الدولية بعد تحرّر العديد

من الدول الإفريقية والآسيوية وانضمامها للمنظمة، وبروز حركة عدم الانحياز، وحدوث تغير في العلاقات الأمريكية السوفيتية، مما أدى إلى تبني استراتيجية أمريكية جديدة بالتقارب مع الصين، كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفييتي، واضطلع بهذه المهمة هنري كيسنجر في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، الذي كان معاديًا للشيوعية، لكنه اضطلع بدور المبادر في الانفتاح على الصين، وكان ذلك بمثابة الصعود إلى القمر، على حد ما ردَّده بعض الكتاب آنذاك.

المهم هنا أن الولايات المتحدة طلبت من همرشولد بذل مساعيه مع الصين الشعبية، التي هي ليست عضوًا في المنظمة الدولية، بل محرومة من تلك العضوية ومن اعتراف معظم الدول الغربية بها، وأن يعمل على الإفراج عن الأسرى الأمريكيين، ولم تكن تلك مهمة سهلة، بل بالغة الصعوبة كونها تتوسط بين طرفين كل منهما مُعاد للآخر، وأحدهما يشعر بالظلم البيّن من موقف المنظمة الدولية، وقد ساعدت الجمعية العامة في مساعي الأمين العام تجاوبًا مع الهدف الأمريكي لإصدار قرارا في ١٠ ديسمبر ١٩٥٤، يدعو الصين إلى الإفراج عن الأسرى، ويرفض وصفهم بالتجسس، ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة لبذل مساعيه في ذلك. وقد تمثلت عبقرية همرشولد وإبداعه في أمور أربعة:

- التفكير خارج الصندوق أو الأُطر المعتادة. فقد كان يمكنه الذهاب إلى الصين ومطالبتها بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأخيرة ترفض الاعتراف بها، ومن ثم يصل إلى طريق مسدود. لكنه اتخذ موقفًا يبتعد به عن قرار الجمعية العامة، وذلك من خلال التوصل إلى ما أصبح يطلق عليه «صيغة بكين» Peking Formula بأن يذهب بصفته الشخصية، ويتحدث مع الجانب الصيني بهذه الصفة، بموجب صلاحياته وفقًا للمادة (٩٨) من الميثاق، ولا يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مباحثاته مع «شوان لاي» تجنبًا للحرج لدي أيٍّ من الطرفين.
- البحث عن الشخصية في القيادة الصينية التي يمكنه التفاهم معها، وكان ذلك هو «شوان لاي»، رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك (١٨٩٨-١٩٧٦)، الذي تعلَّم في فرنسا ويجيد اللغة الفرنسية، وهو أكثر انفتاحًا وتفهمًا للمواقف وللسياسة الدولية، وكان المسؤول الأول عن السياسة

الخارجية لبلاده، والشخصية الثانية بعد الزعيم ماو تسي تونج، المعتمد في فكره ومواقفه على المفهوم الإيديولوجي، والذي لم يسافر ويتعلّم في الخارج مثل شوان لاي، ولهذا كان من الصعب التفاهم معه حينئذ. وكان تركيز الأمين العام همرشولد على أن يتحدث من منطلق البحث عن السلام والأمن الدوليين، وليس بناءً على قرار أو توجهات أو سياسة خاصة سوى ضميره الذي يدعوه إلى العمل من أجل تحقيق السلام والأمن في العالم، وتأكيده أنه يدرك شواغل الصين واهتماماتها، والأخيرة تعرف طبيعة العلاقات الدولية. وكانت هذه الصيغة هي التي تم التوافق الضمني عليها بين الطرفين.

- استخدام مبدأ الصبر والنّفس الطويل، فقد أدرك همرشولد أن زيارة واحدة للصين لن تحلّ تلك القضية الحساسة والصعبة والبالغة الأهمية لكلا الطرفين: الولايات المتحدة والصين، وأن الأمر يحتاج إلى الصبر والبُعد عن الإعلام، واستخدام ما يمكن أن نطلق عليه الذكاء الدبلوماسي والقانوني؛ أي التحاور مع الجانب الصيني، الذي استخدم بدوره ما يمكن أن نطلق عليه أسلوب التواصل والتثقيف السياسي والحضاري، فرُتّب برنامج زيارة همرشولد للصين لتكون الاجتماعات في آخر النهار، ويكون التعرف إلى الصين وزيارة معالمها في أول النهار، وهكذا يسير التعرف إلى الدولة ومعالمها وحضارتها جنبًا إلى جنب مع التفاوض والبحث عن توافق يحقق مصلحة الطرفين. واستمرت الزيارة عدة أيام، من ٥-١٠ يناير١٩٥٥، وعاد همرشولد من زيارته ولديه معرفة أعمق بالصين ومصالحها وطموحها، ولديه صداقة جديدة مع شوان لاي، وتفهم مشترك، لكن دون تحقيق سريع للهدف بالإفراج عن الأسرى المعتقلين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لجأ همرشولد للصين من ناحية، والابتعاد عن الضجة الإعلامية من ناحية أخرى. وهكذا قامت دبلوماسية همرشولد في أول مهمة كبرى له اعتبرت بالغة الخطورة والحساسية، لوجود هوة ثقافية بين الصين والغرب، وهوة سياسية بين مواقف الطرفين، وهوة عميقة من انعدام الثقة بين الصين والأمم المتحدة، ومن هنا كان التركيز على بناء جسور التواصل، وليس تحقيق الهدف المنشود لصعوبة تحقّقه في زيارة واحدة، خاصة أن جون فوستر

دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، في ذلك الوقت، كان له موقف متشدد وغير لائق ضد شوان لاي؛ إذ رفض مصافحته في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ الخاص بالهند الصينية.

- اعتمد همرشولد على **مبدأ التشاور مع أصدقائه وزملائه من الأكاديميين والمثقفين** في السويد، فضلاً عن التشاور مع كبار معاونيه في المنظمة الدولية، وأخيرًا الالتجاء لما يؤمن به من أقوال وردت في التوراة، خاصة في سفر «المزامير»؛ إذ إن همرشولد كان مسيحيًا معتدلاً ومتفتحًا، وفي الوقت نفسه يحترم أقوال التوراة ويهتدي بها في تصرفات كثيرة له، ومن ذلك قول التوراة «إن الله تحدث مرة ومرتين، وإن القوة ملك الله»، «وإن الله هو الرحيم، ويكافئ كل إنسان على عمله»، «وإنه إذا كان لدى المرء إيمان بالله فلا يجب أن يتردد» (المزمور ٦٢). باختصار فإن موقف همرشولد اعتمد على ما يمكن أن نسميه «المغامرة الإيمانية» وفقًا للقول المشهور «إنه لو كانت لدى الإنسان أجنحة وطار بها في السماء، أو غاص بها في أعماق البحار، فإن يد الله ستقوده وتحميه وتحفظه»، وهذا دليل على الربط بين الإيمان بالعناية والرعاية من الله، وبين العمل الجاد. ولهذا حرص همرشولد على التعرف إلى شخصية شوان لاي وفكره ومنهجه في التعامل، وعلى الصين وثقافتها، وذلك قبل قيامه بالمهمة، أي في مرحلة الإعداد لذلك طوال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥٤، كما توقَّع أن شوان لاي فعل الشيء نفسه بدراسة شخصية همرشولد. وهذا أحد مفاتيح الدبلوماسية القائمة على علم النفس السياسي في التعامل بين قادة الدول أو في عملية التفاوض ودراسة كل طرف لشخصية الأطراف المتفاوضة.

٧- الرحلة إلى الصين ودراسة الشخصيات المشاركة في التفاوض

يحلِّل المؤلِّف البروفسور ليبسي Libsey شخصية كل من شوان لاي وماو تسي تونج، فيشير إلى أن من أفضل المؤلفات عن شوان لاي وحياته ما كتبه الباحث الصيني قاو وين تشيان

.Gao Wenqian, "Zhou Enlai : The Last Perfect Revolutionary", 2007

- «**شوان لاي آخر ثوري كامل**». وكان شوان لاي يتيمًا وينتمي لأسرة امتدت لأجيال تقدِّم المثقفين والموظفين للدولة، وتلقى تعليمه في الصين، وتأثر بالقيم وبالفكر الكونفوشي، وكذلك بالولاء للثورة وعمق الفكر طوال الحرب الأهلية، وسافر كثيرًا، وتعلَّم في اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وانضم إلى الحزب الشيوعي في عام ١٩٢٢ عندما كان في أوروبا مع زملاء له من الطلاب. وعاد إلى الصين عام ١٩٢٤ حيث انغمس في العمل السياسي والشؤون العسكرية. وهذا بخلاف شخصية ماو تسي تونج (١٨٩٣-١٩٧٦)، الذي التقى مع شوان لاي لأول مرة في عام ١٩٢٦، والذي كان شخصية مختلفة تمامًا عنه، فهو من أصل ريفي وذكي، ولديه حسّ قائد عسكري، وليس رجل دولة Statesman، فهو ثوري حتى النخاع، وضدّ كونفوشيوس وفكره؛ بل عمل على حرق الماضي سواء أكان متمثلاً في مؤلَّفات فلسفية أوفكرية، أو في هدم معابد العقائد المختلفة وتدمير النظام الاجتماعي. ورغم هذا فإن ماو تسي تونج نفسه استفاد من تراث الصين الفكري في موضوعات ثلاثة:

الأول: فكر الاستراتيجي الصيني المشهور صون تزو Sun Tzu كما تجلّى ذلك في الكتابات العسكرية لماو تسي تونج.

والثاني: فكر المدرسة القانونية Legalist School الداعية للانضباط الشديد من خلال استخدام القوة لفرض القانون.

والثالث: الاعتماد على الفلاحين وليس العمال كأداة للثورة.

وقد شكّل الاثنان (ماو تسي تونج وشوان لاي) شراكة سياسية استمرت نصف قرن، رغم ما طرأ عليها من توترات وحوادث وحظوظ عاثرة. ففي بداية تعاملهما كان شوان لاي في موقف أقوى من ماو تسي تونج في الحزب الشيوعي الصيني؛ بل وقدم له الحماية عندما كان يُنظر للأخير بأنه من خارج قيادة الحزب، وغير موثوق به، وخارج عن الاستراتيجية المتفق عليها ببعض أفكاره، لكن شوان لاي كان معترفًا ومدركًا ومقدرًا لتفوق ماو تسي تونج في الشؤون العسكرية، ولذلك سعى إلى وضعه في دائرة مركز العمل الحزبي، وليس في هامش النشاط الحزبي.

لكن للأسف فإن كون شوان لاي كانت له اليد العليا آنذاك، ظل هذا الأمر في ذاكرة ماو تسي تونج من منظور سلبي، ولم يتسامح فيه، وفقًا لما ذكره قاو وين تشيان Gao Wenqian. وعلى العموم فإن شوان لاي، بعد ذلك، وضع نفسه تحت سيطرة ماو تسي تونج، وعمل بإنكار ذاته، وبطريقة مستترة للحفاظ على النظام، وحماية الشخصيات الحزبية الجيدة من الغضب القاتل والمدمر من قبل ماو تسي تونج. وكان الأخير غيورًا من شوان لاي ولم يثق فيه ثقة كاملة، وإن شعر بضرورة وجوده إلى جانبه، وأنه لا يستطيع الاستغناء عنه.

أما شوان لاي فقد أدرك خطورة سياسة ماو تسي تونج المدمّرة ضد الدولة، وغضبه وانتقامه من الشخصيات التي تصوّرها مُنافسة له من زملائه. ويذكر قاو Gao حكمة صينية كانت تعبر عن تفسير سلوك شوان لاي مع ماو تسي تونج، وهي «أنه حتى لو كان الامبراطور على خطأ، فإن الوزير يجب أن يدين له بالولاء دائمًا». و لقد كان شوان لاي صاحب رؤية في التنمية الوطنية السلمية، لكنه كان يخدم سيدًا عنيفًا، لذلك ظل يتجنّب غضب ماو تسي تونج، وكان عليه أن يتوافق ويهدئ من نفسه ويضبط انفعالاته مرارًا وتكرارًا، حتى أنه مات مصابًا بسرطان المثانة، ورفض ماو تسي تونج علاجه كما رفض حضور جنازته. وعاش شوان لاي متحسرًا على رفاق له، لم يستطع أن يحميهم أوربما خذلهم أو خانهم أحيانًا. لكن كان من آخر أعمال شوان لاي البالغة الأهمية في تاريخ الصين وتطورها المستقبلي، دعمه لوضع دنج سياو بنج، الذي قاد البلاد بعيدًا عن الفوضى وعدم الاستقرار، إلى إرساء الاستقرار والتنمية الاقتصادية بعد وفاة ماو تسي تونج، وحقق المعجزة التنموية الصينية الحديثة.

٨- همرشولد وشوان لاي ومنهج للتفاوض بصيغة بكين

اصطحب همرشولد معه وفدًا صغيرًا إلى بكين في ٥ يناير ١٩٥٥، وهم مساعده الخاص، ومسؤول الإعلام، وسكرتيره، وحارس، وخبير بريطاني في القانون الدولي، ومترجم سويدي يجيد اللغة الصينية. وحرص همرشولد على أن تكون المفاوضات هادئة وخاصة، وما نُشر عن المفاوضات بعد ذلك أُخذ من مفكرة كتبها همرشولد كعادته في الحرص على تسجيل النقاط المهمة. واتسمت المفاوضات بالوضوح في كشف أوراق اللعبة من رجلين بالغي الذكاء، ولديهما قدرة على الملاحظة الدقيقة، وكانت الأوراق التفاوضية في يد كل منهما مختلفة

عن الآخر. فالصين لديها الرهائن، والكبرياء المرتبط بنظام جديد لديه برنامج ثوري. أما همرشولد فلديه الكثير من التمنيات الطيبة من شعوب العالم ومكانته الدولية، وكذلك قدرته على التأثير على الرأي العام، بحكم منصبه ومنهجه في التواصل، وقد أكد همرشولد منذ البداية، أنه حضر للصين بموجب التزامه كأمين عام للعمل من أجل تخفيف التوتر الدولي، وليس بناءً على تعليمات من الجمعية العامة، وهذا ما أصبح يعرف بصيغة بكين Peking Formula، وهي الصيغة التي وجدها شوان كافية واتفق الطرفان على بحث وقائع وملابسات أسر الطيارين ومعاملتهم كجواسيس. ولكن لم يجد أي من الطرفين أرضية مشتركة؛ إذ إن المحكمة الصينية فسرت وجود أجهزة اتصال مع الطيارين بأنها للتجسس، بينما همرشولد قد أكد أن الأجهزة والمعدات عادية في كثير من الطائرات، بما في ذلك الطائرة التي حملته إلى بكين. في حين أكد شوان لاي بأن الطيارين، للطائرة B-29، من بينهم عملاء مدربين. فأكد همرشولد أن هذا طبيعي لأن الطائرة تحلق في منطقة لا تعرفها، ولذلك استخدمت طيارًا خاصًا لديه خبرة طويلة، وعرض همرشولد القضية في إطار القانون الدولي وما يتعلق بمعاملة أسرى الطيران كأسرى حرب. في حين تمسك شوان لاي بقرار المحكمة الصينية التي قضت بأنهم جواسيس. ومن ناحيته كرر همرشولد الحديث عن القانون الدولي وتخفيف التوتر الدولي وبناء الثقة بروح العدالة والإنصاف التي يمليها الضمير.

وفي النهاية لخص شوان لاي نتائج المباحثات بأنها أثبتت بأن هناك مستويين من النقاش: أولهما الاختلاف الكامل بالنسبة للوقائع، والثاني وجود رغبة من حيث المبدأ بالنسبة لضرورة التوصل إلى توافق ولو في إطار لفتةإنسانية. كما أكد شوان لاي أن النتيجة المهمة هي التركيز على تخفيف التوتر، وهذا يمكن أن يؤدي إلى الإفراج عن الأسرى بدلاً من أية شروط أخرى، ولقد كان هذا التأكيد مهمًا بالنسبة ل همرشولد بإظهار أنه لم يحضر إلى الصين من دون فائدة، أي أن زيارته للصين كانت إيجابية في فتح نافذة للدبلوماسية في الحائط المسدود في علاقات الطرفين ومنهج تعاملهما السابق مع القضايا المتشابكة والمعقدة.

أكد همرشولد بأنه سيحمل معه إلى نيويورك القضايا الأخرى التي تهمّ الصين، وإن كان ذلك ليس من مهمته الراهنة، وأنه بالنسبة لهذه القضايا

سيحرص على الاستماع فقط، أو التعليق بصفة عامة، لأنه ليس في مقدوره الإجابة نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، وأعرب عن اقتناعه بأن حكومة الصين التي تمثل ربع سكان العالم يجب أن تكون عضوًا في الأمم المتحدة، وإن أشار إلى أن ذلك سوف يستغرق وقتًا (تحقَّق استعادة الصين لمقعدها في عام ١٩٧١. وكان شوان لاي ما زال حيًا في ذلك الوقت ويمارس نشاطه، في حين لم يقدر لـ همرشولد أن يكون حيًا)، وبالنسبة لضمان الولايات المتحدة لأمن تايوان، فقد أشار شوان لاي بدهاء شديد إلى أن حكومته لم ترد بالمثل على الولايات المتحدة وتعلن ضمانها لأمن هاواي، وعقَّب همرشولد على المشاكل المعقدة بين الصين والغرب قائلاً إنها مأساة من الأخطاء Tragedy of errors مثل عقدة الأوبرا الصينية Chinese Opera التي شاهدها في الليلة السابقة، حيث كان رجلان يتحاربان في الظلام، وكل منهما كان يعتقد أنه مُهدَّد من الآخر.

وقد صدر عن المفاوضات بيان عام يشير إلى الطيارين دون توصيف، لكن الجملة الأخيرة في البيان حملت وعدًا غامضًا بقولها «إننا شعرنا بأن المحادثات كانت مفيدة، ونأمل أن نتمكَّن من الاستمرار في الاتصال والتواصل الذي تحقق في هذه الاجتماعات». وقد أخذت لهما صورة فوتوغرافية وهما واقفان جنبًا إلى جنب، مع ميل نحو الآخر، بابتسامة تكاد تكون متشابهة، وأمسك كل منهما بيد الآخر وفقًا للتقاليد الصينية، وهو ما أدى إلى العبارة التي أصبحت عنوانًا لهذا الفصل في كتاب المؤلف Libsey «بأن هذا هو الصيني بعيون زرقاء». وأعرب الطرفان عن التطلع لمتابعة الاتصال، وأن المباحثات خلقت تفاهمًا جيدًا بينهما Good Chemistry، كما أنها أتاحت ل همرشولد أن يتعرف على الثقافة السياسية القديمة في الصين، التي يكن لها الإعجاب والتقدير، كما وجد في شوان لاي شخصية ماهرة ومتمرسة.

وفي عام ١٩٥٧ كتب همرشولد لصديقه عزرا باوند Ezra Pound الذي ترجم عدة كتب كلاسيكية عن «الفلسفة السياسية الصينية» قائلاً «إنه ربما يسعده أن يسمع أن كتابه عن كونفوشيوس المعنون (المحور الذي لا يتذبذب Unwobbling Pivot) هو اكثر الكتب التي رجعتُ - أي همرشولد - إليها مرارًا في السنوات الأخيرة، عندما كان معظم صانعي السياسات متذبذبين كثيرًا، وهذا يختلف عن كونفوشيوس وتلاميذه».

لم يلتق شوان لاي وهمرشولد مرة ثانية، وإن ظلّا على تواصل من حين لآخر طوال الشهور الثمانية التالية، عندما تلقى همرشولد هدية عيد ميلاده في ٢٩ يوليو ١٩٥٥ برسالة من شوان لاي عن طريق السفير الصيني بالإفراج عن الطيارين؛ مؤكدًا فيها أن هذا المعنى (أي أنها هدية عيد ميلاد همرشولد)، وأن القرار ليس تحت أي تأثير أو اعتبار آخر. وأكد همرشولد في مؤتمره الصحفي عقب عودته من الزيارة الحاجة إلى ضبط النفس، وأنه يعتقد بأن الأسرى سيُفرج عنهم، رغم أنه كان متحفظًا مع تأكيده بأنه دائمًا متفائل، ومكررًا فكرته عن سياسة الباب المفتوح مع الحفاظ على ضبط النفس ومداومة الاتصال بين الطرفين، وحرص على ضرورة عدم إحداث أي ضرر بما أسماه «بالنبات الغض» The Tender Plant بسبب العواصف وانتهج سياسة الدبلوماسية الحذرة، في الوقت الذي عبَّر الدبلوماسيون الأمريكيون عن تفاؤلهم، بينما عبَّر زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، بأن مهمة همرشولد كانت فاشلة، في حين ذكر وزير الخارجية جون فوستر دالاس بأن بلاده ستقف جانبًا، وستترك الأمم المتحدة لكي تعمل على حل المشكلة، لكنها لن تستطيع أن تظل كذلك إلى الأبد. وتجاهل هنري كابوت لوج Lodge المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة، وجون فوستر دالاس Dulles، نصيحة همرشولد بأن تقدم الولايات المتحدة لفتة إنسانية من خلال السماح لأهالي الطيارين بزيارتهم، وكان لديه إحساس، بأنه لو حدث ذلك فربما يعودون بالطيارين، لكن أمريكا رفضت مثل هذه الزيارة باعتبارها إهانة.

٩ - دبلوماسية همرشولد الهادئة بين الصين والولايات المتحدة

كانت العلاقات الأمريكية مع الصين الشيوعية سيئة، وعندما قامت الأخيرة بإطلاق عدة صواريخ على جزيرتي كيموى وماتسو، فإن الولايات المتحدة عقدت اتفاق دفاع متبادل مع تايوان. ولقد كانت زيارة همرشولد للصين بالغة الأهمية، إذ كانت تشهد بأن التاريخ في طور الصنع History In The Making، وأن الزيارة للصين تمت بطريقة فريدة ليس فقط في تاريخ الدبلوماسية بل وأيضًا كتجربة إنسانية. وقد كتب همرشولد رسالة إلى صديقه مدير المكتبة الوطنية السويدية ذكر فيها بعض إنطباعاته، ومنها: «أن التعامل مع شوان لاي وخبرته مع العالم الخارجي ترك انطباعًا عميقًا في نفسه. وأنه يتمنى لو كان صانعو السياسة في الدول الغربية لديهم واقعية مثله، أي مثل شوان لاي»، وهي

الواقعية التي من المفترض أن تكون لديهم في الغرب والتي بنوا سياساتهم على أساسها. وأضاف أنه ناقش مع شوان لاي ليس فقط موضوع الطيارين، بل أوضاع الصين ودورها في آسيا، وأنه لمن المؤسف أن أقول «إن شوان لاي أثبت أن لديه عقلاً فائق التميز والسمو عن جميع من تعامل - أي همرشولد - معهم أو قابلهم من السياسيين». واستطرد همرشولد «بأنه ذكر لأحد الأمريكيين بأن شوان لاي لذكائه المفرط، هو أكثر خطورة مما يتصوره الغرب، لأنه أفضل مما يتصوره الغرب». وقد وصف همرشولد، شوان لاي بأنه رجل لديه عقل من الصلب، والدماء في يديه، وانضباط شديد، وابتسامة دافئة جدًا.

وفي إبريل ١٩٥٥ ألمح همرشولد في مؤتمر صحفي إلى موضوع الطيارين بعد ان استجابت الولايات المتحدة لطلب شوان لاي عبر همرشولد بالسماح لعدد ٧٦ طالبًا صينيًا بالعودة إلى الصين، لكنه رفض الربط بين الأمرين في ردوده على الصحفيين. وقد تعرض شوان لاي لمحاولة اغتيال بإسقاط طائرته، لكنه علم بالمؤامرة ولم يسافر في تلك الطائرة. وقد تحطمت الطائرة واتهمت الصين تشانج كاي تشيك رئيس حزب الكومنتانج الذي فر بعد الحرب الأهلية ١٩٤٥-١٩٤٩ وأقام حكومته في إقليم فرموزا باسم حكومة جمهورية الصين، كما اتهمت الصين أيضًا الولايات المتحدة في الحادث.

استمر همرشولد في اتصالاته مع الصين في أواخر أبريل ١٩٥٥ بالاجتماع مع السفير الصيني في استوكهولم، حيث وجد الحديث مشجعًا، لكنه ظل حذرًا، كما قام السفير السويدي في بكين بالاجتماع مع شوان لاي، وفعل الشيء نفسه الدبلوماسي الهندي المخضرم V.K.Krishna Menon، ولم يكن همرشولد سعيدًا بتدخل السفير السويدي، ولا بتدخل الدبلوماسي الهندي حتى لا يفسدا دبلوماسيته الهادئة. وفي ٢٩ مايو تم الإفراج عن الطيارين الأمريكيين الأربعة الذين كانت فرصتهم أفضل من الآخرين، حيث إن توصيف حالتهم منذ البداية كان أنهم أسرى حرب؛ بخلاف الآخرين (١١ طيارًا أسيرًا) الذين اتهموا بالتجسس، وادعى مينون أن الإفراج عن الأربعة كان نجاحًا للدبلوماسية الهندية، ولم يكن همرشولد سعيدًا بتصريحات السفير كريشنا مينون، لكنه لم ينتقده علانية، ذلك لأن مينون كان طموحا للغاية، وعمل رئيسًا لوفد الهند لدى الأمم المتحدة في الوقت نفسه الذي كان وزيرا للدفاع في الهند من (١٩٥٧-١٩٦٢)؛ بل

إن الأخت القوية لنهرو وهي السيدة فيجايا لاكشمي باندیت Vijaya Lakshmi Pandit التي عملت رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت تتهكم دائمًا على مينون وتتهمه بالطموح الزائد عن الحدّ، والذي يحاول أن يخفيه بمسحة من التواضع المصطنع.

وفي الذكرى الخمسين لميلاد همرشولد في ٢٩ يوليو ١٩٥٥ استفسرت السفارة الصينية عما يرغب أن تكون هدية عيد ميلاده. وقد كان المناخ بين الصين والولايات المتحدة قد طرأ عليه بعض الدفء برفع مستوى اللقاءات بينهما في جنيف إلى مستوى السفراء اعتبارا من ٢٥ يوليو ١٩٥٥. وأخيرًا وصلت هدية عيد ميلاد ل همرشولد في أثناء وجوده في منزله الريفي بالسويد من الصين بالإفراج عن الطيارين الأحد عشر، وأرسل شوان لاي رسالة إلى همرشولد يبلغه بذلك قبل الإعلان عن الإفراج. لكن الرسالة وصلت إليه بعد الإعلان عن ذلك لاعتبارات لوجستية ما بين بكين واستوكهولم وجنيف، ورغم هذا فقد كان همرشولد حريصًا على عدم المبالغة في إبراز دوره، أو دور الأمم المتحدة، بيد أنه عبَّر عن الشكر للجميع، ذلك أن كثيرًا من المسؤولين من دول العالم ورجال الإعلام عبّروا عن تقديرهم له وإعجابهم بدوره وجهوده، وشكرهم له، وقد شعر همرشولد بالرضا عما تحقق وبنجاح دبلوماسيته الهادئة، وسجل ذلك في مذكراته، وقال في تلك المذكرات موضحًا مشاعره «إن الله تحدث إلى بني الإنسان في آيات عديدة مبرزًا اتسامهم بالغرور، وأنهم ينخدعون بما يحققون، ونصحهم بألا يتركوا أنفسهم فريسة للغرور أو الكبرياء».

١٠- دبلوماسية غالي في الأمم المتحدة بين المبادئ و الواقعية السياسية

كانت بصمات الأمين العام المصري العربي الأفريقي الدكتور بطرس بطرس غالي، واضحة في الأمم المتحدة، فأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة القاهرة، ونائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الخارجية، الذي تولى منصب الأمين العام السادس (١٩٩٢- ١٩٩٦) واستمر في منصبه لفترة واحدة فقط، عملت السياسة الأمريكية والقوى الصهيونية في الولايات المتحدة للحيلولة دون التجديد المعتاد له أمينًا عامًا للأمم المتحدة، وذلك لاعتبارات ثلاثة نسردها بالترتيب من حيث مدى تأثيرها وأهميتها من وجهة نظري، وكالآتي:

الأول: إصرار الأمين العام على نشر تقرير الأمم المتحدة حول القصف الإسرائيلي لمركز قيادة فيجي التابع لليونيفيل في قرية قانا بلبنان إثر لجوء بعض المدنيين إليه، هربًا من عملية عناقيد الغضب التي شنتها إسرائيل على جنوب لبنان في ١٨ إبريل ١٩٩٦، وفشل التصويت على مشروع قرار في مجلس الأمن بإدانة إسرائيل لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، رغم كل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والغربية التي مورست ضده لعدم نشر التقرير، الذي يدين انتهاكات إسرائيل وقصفها لموقع قوات الأمم المتحدة مما أسفر عن قتل المدنيين الذين لجأوا إليه، وهو ما يعد عملاً مجرمًا وفقًا للقانون الدولي ومن جرائم إبادة الجنس وجرائم الحرب.

وإنني بوصفي تلميذًا للدكتور بطرس غالي ودبلوماسيًا في وفد مصر بالأمم المتحدة، حيث كنت نائبًا لرئيس الوفد، قمت مع المندوب الدائم الدكتور نبيل العربي بدور مهم في اللوبي والتأثير على الدول المختلفة للموافقة على المرشح المصري. ولذا فإنني أشعر بالفخر للدورالذي قمت به آنذاك، كما أشعر بالفخر لمواقف بطرس غالي إبان توليه منصبه أمينًا عامًا للأمم المتحدة. ومع هذا فقد ظُلم من قبل القوة الدولية صاحبة حق النقض (الفيتو) لعدم انصياعه لإملاءاتها، وبصفته أستاذًا للقانون الدولي والعلاقات الدولية كان تمسّكه بالموقف المبدئي بمثابة تاج على رأسه، رغم ما تركه ذلك على نفسيته من مرارة تجاه الموقف الأمريكي الذي لا يتماشى مع مبادئ الحق والعدالة الدولية بصفة الولايات المتحدة دولة كبرى وعضوًا دائمًا في مجلس الأمن.

الثاني: رفضه الخضوع للإملاءات الغربية عامة والبريطانية خاصة منذ بداية تسلّمه مهامه، وقد قال كلمة مشهورة كان يستخدمها الإنجليز في القرن الثامن عشر تعني «عبيد الأرض» Serf موضحًا أنه ليس عبدًا لأي إقطاعي من العصور الوسطى، وكانت الإشارة واضحة وزاد ذلك من حساسية البريطانيين ضدّه، وهم الذين لم يصوتوا له في الانتخاب في المرة الأولى، وإن أيدوه في المرة الثانية، وكانت نتيجة التصويت في مجلس الأمن ١٤ ضد واحد.

الثالث: تمسكه بالموقف الأفريقي ودفاعه عن الدول الأفريقية جنوبي الصحراء بوجه خاص، وما تعرضت له شعوبها من مذابح، داعيًا الدول الغربية إلى عدم الكيل بمكيالين في تعاملهم مع القضايا، وكان هذا مرتبطًا بأحداث

البوسنة، حيث تعرض بطرس غالي للنقد من الدول الإسلامية في تلك القضية عندما عملت أوروبا على وقف المجازر والقتال في البوسنة، بينما تجاهلت ما كان يحدث في رواندا أو الصومال. وفسَّر بطرس غالي ذلك الموقف بأنه لكون البوسنة على حدود أوروبا بخلاف المجازر التي تحدث في أفريقيا التي هي بعيدة عن حدود أوروبا ولا تمثل تهديدًا مباشرًا لها، ولهذا اتهمته بعض الدول الإسلامية أنه يهتم بأفريقيا ويتجاهل المذابح ضد المسلمين في البوسنة.

ومن ناحية أخرى، فإن أبرز البصمات ذات البعد السياسي والتاريخي هي قيام بطرس غالي بصفته أمينًا عامًا للأمم المتحدة بتقديم وثيقتين مهمتين في تاريخ الدبلوماسية الدولية، وهي أجندة السلام، وأجندة التنمية، ويطلق أحيانًا عليهما مصطلح «خطة السلام» و«خطة التنمية»، ولكل من الوثيقين ملحق إضافي، كما طرح بطرس غالي مسألة التمويل التطوعي من الشركات والأفراد للأمم المتحدة، لسداد العجز وخاصة عند قيامها بمهامها في حفظ السلام أو التنمية، كما طرح أفكاراً تتعلق ببناء السلام وحفظ السلام، وهذا يعد تطويرًا على ما سبق أن فعله همرشولد في أزمة السويس ١٩٥٦ وأزمة الكونغو ١٩٦١، بحيث أن الأمم المتحدة تحولت في فترة توليه منصبه إلى ما أصبح يطلق عليه قوة فوق سيادة الدول، لكثرة عمليات حفظ السلام في مختلف القارات، ولم تساعده القوى الكبرى في تحمُّل تكاليف كثير من تلك العمليات، إذ لم تؤيد الولايات المتحدة بعضها، ومن ثم رفضت المشاركة في التكاليف، في حين رفض الاتحاد السوفييتي المشاركة في التمويل بدعوى أن هذه العمليات نتيجة السياسات والتدخلات الغربية في الدول النامية، ومن ثم عليها أن تتحمل هذه التكاليف لأنها خلقت تلك المشاكل.

١١ - نظرة مقارنة بين داج همرشولد وبطرس غالي

تفيد النظرة المقارنة بين الشخصيات في بيان أوجه التشابه وجوانب الاختلاف بين الأشخاص موضع المقارنة، سواء في البُعد الشخصي أو البُعد العملي من حيث أداء كل منهما لعمله، وطريقته في الأداء، إلى أن درجة التشابه بين همرشولد وغالي أكثر من أوجه الاختلاف، وذلك ما لمسته أيضًا من متابعتي الشخصية لكليهما. ونبدأ فيما يلي بجوانب الاختلاف، ثم بعد ذلك نعرض لأوجه التشابه:

أولاً: جوانب الاختلاف

يمكن رصد عدد من أوجه الاختلاف بين داج همرشولد وبطرس غالي، ومنها :

١- اختلاف البيئة التي نشأ فيها كل منهما. ف همرشولد نشأ في بيئة اسكندنافية، وهي السويد حيث مفهوم الحياد التقليدي، وحيث الرفاهية الاقتصادية، وحيث النظام السياسي الديمقراطي، بينما نشأ بطرس غالي في بيئة مصرية عربية قبطية إسلامية. أي أن كل واحد منهما نشأ في تراث ثقافي واجتماعي وسياسي مختلف.

٢- أن بطرس غالي قبطي مسيحي غير متزمت دينيًا بحكم انتمائه لأسرة برجوازية مصرية عاشت في بيئة إسلامية، ومن ثم كان عليه أن يتعايش مع البيئة من ناحية، وأن يثبت تميزه وتفوقه من ناحية أخرى. ومن هنا جاءت دراسته في فرنسا، وفي أبرز مجالين من مجالات التفوق العلمي هما الحقوق والعلوم السياسية، وكانا هما علوم العصر، وبالأحرى علوم السياسة في ذلك العصر، خاصة أن جدّه بطرس غالي كان قاضيًا ورئيسًا للوزراء، ومن ثم نشأ ولديه طموح معين ربما مُعلن أو غير مُعلن أن يكون على غرار جدّه، وتم تأهيله علميًا واجتماعيًا لذلك، لكن الظروف السياسية في أوائل القرن العشرين اختلفت عن الظروف السياسية عند نشأته في أواخر العهد الملكي وأوائل عهد ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ وتحقُّق الجلاء، ومن ثم انتهى من الحياة المصرية الدور السياسي لبريطانيا واحتضانها للأقلية، أو بعبارة أكثر دقة استخدامها التلاعب بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة التي سعت إلى تولّي المناصب المهمة في الدولة، وقد غذت تلك التطورات نوعًا من الشكوك بين الطرفين نتيجة العدوان الثلاثي، وبرزت تلك الشكوك تجاه الأقليات بوجه خاص ومدى ارتباطها بوطنها أو ارتباطها بالخارج. وقد حامت كثير من الشكوك حول أسرة غالي، ولا ننسى أنه كان رئيسًا لمحكمة دنشواي التي حاكمت الفلاحين المصرين عام ١٩٠٤ وأدى ذلك إلى اغتياله.

٣- اختلاف ظروف بطرس غالي باعتباره سليل الأرستقراطية التي بدأ أفول نجمها مع تغير المناخ السياسي بعد ثورة ١٩٥٢. بينما كان همرشولد هو ابن المجتمع السويدي الذي عاش حالة الاستقرار ولم يعرف التمييز بين وجود أقلية وأغلبية من السكان.

٤- كانت لدى بطرس بطرس غالي قدرة فائقة على التأقلم، فظل أستاذًا جامعيًا متميزًا عن أقرانه، وساهم بفكره مع زملائه في إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكان هو من أبرز أساتذة العلوم السياسية وزميله الآخر الدكتور وهيب مسيحة، الذي كان بدوره من أبرز أساتذة الاقتصاد، وتلاقى الاثنان مع زملائهما في كل قسم من المسلمين المتطلعين إلى المناصب الوزارية التي حظي بها أساتذة الجامعات، أمثال لبيب شقير، ورفعت المحجوب، اللذان ارتبطا بدرجة أكبر بالنظام السياسي الجديد، في حين ظل بطرس غالي على مقربة وابتعاد متوازيين، فهو قريب في المجال الاستشاري وبعيد في مجال الوظيفة السياسية، إلى أن جاءته الفرصة بعد تولى أنور السادات السلطة، حيث تم تعيينه وزيرًا للدولة، وتصاعد نجمه بسرعة نتيجة الظروف المعروفة بمبادرة السادات. ولم يرفض كما أنه لم يتحمس أكثر من اللازم، وتعرض لبعض الانتقادات التي لمحت إلى تاريخ أسرته وعلاقاتها بالاستعمار، لكنه ابتعد عن أية ردود فعل على أية انتقادات أو الدخول في مجادلات، وكان ذلك عنصرًا إيجابيًا لمصلحته. ثم جاء نظام مبارك ليجعله أيضًا قريبًا أو بعيدًا، فقد تولى المنصب الوزاري وزير دولة للشؤون الخارجية ثم نائبًا لرئيس الوزراء، دون أن تتاح له الفرصة لأن يكون وزيرًا للخارجية .

وجّه بطرس غالي تركيزه واهتماماته في عدد من المجالات، أبرزها:

- المجال الأفريقي؛ إذ أصبح رجل أفريقيا الأول في مصر.
- مجال عدم الانحياز.
- مجال الفرانكفونية.

وقد حققت هذه المجالات طموحات بطرس غالي في توليه منصب أمين عام الأمم المتحدة، ثم أمين عام منظمة الفرانكفونية.

أما بالنسبة ل همرشولد فقد كان على عكس ذلك، هادئًا ، وإلى حد كبير دون الطموح الواضح لدى بطرس غالي، فلما وقع عليه الاختيار كان إلى حد ما بمثابة مفاجأة، رغم أنه انتقل من العمل الوظيفي في الدولة إلى الدبلوماسية، حيث عمل مندوبًا دائمًا لبلاده في الأمم المتحدة. فيما انتقل بطرس غالي من الأكاديمية إلى السياسة ثم إلى الأمم المتحدة.

٥- كانت استشارات بطرس غالي في مناصبه لزملائه وأصدقائه من الأكاديميين والدبلوماسيين الذين سبق أن تعرف عليهم خلال توليه مناصبه العديدة أو خلال سفرياته المتنوعة، أو من يتسمون بالهدوء في ردود أفعالهم أمثال الدكتور نبيل العربي، أو السياسيين القريبين من السلطة أمثال محمد حسنين هيكل، أو المفكرين أمثال محمد سيد أحمد. بينما ظلت استشارات همرشولد في إطاره الأكاديمي والفكري التقليدي.

ثانيًا: أوجه التشابه بين همرشولد وغالي

لا أعرف هل التقى بطرس غالي مع داج همرشولد أم لا ! لكن بالتأكيد إن بطرس غالي كانت له علاقات واسعة مع الأكاديميين الأوروبيين ومن بينهم السويديين، وأذكر أنه عندما زار النرويج في عام ١٩٧٧ للمشاركة في ندوة علمية - وكنت دبلوماسيًا بالسفارة آنذاك مع السفير المتميز جمال نجيب، الذي كان ينتمي لمدرسة الدكتور محمود فوزي أول وزير خارجية لمصر بعد ثورة ١٩٥٢- أقمت له حفل عشاء بمنزلي ودعوت له عددًا من الأكاديميين وكانوا يعرفونه، وكذلك كانت له علاقات بأساتذة جامعة أوبسالا بالسويد، خاصة أن بطرس غالي كان نشيطًا في المجالات الأكاديمية وفي حضور المؤتمرات والندوات العلمية الدولية، وهذا أتاح له حضورًا فكريًا وعلميًا متميزًا، وساعدته في ذلك شخصيته وثقافته وإتقانه للغات الأجنبية، وتشابه البيئة المصرية البرجوازية التي ينتمي إليها مع نظيرتها في الدول الأوربية آنذاك.

ومن هنا برزت أوجه التشابه بين شخصيتي همرشولد وغالي في أمور عدة منها:

الأول: حب كل منهما للحياة الجميلة والاستمتاع بملذاتها، وفي تاريخ همرشولد ملامح ذلك من خلال استمتاعه بمنزله الريفي في السويد، وغيره مما عرضه ليبسي Lipsey في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه. وفي تقديري إن همرشولد وغالي كانا ينظران إلى الاستمتاع بالحياة بأنه حالة من حالات الراحة التي تتيح التأمل والإبداع، وكلاهما كان ينظر لعمله أمينًا عامًا للأمم المتحدة بمنتهى الاهتمام والجدية والدقة، وإن كان يبدو عليهما أحيانًا غير ذلك (Lipsey,181).

الثاني: تفاني كل منهما في العمل المتواصل، ورغبة كل منهما في الإبداع والتعرف إلى الأفكار الجديدة، وأن هذه الأفكار تمثل تدفقًا بالنسبة لكل من همرشولد وغالي، وبتعبير روجر ليبسي مؤلف أحدث الكتب عن همرشولد He has a swam of ideas، أي أن الأفكار والآراء كانت تتدافع نحوه في آن كما لو كانت مثل سرب من النحل. وهذا أيضًا ينطبق على حالة بطرس غالي.

لقد قاد همرشولد مفاوضات السلام حول الهند الصينية في جنيف، إبريل- يوليو ١٩٥٤، وأمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار في الهند الصينية، وكان يتطلع إلى تسوية سياسية بين الكوريتين، لكن كما يبدو فإن الظروف لم تكن مواتية حينذاك، وانتظر، غير أن الأحداث تدافعت عليه، ثم لم يمهله القدر بعد ذلك.

الثالث: أن كلا الرجلين آمن بمبدأ «أن القتال لا نهاية له، وأن أي صراع لا بد أن ينتهي إلى عملية سلمية»، وتؤكد مرافقة بطرس غالي للرئيس الأسبق أنور السادات في زيارة القدس عام ١٩٧٧، وفي مباحثات كامب دافيد وغيرها، أن هذا هو منطقه بعد حروب عديدة غير حاسمة، وأيضًا نظرته إلى كيفية التعامل مع استمرار احتلال الأراضي المصرية والعربية والفلسطينية من جانب إسرائيل، التي تؤيدها بلا تردد وبكل قوة الولايات المتحدة؛ القطب الثاني في السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة، والقطب الأوحد بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وكتلته الاشتراكية.

والشيء نفسه كان يتطلَّع إليه همرشولد، فهو «رجل سياسي»، ولذلك قال همرشولد بلباقة ودهاء «إن السكرتير العام يلعب دورًا فريدًا، فهو مجرد سكرتير من ناحية، ومن ناحية أخرى أو بمعنى آخر فإنه بالضرورة أكثر من ذلك بكثير». وهذا تفسير واقعي وشجاع لنصوص مواد ميثاق الأمم المتحدة في المواد الخاصة بالأمين العام كما فهمها وقام بتنفيذها همرشولد.

ونقتبس من ليبسي ما نقله عن يوركاهارت Urquhart الذي كان مقربًا من همرشولد، ونقل عنه الكثير في مؤلَّفاته ومذكراته خاصة حول منهج عمله الدبلوماسي وإيمانه بالدبلوماسية الهادئة والحلول الجزئية. وهذا يتشابه أيضًا مع منهج عمل بطرس غالي إلى حدّ كبير، وإن كان هناك بعض الاختلاف، إذ كان بطرس غالي في بعض الأحيان يصرّ على موقفه بعناد غير مسبوق وغير تقليدي، كما حدث في نشر تقرير قانا.

لكن منهج همرشولد أكثر تشابهًا مع دبلوماسي وسياسي مصري محنّك هو الدكتور عصمت عبد المجيد، المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة لمدة طويلة، وأيضًا وزير ثم نائب رئيس الوزراء للخارجية لأكثر من سبع سنوات، والذي شارك في عملية السلام خاصة في مؤتمر مينا هاوس بالقاهرة، وهو أول لقاء دولي بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وكان هناك مقعد لفلسطين لكنها رفضت الحضور، وفرح الإسرائيليون كعادتهم بعدم مشاركة فلسطين لأن ذلك أنقذ موقفهم وأظهر الجانب الفلسطيني على أنه متعنت ويرفض السلام، في حين أظهر الإسرائيليين بالمرونة والرغبة في السلام. كما شارك عصمت عبد المجيد في عملية التفاوض والتحكيم لتسوية مشكلة الحدود المصرية الإسرائيلية المعروفة باسم طابا، وغيرها. ويتضح منهج عصمت عبد المجيد الهادئ والحذر في مذكراته المعنونة «**سنوات الانتصار وسنوات الانكسار**». أما مذكرات بطرس غالي المعنونة «**الرحلة إلى القدس**» فكانت أقرب إلى مذكرات عصمت عبد المجيد وأكثر ميلاً إلى الدبلوماسية الهادئة، على خلاف كتابه الثاني عن تجربته في الأمم المتحدة، فكان أكثر نقدًا للسياسة الأمريكية بوجه خاص والغربية بوجه عام، وربما كان ذلك رد فعل طبيعي لما لقيه من الولايات المتحدة وتعنتها ضدّه.

وعودة إلى همرشولد والمنهج الهادئ والجزئي، حيث يقول موضحًا ذلك:

"You see even a very small dent may lead to a rift, and a rift may lead to an opening and you may break in through the wall. The Interesting thing is this a dent which may lead to a rift? (See, Lipsey, "Hammarskjold: A life", University of Michigan Press, 2013, P 1.

الرابع: إن من ينظر إلى طبيعة همرشولد واهتماماته بالفكر والتعرف إلى مختلف الآراء يتصور أنه أفلاطون أو مفكر، وأحيانًا يتصوره كواعظ لترديده آيات من الكتاب المقدس، والحقيقة غير ذلك فهو دبلوماسي واقعي مع لمسة مثالية هي التي أودت بحياته. واعتقد أن من عايش بطرس غالي، أستاذًا ومسؤولاً وزاريًا وأمينًا عامًا للأمم المتحدة، ربما يشعر بالشيء نفسه، لكن من يعايشه في بعض جوانب حياته الخاصة في أوقات الراحة والاستمتاع، يعتقد أنه تربّى في الأحياء الشعبية بل إنه يستخدم أحيانا مفرداتها، وأحيانًا أخرى يعبر عن التربية المرفهة.

لقد عاش همرشولد تسيطر عليه مشكلتان رئيستان هما: الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ ومشكلة الشرق الأوسط التي عاش معها كل حياته ولم ينفك عنها.أما بطرس غالي فقد عاش تسيطر عليه مشكلتان أيضًا: أفريقيا؛ والشرق الأوسط، وظلت هاتان المشكلتان معه سواء عندما كان أستاذًا أكاديميًا أو وزيرًا، أو أمينًا عامًا للأمم المتحدة.

وهذا لا يعني عدم اهتمام همرشولد بأفريقيا، إذ إن أزمة الكونغو (١٩٦٠-١٩٦١) خير دليل على هذا الاهتمام. وبالمنطق نفسه، فإن اهتمام بطرس غالي بمشكلتين أو قضيتين لا يعني عدم اهتمامه بقضايا نزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، سواء في مصر أو في أفريقيا أو غيرها. ويتضح ذلك بالنسبة ل همرشولد من كتاب ليبسي في الفصلين الثامن والتاسع (١٦١-١٨٠)، (١٨١-٢٠٩). كما يتضح بالنسبة لبطرس غالي من كتاباته الأكاديمية ومن الأجندات التي قدمها (أجندة السلام وأجندة التنمية)، ومن مساهماته العديدة في فترة توليه منصبه أمينًا عامًا للأمم المتحدة، وانعكس ذلك كله في كتابه المعنون باللغة العربية «**بيت من زجاج**» عن تجربته أمينًا عامًا للأمم المتحدة، أما عنوان الكتاب باللغة الإنجليزية، فكان: "Unvanquished: A US-UN; Saga" (١٩٩٩) أو الدراما غير الكاملة أو غير المنتهية.

خاتمة: الدروس المستفادة من تجربتي همرشولد وغالي

ما نخلص إليه من هذا الاستعراض أن الدبلوماسية الهادئة التي اضطلع بها همرشولد في قضية الأسرى الطيارين بين الصين والولايات المتحدة، تؤكد أن هناك قضايا مهمة يمكن حلها عبر هذا المنهج الدبلوماسي الهادئ، بعيدًا عن الضجة الإعلامية، وأن إيمان المفاوض أو الوسيط بما يقوم به، والإعداد الجيد لعمله، هو أكبر ضمانة لنجاحه. وهذا الدرس الدبلوماسي ينبغي أن يتعلمه العديد من الدبلوماسيين من مختلف الدول، وأن يدربوا عليه الأجيال الجديدة، بعيدًا عن الغوغائية أو الشعارات غير الواقعية، وأيضًا بعيدًا عن الانغلاق والعزلة الدبلوماسية عن المجتمع الذي يُعتَمد لديه الدبلوماسي.

أما الدبلوماسية النشطة لحفظ السلام وتعزيز برامج التنمية، خاصة في أفريقيا التي بلورها بطرس غالي، فهي تقدم نموذجًا لإنجازات الموظف الدولي

النشط وتفكيره البنّاء خارج المعتاد، أو كما يُقال Out of the Box، وليس الدبلوماسي الخامل غير المبدع وغير المبتكر للأساليب في قيامة بعمله. وقد أوضحت ذلك في كتابي المعنون «**الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول**»، وأبرزت ضرورة وجود ما أسميته الدبلوماسية المناضلة Militant Diplomacy، خاصة إذا كانت الدولة التي ينتمي إليها الدبلوماسي تواجه مشكلات وتحديات وأزمات.

وينبغي أن نشير إلى أن الدبلوماسية الهادئة هي نهج لا يعني مطلقًا الدبلوماسية الخاملة أو النائمة، كما يحدث من بعض دبلوماسيين في بعض الدول. ونؤكد بأن الدبلوماسية الهادئة هي دبلوماسية نشطة، ولكنها لا تهتم بالبريق الإعلامي أو الشعارات أو العناوين الضخمة في وسائل الإعلام، إنها تسعى إلى بناء حقائق على أرض الواقع، والذود عن الوطن، وشرح سياسة الدولة، بمنطق علمي وبأسلوب عقلاني. واستذكر أن ذلك كان سمة الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، سواء منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودفاعه عن استقلال أفريقيا أو بعد هزيمة ١٩٦٧، وعمله لإزالة آثار العدوان واحتلال الأراضي المصرية والعربية، كما برز ذلك في دور الدبلوماسية المصرية في قضية السلام ومبادرة الرئيس السادات، رغم عدم وجود إجماع شعبي أو عربي آنذاك على تلك المبادرة، ومع هذا دافعت عنها بوجه عام الدبلوماسية المصرية وشاركت في التفاوض، خاصة بعد الصدمة الأولى إثر إعلان مبادرة الرئيس أنور السادات بالذهاب إلى القدس، واستقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي في ذلك الوقت، ثم استقالة الوزير الثاني الذي لم يتم تعيينه بل عُرض عليه المنصب وطلب مهلة للتفكير، فتم البحث عن بديل له وكان البديل آنذاك هو بطرس غالي الذي سبق أن تم تعيينه وزير دولة بمجلس الوزراء، فتحول إلى وزير دولة للشؤون الخارجية، وظل لفترة طويلة عُيّن خلالها أكثر من وزير للخارجية، منهم محمد إبراهيم كامل، ثم مصطفى خليل الذي كان رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية، ثم كمال حسن علي، ثم عصمت عبد المجيد، ثم عمرو موسى. وقد تم ترفيع بطرس غالي إلى منصب نائب رئيس وزراء للشؤون الخارجية، ثم اتجه للعمل من أجل الحصول على منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما تحقَّق له، ولكن التعنت الأمريكي حرمه من الحصول على فترة ثانية في المنصب أسوة بأمثاله من الأمناء العامين السابقين واللاحقين.

التطورات الاقتصادية العربيّة
بين فلسفة الإصلاح ومتطلّبات النهوض

أ. عبدالمجيد جرادات*

إضاءة

تحاول هذه الدراسة معاينة تطورات الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي، وكيف يُمكن الإفادة من تجارب الماضي بمنهجية تقرّب وجهات النظر وتلتقي مع طموحات الشعوب.

في البداية لا بدّ من القول بأن نظرية الإصلاح تطمح إلى تحقيق جملة أهداف أهمها: تجنُّب تكرار الأزمات، وفي عُرف أساتذة علم الاجتماع أن نجاح الجهود في هذا المسار، يعتمد على المزيد من الانفتاح بين المتنفذين والمؤتمنين الذين يقع على عاتقهم وضع التشريعات وتبنّي القرارات الرشيدة من جهة، والجمهور والمرجعيات الاجتماعية التي تعيش واقع بيئتها من جهة أخرى. ومن المفيد التذكير بأن الأزمات الاقتصادية أطلت منذ بدايات العام ١٩٨٩، وآنذاك تشعَّب الحديث حول سُبل احتوائها وتجنُّب آثارها الحادة، وقد تركّزت الخطابات والسياسات حول أهمية (ترشيد الاستهلاك ومراعاة فن التدبُّر)، وفي حينه قيل: إن التغلّب على المصاعب الاقتصادية يبدأ بالكفّ عن (مظاهر الترف والمباهاة في الإنفاق)، ثم التركيز على الأولويات، إلى جانب إشاعة روح التفاؤل والأمل في نفوس أصحاب الكفاءات، حتى لا تتراجع حركة الإنتاج وتتوقف المهارات عن العطاء المتجدِّد، فكيف كانت المخرجات، وما هو التقييم الذي يُمكن البناء عليه؟

---

* كاتب وباحث ومحلِّل في الشؤون الثقافية والعامة/الأردنّ.

تحت عنوان «سمو الفكرة ومساءلة الفعل»، نُشِرَت لي مقالة في عدد جريدة «الدستور»، الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٣/٨، أشرت فيها إلى أن الإرادة الصلبة تتألق في المواقف الحرجة، في حين أن الإدارة الحصيفة تأخذ بمنهجية الحكمة في أثناء معالجة الأزمة، والسَّير في تصويب الاختلالات والتباينات التي تجذَّرت في موسم الطفرة الاقتصادية في أثناء عقد السبعينيات من القرن الماضي، وفيما بعد المرحلة التي سُمّيت (التحول الاقتصادي)، حيث تم نقل (مُلكية) معظم الشركات المملوكة للحكومات إلى مستثمرين وشركات أجنبية. وفي تلك الحقبة، كان واضحاً أن (الرقابة الوقائية) لم تأخذ دورها الفاعل، الذي يحول دون تفشّي الممارسات التي تؤدي للتلاوم بعد حين، والمؤمل هو أن تكون هنالك عبرة ورؤية مستقبلية، تتبلور بناءً على الدروس المستفادة من هذه التجربة.

يُعتبر التغيير نحو الأفضل من أنبل الأهداف، وهو أسلوب حضاري، لأنه يجتثّ عوامل الجمود، ويتجه نحو التجديد الذي يتم البناء من خلاله على أفضل التجارب، وفي التطبيق العملي لهذه الفلسفة، تُتبع سلسلة من الخطوات، أهمها: أن المعنيين بالحركة الإصلاحية، يأخذون بنظرية الاحتواء من زاوية الحرص على دور مجمل الكفاءات في بناء النهضة الاجتماعية، ومن حسنات هذا الأسلوب، أنه يوفّر مقوّمات الاطمئنان الذي يُحفِّز القدرات الإبداعية لخدمة المصالح العليا لجميع أبناء الوطن.

إن العنوان الذي يُشكِّل مدخلاً مباشراً لإنجاح فلسفة الإصلاح يرتبط بفن الإدارة وديناميات الجماعة، ذلك لأن النظرة إلى الإنسان في العصر الحديث، تدفعنا إلى القول بأنه يعيش ويتفاعل مع جماعات مختلفة، ويقوم بأعمال تتعلَّق بوظيفته التي يعمل بها من خلال مجموعة نُظم ومعايير تُسهِم في تسيير العمل الذي يُحقِّق الأهداف المنشودة. وعلى هذا الأساس، نثق بأن (الجماعة) هي الجسر الذي يعبر المرء بواسطته إلى المجتمع الأكبر بأنظمته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية والفكرية، ولهذا يُمكن التأكيد بأن (الجماعات) تمثل

حقيقة واقعة أثرت وتؤثر على حياة الإنسان وإدراك الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وتقاليدهم في المجتمعات منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر.

يُعدّ الانسجام والتفاهم بين العاملين في أي مؤسسة أو تنظيم اجتماعي أمراً ضرورياً لإنجاح مسيرة العمل. فالتفاعل الإيجابي بين أعضاء الفريق يُعمّق حسّ الانتماء تحت مظلّة العمل. أما الوصف العلمي لديناميات الجماعة، فهو يتلخص بالوظائف والمتغيرات؛ أي أن الجماعة لا تتكوّن بصورة آلية، لكن نتيجة جهود الأعضاء والقادة الإداريين الذين يتحلّون بصفة الإقدام في حل المشكلات وتلبية الحاجات، وهذا ما يدفعنا للحديث عن (فن الإدارة)، التي تعتبر العنصر الأقدر على إدخال أحدث قيم العمل لمختلف المنظمات والمؤسسات لما تحتويه من قدرة على التأثير، ورؤية ترقى إلى الحرص المطلق على ديمومة الفعل المتميّز، وضمن هذا المسار تتهيأ الظروف تلقائياً لتنمية القدرات، وتجسيد سُبل التعاون الذي يُحفّز طواقم العمل لتأدية مهامهم اليومية بمنهجية التحكّم الذاتي وروح الفريق.

أين يقع مستقبل التنمية المستدامة، بعد أن شوشت عوامل الفتن المعاصرة على النهوض الاقتصادي والإصلاح السياسي؟ وكيف سيتبلور مستقبل العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية بين الدول العربية في ضوء التطورات الراهنة؟

هذان السؤالان اللذان يخضعان للكثير من الاستطلاعات بناءً على التجربة العربية، التي تتداخل فيها الأدوار الخارجية، ويضعف الفعل العربي الذي نفترض أنه يمتلك العزيمة والقدرة على قراءة الواقع وإدارة أزماته الداخلية.

في تحليل المشهد العربي، نُدرك مدى الحاجة لصون (مقومات الترابط الاجتماعي)، بعد أن تيقّنا بأن أعداء هذه الأمة، يرون أن ازدهار اقتصاديات دولهم يعتمد في الدرجة الأولى على إحداث المزيد من عوامل الفُرقة بين أبناء العروبة، وهذا هو مكمن الخطر الذي يشوش على مسيرة الإصلاح بمجمل أدواتها وأهدافها النبيلة.

يحظى مفهوم الحكمة في إدارة الأزمة باهتمام المدارس الفكرية والسياسية، وهنالك سلسلة من الخطوات التي تتأسَّس عليها منهجية العمل، ويتم تطبيقها في أثناء التدرّج في معالجة القضايا والاختلالات التي ظهرت في أكثر من اتجاه، وتسبَّبت بخلق حالة من التحسّب وعدم التيقن.

ماذا عن سيادة القانون وصون الممتلكات العامة؟ وهل تتوفر الإرادة التي تؤدي إلى الخروج من تبعات (الحالة الفوضوية) بحيث تقود إلى (نقلة نوعيّة) للوعي الجمعي للناس، حتى لا تتكرر التجاوزات التي تلحق الأذى بالآخرين من خلال (الاستقواء) بمفهومه السلبي، الذي أسهم بوجود فجوات عميقة، أثَّرت على بنيان العمل المؤسّسي، الذي ينضج في العادة عندما تسمو الأفعال فوق الضغائن، وتتجسَّد مظاهر النزاهة بما ترتكز عليه من رقي وسلوك حضاري؟

يبتعد خطاب بعض الفضائيات العربية عن (الثقافة الإصلاحية)، وفي تتبعنا لما تتداوله هذه الفضائيات، نلمس ميلاً تلقائياً لترسيخ (اللهجة العدائية) من جانب طرف معيّن ضدّ الطرف الآخر، ومن بين الملاحظات السلبية أن البرامج الحوارية، لا تخلص لإيضاح الحقائق التي تمهّد للخروج من (المأزق)، بقدر ما تُذكي أسباب الخلاف، وحبذا لو تبلورت سياسة إعلامية جديدة تؤكد منهجية الحوار الذي يتسم بالمرونة وينأى عن الخشونة، وهذا يقتضي مراعاة أهم ثوابت الرسالة الإعلامية، التي تتمثل بالجانب المهني الذي ينشد البحث عن الحقيقة، ويُراعي في بُعده الفكري مبدأ تقريب وجهات النظر، بعيداً عن التوتر الذي يظهر على الشاشة الصغيرة، فالخشية هنا على النشء من احتمالات (التقليد أو المحاكاة).

إن تنمية الإمكانات وأهمية مضاعفتها والاعتماد عليها في إدارة متطلبات الحياة، والتأطير الفكري لرعاية الشباب، وتعميق أسس الثقافة الإنتاجية ومقوماتها في سلوكهم، والتقييم الموضوعي والتفكير النقدي؛ تشكِّل أبعاد التنمية الاجتماعية العربية والتي نوضحها على النحو الآتي:

أولاً: تركز تنمية الموارد البشرية على الفرد في المجتمع من خلال ضرورة

تكاتف مختلف المؤسسات بدءاً بالأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية، بحيث تكون النتيجة هي تزويد الطاقات الواعدة بالمهارات المعرفية، وغيرها من الاحتياجات الأساسية، سعياً إلى توفير حياة كريمة للإنسان، حتى يتمكّن من تحقيق ذاته والتهيؤ لأداء دوره الفاعل في خدمة نفسه ومجتمعه، وبحسب ما يُجمع عليه علماء الإدارة، فإن هذه الخطوات تندرج تحت مسمّى (المستوى الجزئي من مراحل إعداد الكفاءات وأصحاب الخبرات).

ثانياً: المستوى الكلي من مراحل (تنمية الموارد البشرية) يتمثل بالسياسات والخطط المرسومة، والبرامج التي تهتم بتوظيف الإمكانات المتاحة واستثمارها، ولهذا فإن الاهتمام بالموارد البشرية يهدف إلى توفير المقوّمات التي تُسهِم في بناء وصقل الشخصية الاعتبارية التي تؤمن بجديّة العمل وتُثابر من أجل إثبات تميّزها في الأداء. فالإصلاح بإطاره العام، يحتاج إلى تنمية التفكير النقدي، الذي يتأسَّس من خلال التركيز على نقاط القوّة، ومعرفة جوانب الضعف في الحالة المُراد مناقشتها حتى يتم تجنب تكرارها، وهي ظاهرة حضارية تؤكِّد أهم ملامح (العمل المؤسسي)، حيث السعي إلى إيجاد روح التنافس البنّاء بين الفعاليات الفكرية والإنتاجية. ومن حسنات هذا الأسلوب، أنه يُشجع على اكتساب الخبرات والمهارات التي تعزِّز الدافعية، وتُسهم في رفع الكفاءة في مختلف المجالات، ومن هنا تكون فضيلة القراءة الدقيقة للحاضر والمستقبل.

بين الاهتمام بجوهر الفكرة التي تطمح إلى الإصلاح الحقيقي، وتجنُّب المناكفات التي تعيدنا إلى حالة الاشتباك مع الذات، تبرز الحاجة للمواقف التي تكون (موضع الاقتداء)، وهي مهمة ينهض بها الروّاد وأهل الفكر الذين يحرصون على التفاعل الإيجابي مع بيئتهم الاجتماعية، حتى يكونوا مؤثِّرين فيها، أما صانع القرار الذي يُكرّس وقته وجهده في متابعة وتحسُّس هموم وتطلعات جمهوره ثم يتفانى من أجل خدمتهم، فمن المؤكد أنه سيكون موضع التقدير والمهابة.

تعتمد عملية التطور الاجتماعي على أهمية التقدم الاقتصادي، وهي من أهم المراحل، لأنها تحتاج إلى صبر وجهد شاق لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، ومن خلالها يبدأ المجتمع باعتماد الوسائل الحديثة في الإنتاج والاستثمار. وفي هذه الأثناء، يتم التركيز على النمو المتوازن، الذي يُعالج

التباينات، وتفاوت الدخول بين أبناء المجتمع الواحد، ومن المؤكد بأن نجاح هذه الخطوات، يندرج ضمن الإنجازات المتميّزة لدوائر صنع القرار، التي تُناضل من أجل تهيئة البنية التحتية في الميادين الصناعية والزراعية، وتفعّل دور الطاقات المبدعة في حقول الإنتاج المتنّوعة.

تستمدّ نظرية الإصلاح في الدول المتطوّرة عناصر قوتها من قناعات الرأي العام، الذي يُحدِّد مواقفه وفقاً لأسلوب المعالجة والكيفية التي تُبادر بها الجهات المسؤولة في طرح برامجها. وفي مناقشة هذه الإشكالية نتوقف أمام عنوانين، اصطُلح على وصفهما بالإظهار والإضمار، إذ كثيراً ما يُعلَن عن توجّهات محدَّدة ربما تكون موجهة لخدمة هدف معين، أو أن يتم (التحفّظ) على بعض التفصيلات التي تدخل في صلب (تفكيك) القضايا الجوهرية التي من شأنها التوصل إلى حلول منطقية تقبل بها الأغلبية.

في جدلية العلاقة بين من يتولّى (حمل أمانة المسؤولية)، ومن يأخذ على عاتقه مراقبة سير الأمور من زاوية الحرص على استقامة الأمور، تبرز قيمة (التشخيص الموضوعي)، الذي يقود إلى تحديد مكامن الخلل وتجنّبها، ومواصلة البناء على ما أُنجِز، وعبر هذه النافذة، يجري تصويب الاختلالات التي تعكس الصورة الحقيقية للإصلاح، آخذين بعين الاعتبار اتساع الفجوة بين الدول الصناعية، وتلك التي تعاني من شحّ مواردها الطبيعية، وما توجده هذه المعادلة من انعكاسات حادة. وفي مجمل الأحوال، فإن السياسات التنموية التي تنضج من خلال التخطيط الذي يتسم بالشمولية والدينامية، تقود إلى وجود نُظم اجتماعية تتنافس في الاتجاه الذي يُحقِّق أرقى طموحاتها.

تقول النظرية الإدارية: إن صاحب القرار المتمكّن من نفسه، هو الذي يتقن فن التنبؤ الحَذِر، ومن أرقى صفاته، أنه يجمع بين متطلبات العمل ومصالح العاملين، ولغايات تأصيل هذه السمات بطباع وممارسات طواقم العمل، فإن المؤسسات العريقة تراعي سلسلة من الخطوات أهمها: الحثّ على ثقافة المشاركة، بدءاً بطرح الأفكار المنوي ترجمتها إلى مشاريع قوانين أو أنظمة نافذة، إلى أن يتم التوصل إلى قناعات تحظى بثقة الأغلبية. تجدر الإشارة هنا إلى أن العمل بهذا الأسلوب، يوّفر متطلبات الثبات وإدامة الثقة.

في مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أُجريت دراسات مستفيضة من قبل بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية بهدف تعرّف حركة النهوض الاقتصادي وتقيم الأداء في مؤسسات القطاعين العام والخاص، وقد شملت تلك الدراسة: روسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتركيا والهند والعالم العربي. أما الفكرة فهي استشراف الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول، وهل ستنجح خطط التنمية المستدامة بتضييق الفجوات الاجتماعية أم لا؟

يقول المفكر الجزائري محمد أركون[٢] إن أول كتاب في نظرية الإصلاح جاء بعد رحلة (رفاعة الطهطاوي) إلى باريس في بدايات القرن الثامن عشر (**تخليص الإبريز في تلخيص باريز**)، فقد رسم فيه الأفكار الأساسية للنهضة ضمن رؤية فكرية نحو انبعاث الحركة الثقافية العربية، وفي هذه الرؤية المطروحة، اهتمام بإعطاء المدينة العربية الإسلامية أصالة وحركية تتيحان لها أن تسير بكرامة في ركب الأمم الحية.

على المستوى العربي، قيل إن لكل دولة ظروفها وخصوصيتها، وكان من الواضح بأن تقاطع المصالح على مستوى الدول العظمى قد أدّى دوراً سلبياً فيما يتعلّق بمبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إذ على الرغم من وفرة مصادر الدخل القومي في كل دولة وتنوّع المناخات، إلى جانب تعدُّد البيئات الزراعية والمساحات الشاسعة من الأراضي في الوطن العربي، إلاّ أن الآراء التي تحيزت لمصالح الشعوب العربية فيما يتعلق بأهمية تنسيق الجهود الإنمائية فيما بينها لم تبرز إلى حيز الوجود.

تبدو مهمة التعاون في حقول الاقتصاد على مستوى العالم العربي مُلحّة ومهمّة أكثر من ذي قبل، إذ من المعروف بأن حالة التوتر التي سادت منذ زمن وما أفرزته من خلافات أو صراعات، قد استنزفت مقدرات الشعوب ورهنت أصول الدول العربية وسوف تستحوذ على موارد دخلها القومي، وتلك هي الحقائق التي تأتي في مقدمة فلسفة الإصلاح بمعناه الشامل.

(٢) محمد أركون، «**الفكر العربي**»، ترجمة د. عادل العوا، بيروت- باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٥.

كيف يُمكن معالجة حالة التداخل بين مقوّمات الفكر العربي الذي تأثر بموجات الغزو الثقافي وأدوات السياسة، بما تسببت به من توتر، نحسب أنه بات يطرح السؤال الوجودي لمواجهة التحديات الملموسة منها أو المتوقعّة، مع أهمية الإشارة إلى أن التحولات المتسارعة عالمياً وعربياً سوف (تُضعف) أعمدة التماسك، الذي صاغ مفهوم الهوية والوحدة العربية؟

عند انطلاقة ما اصطُلح على تسميته (ثورات الربيع العربي) في مطلع العام ٢٠١١، توقعنا أن تتهيأ الفرصة إلى (حركة إصلاحية شاملة)، لكن تطورات الأحداث، أخذت مساراً مزعجاً، بعد أن تغلَّبت لغة الرصاص على منطق الحوار بين من يقف إلى جانب أنظمة الحكم القائمة، والفصائل التي أشهرت سلاحها بوجه هذه الأنظمة، الأمر الذي يؤكد أننا أمام مفاجآت مزعجة ستؤدي إلى المزيد من التشظّي الداخلي في أكثر من دولة عربية، إنْ لم توضع المصالح العليا لجميع مكوّنات المجتمع الواحد فوق دسائس الأجندات الخفية والحسابات الشخصية الضيقّة.

إنَّ الخطأ التاريخي الذي ارتكب بحق شرائح كبيرة من المدنيين الذين عاشوا تجربة هذه الثورات، هو أنهم لم يكونوا موضع الرأفة من قبل (حَمَلَة السلاح) من طرفي المعادلة، فقد استُخدِموا (كدروع بشرية) تارة عندما تُطلق العناصر المعادية للنظام نيران أسلحتها نحو أهدافها المُنتَخَبة، وأخرى عندما يتم الرد على مصادر النيران، مما دفعهم للبحث عن ملاذات آمنة، حتى وإن كان ذلك فوق طاقتهم الاحتمالية على مختلف صنوف المعاناة. ويبقى المشهد الأصعب وهو: هل ستزول الآثار السلبية لهذه المواقف من ذاكرة هؤلاء بين عشية وضحاها؟ وكيف ستكون نظرتهم إلى بيوتهم بعد أن تصبح أثراً بعد عين؟ نقول ذلك لأن أرقى (النواميس العسكرية) تحرم إيذاء الأبرياء عندما تقع المنازلات بين من يتولى أمانة السؤولية ومن يختلف معه في الموقف أو الرأي.

يرى المتربصون بمستقبل أبناء العروبة ومصيرهم، أن المستفيد الأول من حالة الصراع المحتدمة في أكثر من دولة عربية هم اليهود، إذ لا يلوح في

الأفق وجود أية مطالبة باستعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني من جانب إسرائيل، التي تخطِّط بدورها على المدى المنظور لتوجيه منتجاتها في المجالين التقني والزراعي للأسواق العربية، وهم يعولون على جملة قضايا، أهمها أن أعداداً كبيرة من الشبان العرب، سيضطرون تحت وطأة الحاجة إلى البحث عن قوت يومهم للعمل في المنشآت الإسرائيلية، وعلى المستوى الإعلامي والفكري، فسوف يعزفون على نغمة الاحتقانات المذهبية والإيديولوجية بين العرب حتى تتعمَّق كل أسباب الفُرقة بين أبناء العروبة.

بالرغم من السمة الحضارية لمنطقة الشرق الأوسط على مرّ التاريخ، إلاّ أن طابع الصراعات كان سبباً بعدم تحقيق عوامل الاستقرار على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي حال دون تمكين الشعوب العربية من أن تنعم بخيراتها، وتستغل ثروات أوطانها، وفي معاينته لهذه الأزمة، حاول الراحل الدكتور محمد عابد الجابري (١٩٣٥-٢٠١٠) في كتابه (**المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية: محنة إبن حنبل ونكبة ابن رشد**)، الذي صدر في العام ١٩٩٥، أن يُذكّر بأهمية التوسع في حقول المعرفة التي تستند على تحليل الواقع بهدف الكشف عن بنيته، سعياً لاستخراج ثوابته ومتغيراته واستخلاص نموذجه الذي يليق بالشعوب التي تصنع قدرها من خلال التصميم على تجاوز رواسب الماضي، وتوحيد الجهود نحو الوفاء بمتطلبات غدها.

أين تكمن أبرز التحديات التي تحتاج إلى تحليل موضوعي وتشخيص للواقع بما هو عليه، بحيث يُمكن تبنّي رؤية واضحة تُستخلص من تجارب المرحلة ودروسها المُستفادة، ثم تستشرف المستقبل من الزاوية التي تركِّز على نقاط القوة، وتتجنَّب ترحيل الأزمة لقادمات الأيام؟

يهتم الحكماء من أهل السياسة والفكر عند التخطيط لأي مشروع بمبدأين، الأول: طرح الفكرة للنقاش على مختلف المستويات، وهذا ما يُمهد

لاتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك لأن مرور المشروع المنوي تنفيذه بهذه المراحل، يؤدي إلى معرفة الأهداف والغايات، وكثيراً ما تُمرّر الخطّة إلى وسائل الإعلام أو مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية لمعرفة ردود الفعل الحقيقية لدى الرأي العام، وعند هذه النقطة تتضح الصورة وتتلاشى أسباب الغموض، أما المبدأ الثاني، فهو يتمثَّل بقراءة البُعد المعرفي في الآراء التي يتم تداولها، وتبعاً لذلك تُرسَم السياسات التي تكون الأقرب للصحة وتعزِّز مبدأ تبادل الثقة.

تُتابع الجهات المعنية بالدراسات المستقبلية في إسرائيل والدول الغربية، تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ومن أهم القضايا التي يهتمون بها: ما يُستجَد من تباينات أو خلافات على مستوى الدول المتجاورة. أما العنوان الرئيس الذي يهتمون به فهو ما يصفونه باتساع الفجوة، سواء في حقول العلم والمعرفة بين الشعوب، أو بسبب غياب الإدارة الفاعلة في توزيع مردود الدخل القومي من جانب الحكومات والدول، وفي محاولة تحليل ما يبذلونه من جهود في هذا الجانب نستنتج أن الهدف المباشر يرتبط برسم سياساتهم على المدى المنظور فيما يتعلق بحرية الحركة لمنتجاتهم التجارية في الأسواق العربية، والسبب هو أنهم يرون أن قوة المركز الاقتصادي للدولة، يُعتبر من أبرز مقوّمات مسيرتها الحضارية، ولهذا فإنَّ جل ما يُفكّرون فيه هو أن ينشغل العرب بتبعات خلافاتهم، حتى لا تنخرط كفاءاتهم في عجلة الإنتاج التي قد تنافس مع الزمن بضاعتهم.

قبل أعوام، طُرحت فكرة لوضع خطّة تكفل المحافظة على نظافة البيئة ونقائها، حيث تبرز الحاجة إلى حفظ التوازن البيئي لكوكب الأرض. وهذا يتطلَّب تجنّب التعدّي على البيئة، أو التبذير في استخدام الموارد البيئية، الأمر الذي يستدعي ترسيخ قيم المسؤولية الجماعية في حُسن استعمال المياه وأوجه استغلالها، مما يعني وضع نظم وتشريعات تحول دون تفشي (المنغصات البيئية).

تتمثَّل المشكلة في أن الاهتمام بموضوع الحفاظ على البيئة يبدو مرحلياً، فهنالك تداخل في مهام الدوائر الرسمية وواجباتها إلى الحدّ الذي يفوّت الفرصة على تحديد المسؤولية، وفي طبيعة العلاقة بين الدول الصناعية وتلك التي تعاني من شح مواردها الطبيعية، نرى أن عدداً كبيراً من الشركات العملاقة العابرة للقارات، تنشىء مصانع خاصة بها في أراضي الدول التي تنعم بمناخ نظيف، والغاية المنشودة في الدرجة الأولى بالنسبة لأصحاب هذه الشركات هي (الحدّ من عوامل التلوّث البيئي في دولهم) ولا يُعنيهم بالطبع حجم المؤثرات السلبية التي تحدثها مصانعهم على بيئة الدول المستضيفة.

محلياً، تشكِّل حركة التوسّع العمراني جزءاً من المظاهر المزعجة على البيئة المحيطة، فهنالك عشوائية في إقامة المباني العمودية التي تقترب من بعضها بعضاً ودون احتياطات تضمن الحدّ المطلوب من التهوية، وبعد أن تُنجَز البناية تتجمَّع فيها أعداد كبيرة من البشر، يُقيمون على مساحات صغيرة من الأرض، ولنا أن نتوقَّع حجم الأزمة في ضوء الاختناقات المرورية ووضع الشوارع.

تنشط الجهود بين الحين والآخر، على مستوى الدول والجماعات في محاولات للتنبؤ الحذِر حول (الأمن الغذائي والحد من التلوّث البيئي)، وفي هذا الاتجاه يتم اعتماد استراتيجيات تطمح لمعالجة قضايا المياه وسُبل النهوض في خدمات التعليم، وإلى أي مدى يُمكن التوافق بشأن مواجهة الأزمات الاقتصادية، وما سينتج عنها من محاذير على المستوى الاجتماعي. وبحسب توقّعات خبراء السياسة والاقتصاد، فإن متابعة مهمة التنقيب عن مكوّنات الأرض في كل دولة والارتقاء بعمليات البحث العلمي يندرجان ضمن أهم الأولويات، لكن السيناريو المبيت في هذا الاتجاه، يهدف إلى توسيع (دور التكنولوجيا الغربية والإسرائيلية) في العالم العربي، بحيث يذهب الجزء الأكبر من الأموال العربية لخدمة اقتصاديات الدول التي تمتلك المقومات التقنية، وسيكون الحلّ المتاح أمام الأغلبية من القدرات العربية هو: القبول بأجور زهيدة، وهو المنفذ الذي نخشى أن لا تتحقق فيه شروط الأمن الاجتماعي.

ما الذي يُرضيك أو يُزعجك في مدينتك؟ طُرحَ هذا السؤال من جانب وحدة الأبحاث والدراسات في المجلة الاقتصادية العالمية (**إيكونوميست**) في منتصف العام ٢٠١٢، حيث استُطلِعَت من خلاله آراء شرائح منتقاة من الناس في ١٤٠ مدينة على مستوى العالم، ومن ضمنها جميع عواصم الدول العربية. وعند استعراض النتيجة في ذلك الحين، عرفنا أن ترتيب المدن العربية جاء بعد الرقم ٦٩، وكان واضحاً بأن المعايير التي تم اعتمادها في عملية التصنيف وُضِعَت حسب الترتيب الآتي:

١. سبل المعيشة والكيفية التي توزع فيها مصادر الدخل القومي.

٢. الخدمات الصحية: وهل تقدّم للجميع بالمستوى نفسه.

٣. الاحتياطات البيئية.

٤. التعليم بجميع مراحله.

٥. خطط التنمية المستدامة، وكيف تُنفَّذ الأُسس والنُّظم التي تهدف إلى تحقيق الرقي الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي.

في ذلك الحين، أُجريت مقاربة عملية بين العواصم الأوروبية التي احتلت مرتبة متقدّمة في ذلك الاستطلاع وبعض العواصم العربية التي تشهد حركة متطوّرة في التوسع العمراني، وتتوفر فيها أحدث الخدمات والتقنيات، وفي حينه تم استخلاص جملة ملاحظات أهمها: أن نظرية التخطيط الاستراتيجي للبناء، تعتمد على ضرورة تهيئة البنية التحتية بكل مرافقها، بحيث تتحقَّق شروط ديمومة الخدمة المطلوبة، وبالكلفة التي لا تشكل مع الزمن عبئاً على الموارد المالية، سواء بالنسبة للدولة أو محدودي الدخل، وبخلاف ذلك فإن طابع العشوائية والتداخل غير المنظم في مهام الدوائر المعنية، سيأتي مع الزمن بالمزيد من الأزمات وفي مقدمتها عوامل التلوّث البيئي.

تلخصت الأسباب التي قيل إنها أدَّت إلى عدم حصول بعض العواصم العربية على ترتيب أفضل مما وصلت إليه بين العواصم العالمية فيما يتعلق بما

تقدمه لمواطنيها من خدمات، بجملة معوقات، أهمها ما يرتبط بأزمات المرور وما تحدثه من مؤثرات سلبية داخل المدن، وهذا الوضع يُعد من القضايا المؤرقة والمربكة، بخاصة في أوج حالة الاكتظاظ السكاني، وما تشهده معظم المدن العربية من نزعة تجارية في بناء العمارات السكنية، التي تفتقر في أكثر من مكان لأهم شروط السلامة العامة.

تهتم الدول المتطورة بالمبدعين من أبنائها، لأنهم يُشكلون (رأس المال البشري) فيها، ولهذا يتم التركيز على مبدأ الإفادة من المواهب المتميّزة في المجالين التربوي والعلمي، بحيث توضع المناهج والخطط الدراسية التي تُحفّز قدرات الطلبة نحو التزود بالعلم والمعرفة، وفي تقديرات خبراء التنمية، فإن هذا الأسلوب لم يطبّق في العالم العربي على الوجه الأكمل بحكم وجود عدة معوّقات، أهمها أن تراكمات الأزمات المالية وطابع الانتقائية في بعض المواقف، أدت إلى تراجع دور الحكومات بتركيز اهتمامها على الكفاءات الواعدة من الشباب، ولأن محدودية الدخل لشريحة كبيرة من الطلبة الموهوبين، لا تمكنهم من تحقيق طموحاتهم، فثمة خشية من أن تتعمق هذه المشكلة، والمؤمل هو أن تتكاتف الجهود في الاتجاه الذي يرعى مسيرة المبدعين والموهوبين، ويستثمر جهودهم في عمليتي (النماء والإنتماء).

إن التعليم والتنمية الاقتصادية، والبحث عن منابع الغنى في الميادين التقنية والتعددية الثقافية، وبناء الفكر المعاصر، والانفتاح الفكري، هي أهم العنوانات التي تحظى باهتمام النخب من أهل العلم والمعرفة في العالم العربي، ومن بين المشاريع المطروحة خلال هذه المرحلة فكرة للأستاذ الدكتور صلاح جرار، نشرت في مجلة «**المنتدى**» (منتدى الفكر العربي، العدد ٢٦١، الصادر في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، بعنوان «**نحو ميثاق ثقافي عربي: أبعاد وتصورات**»)، حيث

يخلص الدكتور جرار إلى القول: «إن الميثاق الثقافي العربي الذي نصبو إليه هو الذي ينحاز إلى الدم العربي ويتبنّى الدعوة إلى حقنه وتحريمه، ويحرص على الكرامة العربية والتراث العربي المادي والمعنوي مع التأكيد على رعايته والحفاظ عليه، وينشط في دعم العقل ولا يتسامح في تهميش دوره، ثم يُناضل من أجل صون الوحدة العربية ويدعو إلى مراعاة احترام قيم الحرية والعدالة والمساواة، إلى جانب المضي في مسيرة التطور والنهضة ومواكبة الحضارة العصرية بكل أبعادها المادية والمعنوية».

تمهين التعليم
الخطوات الضروريّة في مشروع التنمية البشريّة

أ.د . عبد الرزاق عبد الجليل العيسى*

من نافلة القول أن أثر المعلم في العملية التعليمية هو أثر محوري وأساسي، فكل ما تقوم به المؤسسات التعليمية من تطوير وعمليات تحسين مختلفة ضمن المعايير العلمية العالمية والوطنية لجودة أي برنامج في النظام التعليمي والتربوي، يُعتبر غير مكتمل ما لم يتوفَّر له المعلم الكفء والمُعدّ الإعداد الجيد خلال فترة دراسته وتأهيله، والذي يتلقى التدريب المناسب والمستمر في أثناء العمل للقيام بالمهام المنوطة به. وتأكيداً لذلك صدر تقرير بعنوان «**التحوّل الكامل في إعداد المعلمين: دور مهني جيد للمعلمين في مدارس القرن الحادي والعشرين**»، أعدّه مجموعة من العلماء والخبراء المختصين في شؤون التعليم عام ٢٠٠٨، بتكليف من التحالف الدولي للمعاهد التعليمية الرائدة، وهو اتحاد تأسَّس في سنغافورة عام ٢٠٠٧، ويضم تسعاً من المؤسسات والمعاهد التعليمية العالمية المتخصِّصة في إعداد وتدريب المعلمين، ويسعى هذا التحالف إلى النهوض بنوعية التعليم في البلدان التي تنتمي إليها هذه المؤسسات، بهدف نهوضها بدور قيادي في التنمية التعليمية والمعرفية، ولتجويد الممارسة العلميّة في مؤسساتها التعليمية، لتصبح نموذجاً قياسياً في برامج إعادة تطوير المعلمين وتنميتهم المهنية في أثناء الخدمة لجميع دول العالم.

---

* أكاديمي ومستشار ثقافي سابق في السفارة العراقيّة بعمّان؛ وعضو منتدى الفكر العربي.

إنَّ الاتجاه العالمي في التربية الحديثة يُعطي للمعلم دوراً أكبر من مجرد الأداء والممارسة في المادة العلمية، بل يتطلب الأمر من المعلم بأن يؤمن بضرورة استدامة تطوير أدائه، من خلال الاطلاع والقراءة المستمرّة لمتابعة المستجدّات التربوية الحديثة، وتطوير إمكاناته ومهاراته المهنية، والاطلاع على البحوث التربوية، وعدم الاكتفاء بالتلقين النظري؛ وينبغي عليه أن يقوم بأدوار شتى كتعليم الطالب كيف يتعلَّم، وكيف يتفاعل مع تسارع المستجدات العلمية، وكيف يستخدم الكتاب الإلكتروني والتقنيات الإلكترونية في المنهج والقاعة، وفي البرامج التربوية واللامنهجية أو اللاصفية كافة.

إنَّ عملية إعداد المعلمين يجب أن تبدأ من عملية القبول في كليات التربية ومؤسسات التدريب لإعداد المعلمين واستقطاب المؤهلين منهم تربوياً وعلمياً وثقافياً؛ ومن ثم إعداد المناهج الدراسية وأساليب تربية المعلم وإعداده إعداداً علمياً ومهنياً ليصبح المعلِّم صاحب مهنة متخصصة، وهذا ما يسمّى (تمهين التعليم)، أو رخصة المعلم لمزاولة المهنة، الذي تم تطبيقه في معظم دول أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى العربية، لكن بمستويات مختلفة.

ترجع أهمية تمهين التعليم الذي يُعدّ من الضرورات القصوى إلى الأسباب الآتية:

١- أن قطاعي التربية والتعليم من العناصر المهمة لتحقيق التنمية بمجالاتها كافة.

٢- جودة التعليم ستكون أفضل استثمار في الطاقة البشرية، بوصف الإنسان المُغذّى بالعلم والتربية والمعرفة والقابل للتغيير الإيجابي هو أساس ذلك.

٣- رصانة التعليم توفِّر بيئة تسودها العدالة والألفة والتسامح والمحبّة والحياة الكريمة، فهي ليست مهنة فقط وإنما هي مهنة ورسالة.

إنَّ المعلم المهني هو مَنْ يقوم بدوره كمُشخِّص للتعليم من خلال تعرّف الصعوبات التعليمية التي تعوق الطلاب عن التعليم، والعمل على معالجتها،

مرجعيّته في ذلك خلفيّته العلمية الأكاديمية والتربوية والثقافية والوطنية. وهو يسعى دوماً إلى تحديث معرفته وتنمية استعمال وسائل التعليم ووسائل الاتصال والتقنيات المتصلة بها، ويهتمّ بشكلٍ متواصل بالتغيير الذي يحدث في بيئته التربوية.

إن مشروع تمهين التعليم بشكله الأساسي المناسب لعملية إصلاح عملية التعليم والتعلّم وتطويرها هو ضابط لبرامج تربية المتعلمين، فالمعلم المتفوّق في تخصُّص معيَّن والمؤهَّل مهنياً على نحو جيد يكون أكثر فعالية من المعلم الأقلّ تفوقاً وإعداداً، ويعود ذلك إلى قدرته الفعلية وجديّته ومثابرته، وميله إلى القراءة وسعة الاطلاع، وممارسته لطرائق تدريس وتعلُّم بكفاءة عالية، وقدرة على إفهام الطلاب وتوسيع مداركهم. ويتّسم سلوك هذا النوع من المعلمين بالآتي :

١- الجديّة بالعمل.

٢- مساعدة الطلاب على تحقيق أهداف التعليم.

٣- تنظيم بيئة التعلُّم وترتيبها بما يوفّر مناخاً مثمراً للتعليم.

٤- المرونة والتكيّف مع المتغيرات العلمية والمهنية والتربوية التي تستجد عالمياً أو وطنياً.

٥- تحريك الدوافع لدى الطلاب واستثارة عقولهم ومداركهم.

٦- توجيه الطلاب نحو السلوك المطلوب باعتبار المعلم القدوة الحسنة لهم.

٧- تنمية التعلُّم الذاتي والجماعي لدى الطلاب.

٨- امتلاك المهارات والعلاقات الإنسانية التي تساعد في حلّ المشكلة الاجتماعية.

٩- مواكبة المستجدات العلمية والتربوية والتكنولوجية واستثمارها في تجديد معرفته وتنمية قدراته ومهاراته التعليمية.

لقد أحدث التقدّم العلمي والتقني كثيراً من المتغيرات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وسائر القطاعات المهنية الأخرى، ومن ضمن ذلك تغيُّر مفهوم التعليم والتعلُّم. ومن أبرز التحوّلات ما يأتي:

١- التحوّل من التعليم محدود الأمد إلى التعليم مدى الحياة.
٢- التحوّل من التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات.
٣- التحوّل من ثقافة الامتحانات إلى ثقافة التقويم.
٤- التحوّل من التعليم المعتمد على المدرسة فقط إلى التعليم التشاركي بين المجتمع والمدرسة.
٥- التحوّل من ثقافة الحدّ الأدنى إلى ثقافة الاتقان والجودة.
٦- التحوّل من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع.
٧- التحوّل من المركزية في اتخاذ القرار إلى اللامركزية.
٨- التحوّل من التجانس والتنميط إلى التنوّع والخصوصية .
٩- التحوّل من السلوك الاستجابي (رد الفعل) إلى السلوك الإيجابي (المبادرة والمخاطرة).

لذا، وبالرغم مما ذُكر آنفاً والتطور في التقنيات التربوية وبرامج التعلُّم عن بُعد، فإن المعلم يظلّ هو الأكثر تأثيراً في جودة المنتج التعليمي. ولا ينعكس أداء المعلم الجيد على طلابه فقط؛ بل أيضاً على جودة المؤسسة التعليمية بأكملها، وبتعاونه مع إدارة المؤسسة التعليمية سيحقق الرؤيا والرسالة المنشودة.

ولا بد أن تُصمَّم معايير اعتماد المعلم الجيد كلٌّ بحسب بيئته ومجتمعه، لكن بالرغم من الاختلافات المجتمعية الواسعة، فإننا نجد أن هنالك اتفاقاً بين معظم الدول على الحدّ الأدنى للمعايير كالآتي:

١- أن يكون المعلم متقناً للبنية المعرفية لمادة تخصصه.
٢- أن يطبّق استراتيجيات وطرائق وأساليب التدريس بكفاءة.
٣- أن يوفر بيئة تعليمية إيجابية ويفهم كيفية نموّ الطلاب وتعلُّمهم.
٤- أن يستخدم مهارات الاتصال وتكنولوجيا التعلم بكفاءة.
٥- أن يحرص المعلم على التنمية المهنية المستمرة.
٦- أن يكون ملمّاً بمهارات القيادة وأن يمارسها بكفاءة عالية.
٧- أن يكون عضواً متعاوناً في المجتمع المدرسي المحلي.

٨- أن يؤدّي عمله بوصفه صاحب مهنة، وليس كصاحب حرفة تعلمها ممن سبقوه من عائلته أو ممن عمل معهم.

إن خريج كليات التربية لا يعتبر مؤهلاً للعمل في مهنة التدريس ولا يُعطى رخصة لمزاولة مهنة التعلُّم إلا إذا نجح في اختبار بمستوى يمكّنه من ممارسة مهنة التدريس، وحصوله على رخصة التعليم، وعليه تجديدها كل فترة زمنية تتراوح بين ٣-٥ سنوات.

يمكن اعتماد اختبارات ترخيص المعلم لمزاولة مهنة التدريس بقسمين، وهي:

١- قياس الجانب المعرفي لمعايير الاعتماد المهني للمعلم.

٢- قياس مهارات إدارة القاعة أو الصف، والكفاءة اللغوية، والتحدُّث والاستماع، واستخدام التقنيات الإلكترونية في التدريس وتقويم الطلاب.

اعتُمِدَت عملية تطوير مستويات التعليم في أمريكا عام ١٩٨٧ عندما تمَّ تأسيس (المجلس الوطني للمستويات التعليمية)، الذي اعتمد بدوره دليلاً تسترشد به كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلمين في برامجها قبل الخدمة وفي أثناء تدريبهم خلال الخدمة، وكذلك للمساعدة في منح رخصة التعليم أو تجديدها. علماً أن شروط واجراءات الترخيص تُجدَّد سنوياً. ولدى الكثير من دول العالم (مثل اليابان، وبريطانيا، وكندا، والصين، وأستراليا، وغيرها) تجارب مشابهة أو تختلف بعض الشيء عن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت معالم شروع التحديث والتطوير في منظومة التعليم في الدول العربية بناءً على قرارات مؤتمرات القمم العربية في اجتماعات قمّة بيروت عام ٢٠٠٢، وقمّة عمّان عام ٢٠٠٣، وقمة تونس عام ٢٠٠٧، وآخرها كانت قمّة االرياض، وذلك لاعتماد خطة (تطوير التعليم في الوطن العربي)، وليتم إعلان الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨ عقداً عربياً للتعليم ضمن توصيات المؤتمر العام الاستثنائي الرابع للمنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للارتقاء بأداء المعلم العربي ورفع كفاءته المهنية. ويهدف المشروع إلى الآتي:

١- جعل التعليم قاطرة التنمية والتعامل العربي.
٢- وضع أسس عربية موحَّدة لمعايير أداء المعلم العربي وإنجازاته.
٣- وضع نُظم متقاربة للارتقاء بالمعلم مهنياً واقتصادياً واجتماعياً.
٤- وضع أسس لإجازة البرامج التدريبية للمعلم العربي.
٥- إيجاد خطّة لتوزيع المعلمين والمعلمات وخلق آليات للدعم المتبادَل في الدول العربية.
٦- بناء قدرات القيادات التربوية لتحقيق التحوّل والإصلاح المرجو في الساحة التربوية العربية.

لقد وضعت هذه المعايير من أجل تحويل التعليم من وظيفة إلى مهنة، وليصبح المعلم إنساناً دائم التعلم ودائم السعي نحو اتقان رسالته ومهنته.

لم يتم اتخاذ أي خطوة بشأن تمهين التعليم في العراق خلال العقود الماضية؛ بل حدث العكس منذ عام ١٩٦٩ عندما أغلقت بعض كليات التربية ليتم إعادة فتحها في عام ١٩٧٤وبآلية التقديم المباشر، وليقتصر ويحدَّد القبول فيها على الطلبة المنتمين إلى حزب البعث حتى لو كانت معدلاتهم في الامتحان الوزاري للدراسة الاعدادية هي أدنى درجات النجاح (٥٠ أو فوقها بقليل) ورفض ذوي المعدلات العالية. ويعتبر هذا الإجراء هو الخطوة الأولى في سلسلة التراجع الذي شهده قطاع التربية والتعليم في العراق.

لقد كانت ضمن استراتيجياتنا في إدارة جامعة الكوفة وضمن مشروعنا في التنمية البشرية، استحداث كلية التربية الأساسية في الجامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ والاهتمام باختيار كادرها من ذوي الخبرات العلمية والمؤهلات التربوية والوطنية، ومن المشهود لهم بالإخلاص في أعمالهم ونزاهتهم، حيث كان تعاملهم وعنايتهم وتعاملهم مع طلبتهم بشكل مميز وضمن خطط أُعدَّ لها بدقّة ومعايير علمية وتربوية، ليتم تخريج أول دورة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ بمواصفات شهد بجودتها المعلمون القدامى وإدارات المدارس والمشرفون التربويون. لذا نأمل أن تشهد الأيام القادمة جهداً مشتركاً بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لوضع الخطط والاستراتيجيات للشروع بتمهين التعليم، على أن يشمل جميع الكوادر التدريسية في الوزارتين.

موقع «الأستاذ» في التعليم الجامعي

أ. د. باسل البستاني*

إذا كان صرح النظام الجامعي بكامله لا يقوم إلا بفاعلية وتعاضد ركائزه، فإن الأستاذ الجامعي يأتي في صميم محوره. فهو الشرط الضروري لوجوده، والمعيار الأساسي لنوعية أدائه. هذا الموقع الخطير لا بد أن يعطي الأستاذ حقوقاً متميزة، لكنه في الوقت ذاته يفرض عليه التزامات ومسؤوليات تجاريها أهمية وحيوية.

والأستاذ الجامعي تحتويه بيئة متداخلة المستويين: الجامعة والمجتمع. وحصيلة التفاعل بينهما هي التي تقرر المعايير التي تحكم في نهاية المطاف أداءه النوعي، ومنه إلى بلورة دور الجامعة في المجتمع. تعتمد كيفية تكوين هذا النتاج ونوعيته بدورها على طبيعة الترابط العضوي والتأثير المتبادل بين المجتمع والجامعة.

إنَّ المجتمع هو البوتقة الأشمل وجوداً من حيث الكم، والجامعة هي تجسيد للموقع النوعي في هذا الوجود. فرغم كون الجامعة هي بعض من المجتمع، إلا أنها بحكم طبيعتها تمثل الجزء الرائد كما تقرر ركائزها:

مؤسسياً: الجامعة وجود منظَّم واضح المعالم يحرّكه دفع ذاتي هادف.

وظيفياً: أن مسوِّغ هذا الوجود يبرز تعبيره من سعيها الدائم إلى توسيع المعارف والمواكبة الفكرية والعلمية، بزخم متكرِّر التدفق وتصاعدي الاتجاه.

نوعياً: يتمثل ذلك بهدف الجامعة النهائي في بناء الإنسان وتعزيز قدراته التي تمكّنه من تكييف بيئته تحقيقاً لحياة أفضل.

---

* مستشار تنمية دولية، وعضو منتدى الفكر العربي/ العراق.

امتداداً: الانفتاح على المجتمع من موقع الرائد فيه، بحيث تشخّص الجامعة مشاكله، وتبتدع حلولها، وتستشرف مسار مستقبله.

وإنَّ حصاد حركة وتفاعل هذه المرتكزات المترابطة هي التي تحدِّد موقع الجامعة وحيوية دورها. فالمجتمع يخضعها لتيارات متناقضة. فمن ناحية، يمثل المجتمع عنصر احتواء مانع للجامعة حيث تنتقل إليها سلبياته فتطوق فاعليتها. ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع يشكِّل عنصر ضغط دافع في تطلّعه إلى الجامعة كمعقل مطلوب منه أن يكون في موقع الريادة لتجاوز مشاكل حاضره إلى مستقبل تطوّره وتقدّمه.

بين دينامية تفاعل قوى الدفع والمنع هذه يبرز دور الجامعة باعتبارها الأداة الحاسمة لإحداث التغيير الواعي والهادف في المجتمع. وأنه في أحضان هذا التفاعل أيضاً يتطوّر ويتبلور دور الأستاذ في خصوصية «ثلاثية» وظائفه المتمثِّلة في التدريس والبحث والفكر: فالتدريس يجعله مربياً، والبحث يعمِّق فيه المعرفة، والفكر يرشحه عالماً.

هذه الوظائف الثلاث الحيوية، إن كانت تأتي مترابطة في حركتها الدينامية من خلال مواقعها النسبية كحلقات متداخلة في العملية التعليمية، إلا أن لكل منها شخصيتها الذاتية من جهة، ثم إن نوعية هذا التفاعل هي التي تفرز في نهاية المطاف السلوكية المميّزة للأستاذ وتحدِّد فاعلية دوره من جهة أخرى.

يعدّ التدريس هو القاعدة الأولى التي تستند إليها مهنة الأستاذ. إنه ذلك العالم الرحيب من الحوار والاحتكاك البشري، فدوماً يتجدَّد في تكراره، وفي أحضان تراكم مسيرته تتصاعد فاعليته وتتحدَّد. وكل ذلك يأتي مرهوناً بنوعية الأداء التي تعتمد في جوهرها على الموهبة والقدرة الذاتية، وهي خصوصية تتعزَّز بالخبرة المكتسبة والممارسة المُدرِكة.

أما قضية البحث العلمي، فإن الدافع الأهم فيها يكمن في الإرادة المصمِّمة والانضباطية الملتزمة التي يمتلكها الباحث، تدعمها جملة من المستلزمات والحوافز. هذا الدافع «الداخلي» الذي يغذي استمرارية الرغبة في عملية البحث العلمي، يدعمه دافع «خارجي» ضاغط يتمثل في حيوية الاستجابة للتطور الفكري

والعلمي العالمي واستيعاب أبعاده ومضامينه في حقل الاختصاص على أقل تقدير. وهكذا، إذا توافرت بيئة الخلق، انتعشت القدرات الذاتية وتفتحت عطاءً منطلقاً إلى الأمل بتحقيق مساهمة أفضل.

هذا التمايز «النوعي» بين وظيفتي التدريس والبحث العلمي من جهة، يقابله أيضاً تمايز «ممارسي» على صعيد التطبيق. فالتدريس يمكن أن نصوّره بمثابة عملية «بحث متواصل» موقعها الاحتكاك المباشر بين المعلم (الأستاذ) والمتعلِّم (الطالب). وهذا ظرف يجعل من مستلزمات نجاحه توافر عنصري الريادة والسلوكيّة المرشدة التي لا يمكن فصلهما عن مصادرهما وهو الأستاذ. بعبارة أخرى، فإنَّ التدريس يشكل عملية اختبار دائمة تتحدى دوماً كل قدرات الأستاذ الذهنية والمعرفية. ثم إنها وباستمرارها يحصل التحوّل النوعي التدريجي في القيم السلوكية للأستاذ، التي تنتقل من كونها قيماً مكتسبة إلى قيم ذاتية لتصبح جزءاً من شخصيته. حينها فقط يكون الأستاذ قد أضحى مربياً. فالأستاذ في جهده المتواصل والهادف لزرع أنماط سلوكية رصينه في تلاميذه، هو أيضاً يدفع بذاته تصعيداً إلى مستويات أعلى من النضوج لذاته ولغيرها معاً في تفتحها الخارجي.

بالمقابل، فإن البحث العلمي يمثل «عملية ذهنية متواصلة» تبقى ذاتية في صاحبها ما دامت لم تخرج إلى محيطه (عن طريق النشر مثلاً). فهي في هذه المرحلة باقية بعضاً منه متصلة به، شأنها شأن الملكية الخاصة، لكنها تتحوّل بفعل الإخراج المحيطي إلى ملكية عامة. حينها يصبح البحث العلمي مسؤولية تشكل امتداداً لصاحبها لكنها منفصلة عنه في الوقت نفسه. بعبارة أخرى، إنَّ كون الإنتاج العلمي هو في جوهره عملية ولادة لمخاض فكري، فإنه يشكل عملية ذهنية مستمرّة في تدفقها الفكري، لكنها متقطّعة ومتتابعة في تجسيدها المتمثل بالعطاء الفعلي.

في معرض المقارنة بين وظيفتي التدريس والبحث العلمي من زاوية صاحبها، يمكن أن نقول إنه ليس بالضرورة أن يكون كل باحث من الأساتذة الناجحين. لكن كل أستاذ ناجح مُلزَم، من أجل ضمان التواصل والتعميق في مهمته التدريسية وتوسيع مداركه المعرفية، أن يسعى إلى البحث العلمي تأكيداً لنوعية أدائه على كلا المستويين. وبهذا المعنى، يبرز الترابط النوعي بين الوظيفتين: فالبحث العلمي يصبح شرطاً ضرورياً لتأكيد فاعلية الأداء التدريسي.

ولما كانت وظيفة التدريس ووظيفة البحث العلمي في شخص الأستاذ الجامعي تمتزجان ضمن عملية مستمرة، فإن تفاعلهما يحولهما، بحكم كون هذه العملية هي «المختبر الحواري»، إلى تراكم تصاعدي في زخمه، بالغاً أقصى درجات نضوجه بإيجاد الأستاذ المفكر. وعندما يرتقي الأستاذ إلى هذا المستوى تكون «الحلقات الثلاثية» قد اكتملت في شخصه: فهو عن طريق التدريس الفعّال يتحول باحثاً، وعن طريق نوعية بحوثه يصبح عند النضوج عالماً. إنه إيذان بتفتح آفاق العطاء على مصراعيها: ففي الأستاذ حينذاك تتجمَّع حصيلة السلوكية التربوية والقيادة العلمية والمعرفة الفكرية. عندها يكون الأستاذ قد فرض نفسه رمزاً يُشار إليه، وتجسيداً للقيم والتقاليد يعتمد عليها. فلقد بلغ سمو «المدرسة الفكرية المتحركة» وحقَّق ذاته فيها ضامناً التعايش المنسجم بين الصورة وصاحبها. فالعطاء السلوكي والفكري المتميز يصبح لديه بعضاً من وجوده: إن أبقاه فللحياة امتلك، وإن جافاه فقد هَلك.

إنها إذاً مسؤولية كبرى تلك التي يتحمّلها الأستاذ الجامعي. فهو التجسيد الحيّ للأعراف والتقاليد الجامعية في أبعادها السلوكية والتربوية والعلمية والمعرفية. لكن هذا العطاء النوعي المتوقَّع يبقى مرهوناً بطبيعة البيئة التي تحتضنه. فالعطاء والمسؤولية بُعدان لنتاج ظرف واحد جوهره توفر البيئة المواتية المجتمعية عموماً، والجامعية خصوصاً. فتوافر تلك البيئة هو الشرط الضروري المُحفِّز لنوعية الأداء وإبداعه. وإنه في ظل تلك البيئة وحسب تصبح مهنة الأستاذ جديرة بتحمّل المسؤولية والانتماء، ليمتزج معها في بوتقة متجانسة العطاء والإغناء.

وثائـــق

بيان من منتدى الفكر العربي

حول الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى

يُتابع منتدى الفكر العربي الأحداث الجارية في مدينة القدس المحتلّة، التي تصرّ غطرسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تأجيجها بالانتهاكات المستمرة للحرم القدسيّ الشريف والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى وسائر الأوقاف الإسلامية، وباللجوء إلى استخدام القوة المفرطة ضدَّ المصلّين المدنيين العُزَّل؛ بمَن فيهم النساء والشيوخ وطلاب العلم وحراس المسجد، ومحاصرتهم وطردهم من ساحات المسجد الأقصى وإغلاق باحاته، وفي الوقت نفسه حماية الاقتحامات الهمجية لقطعان المستوطنين والجماعات الصهيونية المتطرفة، وخصوصاً منظمات الهيكل، في إطار خطة التقسيم المكاني والزماني للأقصى وانتهاز كل فرصة تلوح لبناء الهيكل المزعوم.

وإذ يحيي المنتدى صمود العرب المقدسيين ومقاومتهم الباسلة لكل هذه المحاولات والممارسات العدوانية على البشر والحجر، ودفاعهم البطولي عن مقدسات الأمّة العربية والإسلامية وعن حقوقهم الإنسانية المشروعة؛ فإنه يدعو إلى مواقف وإجراءات عملية لدعم ثبات المقدسيين على أرضهم والوقوف إلى جانبهم بكافة الوسائل، والتعبير عن الرفض المطلق للاعتداءات الإسرائيلية على القدس ومقدساتها وأوقافها ومواطنيها العرب.

وفي ضوء الخطورة المتصاعدة لتلك الممارسات الإسرائيلية، والتي تجاوزت كل حدود المنطق والأعراف الدولية والإنسانية، يدعو المنتدى إلى إجراءات عاجلة للحيلولة دون جرّ المنطقة إلى حرب دينية خاسرة للجميع، من شأنها أن تشعل العالم بالعنف والتطرف والإرهاب، مما يحتم دعوة القوى الدولية المعنية، والدول الإسلامية، ومجلس الأمن

الدولي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكافة المنظمات الدولية والإقليمية، إلى القيام بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وسرعة التدخل لوقف ما يتعرض له المسجد الأقصى والأماكن المقدسة وحماية العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية وباقي المناطق الفلسطينية من الاعتداءات والانتهاكات والسياسات الإسرائيلية الجائرة.

وفي هذا الإطار يؤكد المنتدى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربية، ومؤتمر قمة إسلامية عاجلين، لبحث كافة الخيارات في مواجهة الهجمة الإسرائيلية، واتخاذ مواقف موحدة إزاء التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المقدسة، وأيضاً اتخاذ إجراءات من شأنها وقف كل أشكال التهويد والمصادرة والعزل والعنف الجسدي والاعتقالات الجماعية التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة، استناداً إلى قرارات المجتمع الدولي الذي ما زال يرفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما يرفض كل الإجراءات والقوانين والمواقف الرسمية الإسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس العربية منذ احتلالها عام ١٩٦٧، مما يتمثَّل في جميع القرارات الصادرة عن أجهزة هيئة الأمم المتحدة، وخاصة الهيئة العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، والتي تعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني أن هذه القرارات هي جزء من القانون الدولي العرفي، الأمر الذي يجعلها بهذه الصفة تصبح مُلزِمة للدول كافة.

إن تفعيل هذه الضمانات القانونية الدولية على أرض الواقع ومواجهة التحدي الإسرائيلي لها، يتطلَّب أن لا تقل مواقف العرب والمسلمين (أهل الدار) عن مواقف ممثلي الدول في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حفاظاً على هوية القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومدينة الأنبياء، ويفرض على إسرائيل كما تعهدت في السابق احترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وإعطاء الدور الأردني التاريخي أولوية كبرى في مفاوضات الوضع النهائي عند انعقادها.

وإنَّ المنتدى ومن خلال برنامج «القدس في الضمير»، برعاية رئيسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، مستمر في دراسة كل الجوانب التي تخدم قضية القدس وتبقيها حيّةً في ضمير الأجيال، ومستعد للتعاون مع المؤسسات الفكرية والعلمية والثقافية، العربية والإسلامية، في هذا الميدان.

صدر في عمّان: ٢٠١٥/٩/١٥

بيان

حول استشهاد النقيب الطيار مُعاذ الكساسبة

يتقدّم منتدى الفكر العربي من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والحكومة، والجيش العربي المصطفوي، والأسرة الأردنية، وعشيرة الشهيد الطيار معاذ الكساسبة، وأسرته وزملائه ورفاقه، بأصدق مشاعر العزاء والمواساة باستشهاده على أيدي تلك الجماعة الإرهابية المجرمة، التي لم تراعِ ذمّة ولا ضميرًا، وضربت بتعاليم ديننا الحنيف والمبادىء الإنسانية عرض الحائط، فاغتالته ببشاعة وحقد أسود يزيدُ في كشف حقيقة هذه الجماعة وأفكارها الظلامية القائمة على العنف والتطرف.

إنَّ المنتدى ليدعو مفكري الأمة العربية والإسلامية ومثقفيها وعقلائها إلى تجنيد طاقاتهم لتبديد هذه الظُلمة، وتعزيز جبهة الفكر، وفتح منافذ التنوير، دفاعاً عن إسلامنا وجوهره، ورأفةً بأبنائنا وأوطاننا وإنسانيتنا الجريحة إزاء ما تفرزه تلك الجماعة وغيرها من الجماعات الإرهابية، من أشكال صراع متفاقمة تُنتج بدورها أشكالاً غير مسبوقة من العنف والقتل والرعب.

إنَّ ثمن تغييب الفكر الواعي السديد هو إلحاق أفدح الخسائر بالوطن العربي والعالم الإسلامي، على مختلف الأصعدة، وأخطرها الخسارة الروحية بزعزعة الوحدة الإسلامية، وانتزاع دعوة الحق، والصراط المستقيم، والهدي الكريم، من سياقها الديني والحياتي الأصيل، لتصبح أدوات يستخدمها الإرهابيون لتدمير الإنسان روحاً وعقلاً وحضارةً.

كل هذا يجري في الوقت الذي تُعاني فيه الأمّة من حروب أهلية دامية، ومن اقتلاع للمواطنين، وهدم للبنى التحتية والفوقية، وإضاعة لمستقبل الأجيال الحالية.

إنَّ مصير الشعوب والأمم مرهونٌ بالقيم التي تحكم قراراتها. ولا يمكن لأي كان، ويجب أن لا يُسمح لأي طرف، بأن يخالف سنّة الله في خلقه وبسط أفكاره الخاصة به على الآخرين، وادعاء كمالها. وقد سبق أن حذر المنتدى من توغل الفكر المتطرف، الذي يُسبغ معايير مزعومة على أجنداته المشبوهة بارتباطاتها الغامضة أو المعروفة، ويلبسها زوراً وبهتاناً لباس الدين، ويتخذها قواطع للتقسيم والتفرقة والقتل بأبشع الصور، وإفناء البشر والحجر على السواء.

نحن مطالبون جميعاً، مسلمين وغير مسلمين، أن نُعمِل العقل والإرادة للخروج من حالة الاستلاب الإرهابي للخيار في تقرير مصيرنا بأنفسنا، في مواجهة معاول الفوضى والدمار وافتراس الضمائر والأرواح في حروب أهلية تطول عقوداً، وتتلاشى معها القدرات على التفكير والرؤية البصيرة والتقرير.

صدر في عمّان يوم الخميس ٥ شباط ٢٠١٥

كتب وقراءات ونقد

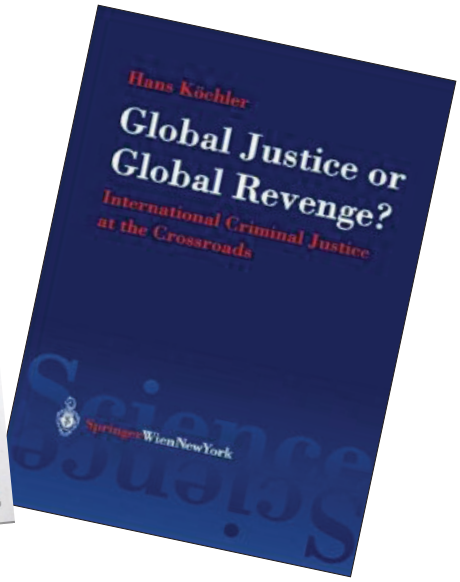

تصدّع معمار العدالة الجنائيّة الدوليّة
قانون دولي إنساني أم عدالة المنتصرين؟

أ. محمد طيفوري*

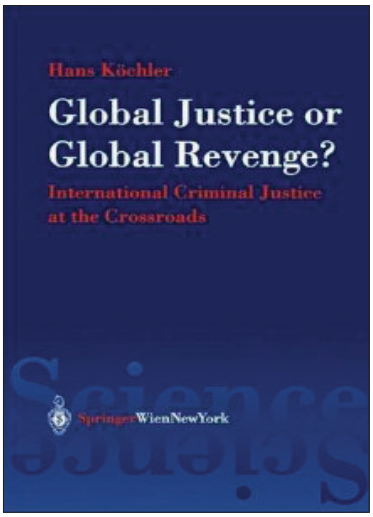

العنوان بالعربية: «**العدالة الجنائية الدولية في مفترق الطرق: عدالة عالمية أم انتقام شامل؟**»
العنوان الأصلي:
Global Justice or Global Revenge? International Criminal Justice at the Crossronds
المؤلِّف: **البروفسور هانس كوكلر**
دار نشر الكتاب الأصلي:
Springer-Verlag Wien, Austria, 2003
المُترجِم إلى العربية: **محمد جليد**
المشرف على الترجمة: **حميد لشهب**
دار النشر: Top Edition الدار البيضاء، المغرب
سنة النشر: ٢٠١١
عدد الصفحات: ٤٣٢

عن المؤلِّف

البروفسور هانس كوكلر حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة عام ١٩٧٢. شغل منصب أستاذ كرسي ورئيس قسم فلسفة بجامعة «إنزنبروك» بالنمسا. خبير في القانون والفلسفة الأنثروبولوجية، ورئيس منظمة التقدّم العالمي بفيينا، له ما يزيد على ٢٦٠ دراسة موزّعة ما بين الكتب المتخصصة والدراسات العلمية. يقدّمه حميد لشهب المشرف على ترجمة هذا الكتاب؛ بوصفه واحداً من الخبراء القلائل على المستوى العالمي الذين لهم دراية وافرة وواسعة بقوانين الأمم المتحدة، وبالأسس الفلسفية لهذه القوانين، وبالأخطار التي تحملها في طياتها إذا لم تُطبَّق طبقاً للأهداف التي قامت من أجلها.

* باحث متخصص في العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس- أكدال، الرباط. المغرب

مقدمة

تعتبر هذه الترجمة بمثابة هدية ثمينة للخزانة العربية. وهي إثبات جديد لتضامن هذا المفكر العالمي الفذ مع العرب ومع قضاياهم العادلة، ودفاعه غير المشروط عن المسلمين في كل بقاع العالم». بهذه الكلمات قدم المشرف على الترجمة؛ الأكاديمي المغربي حميد لشهب أستاذ علم النفس التربوي بالنمسا هذا الكتاب، في الوقت الذي فضل فيه خريج مدرسة فهد للترجمة الأستاذ محمد جليد الاحتفاظ لنفسه بدور الوسيط المجرد، المتعدي لمهمة النقل من لغة إلى لغة إلى القيام بحفريات لمبادلة القيم والرموز بين ثقافة وأخرى وتجسير للعلاقة بينهما.

لم تكن هذه المهمة بالأمر الهيِّن، بيد أن المترجم تمكَّن من تحصيلها بعد ثلاث سنوات من العمل، أثمرت منجزاً مائزاً هو أقرب ما يكون إلى مرافعة فكرية وقانونية وأخلاقية عالية النبرة منه إلى مجرد كتاب قانوني جاف اللغة دقيق اللفظ. يجد القارئ نفسه أمام تفكيك للأسس الفلسفية لقانون العقوبات الدولية، وكشف عن المسكوت عنه في ثناياه بطريقة إبستيمولوجية نقدية عميقة، تستلهم جذورها من نظرة إنسيّة وإنسانية. إن القارئ يتحسَّس في صفحات الكتاب نبض الضمير الإنساني الحيّ، وصوت المثقف الملتزم بحق والآخذ على نفسه الجَهر بالحقيقة مهما كان الثمن.

لم تمنع طبيعة الموضوع المبحوث ذي الطابع القانوني، وتحديداً منه الجنائي بشقّيه الموضوعي والإجرائي المتسم بالدقة البلاغية والصرامة اللغوية، هانس كوكلر من نحته في قوالب بلاغية واستعارات أسلوبية لا يمتلك ناصيتها سوى الأدباء، إضافة إلى تمكن من توظيف أساليب العرض والكشف والتحليل والنقد المسكوكة بالخطاب العلمي الموضوعي والنظرة الذاتية الممزوجة بعمق التجربة والتمرس. ليَعِنّ من وراء كل هذا ذلك المناضل والمثقف الملتزم بالقضايا الإنسانية العادلة.

ينتمي الكتاب إلى عيّنة الكتب السجاليّة؛ إذ لم يكتفِ بتقديم قراءة لواقع العدالة الجنائية الدولية من موقع الكاتب كملاحظ معتمد في عدد من القضايا (لوكربي، يوغوسلافيا،... إلخ)، بل إنه مضى أبعد من ذلك من خلال مساءلة الأسس الفلسفية والأشكال المؤسساتية، لتطبيق هذه العدالة.

جاءت فصول الكتاب بصيغة إشكالية؛ إذ لا ينتقل القارئ من مبحث أو فصل لآخر إلا وهو محاصر بجملة من الأسئلة الشائكة، يطرحها الكاتب بصيغة توليدية لا استفهامية أملاً في كشف الحقائق على امتداد فصول الكتاب وملاحقه.

فصول تنأى مراجعة كهذه على تقديم كلما جاء فيها من أفكاره مهما حاولت؛ فكيف السبيل إلى ذلك حين تجد كوكلر يُفصِّل في فصول مؤلَّفه تباعاً موضوعات كانت ولا تزال قضايا الساعة على الساحة الدولية؛ أولاً: فكرة العدالة الجنائية الدولية الناشئة وممارستها في سياق سيادة الدولة والمسؤولية الفردية. ثانياً: التدخُّل الإنساني في سياق سياسات القوى المعاصرة. ثالثاً: الأمم المتحدة وسيادة القانون على الصعيد الدولي والإرهاب.

العدالة الجنائية الدولية: تأملات فلسفيّة

حَرِصَ هانس كوكلر منذ بداية مصنّفه هذا على مساعدة القارئ على تصنيف كتابه قائلا: «يعتبر هذا الكتاب ثمرة سنوات من الانخراط في معالجة قضايا تسوية النزاعات، ومن ممارسة القانون الدولي، وفي إطار مشاريع البحث ومحاضرات منظمة التقدم العالمي»، ويضيف في السياق ذاته عن أسلوبه في الكتابة: إن «التحليل يميل إلى التفكير الفلسفي في القضايا الأساسية التي تطرحها العدالة الجنائية الدولية، وإلى تقديم وصف واقعي وتاريخي وقانوني». يظهر ذلك جلياً مع التقدّم في صفحات الكتاب، حيث تبرز غايات الكاتب وهي التأمل مليـاً في أسس القضاء العالمي القانونية والفلسفية، مع تسليط الضوء – من خلال تقديم حالات نموذجية – على مشاكل الشرعية التي تواجهها المؤسسات القانونية الدولية في سياق سياسات القوى حالياً.

كان الإشكال الذي يقضّ مضجع البروفسور، وهو يفكر في الأُسس القانونية والفلسفية للعدالة الجنائية الدولية، وكيفية تطبيقها في سياق دولي يتسم واقعياً بالانحياز في موازين القوة، هو هل يمكن تطبيق القضاء العالمي عموماً، وفكرة العدالة الجنائية الدولية خصوصاً، في سياق دولي تطغى عليه سياسة القوى والمعايير المزدوجة؟ وما هي إمكانات سيادة القانون على الصعيد الدولي في ظلّ

تشبّث المجتمع الدولي بمفهوم سيادة الدولة وإعطاء الأولوية للمسؤولية الفردية، ورفض الفصل التام بين السُّلطات؟

أَسس كوكلر نقده الجذري للعدالة الجنائية على كونها ليست عادلة في أغلب الأحيان. ويذهب أكثر من ذلك إلى الكشف عن الموانع التي تحول دون تطبيق العدالة الدولية. إنها سياسة القوى التي لا تعني غير فرض القوي منطقه وهو يعمد إلى ليّ عنق القانون الدولي، وتوظيفه بما يخدمه بمعية حلفائه؛ فالقانون يفقد مقاصده المثلى حين تقتحم السياسة ملعبه. وحيثما يكون ثمة توجيه عن سوء نية لدفته تنتهي رسالته الأخلاقية، ويؤول ضد ما يرمي إليه من إحقاقٍ للعدالة والإنصاف. وهو ما عبَّر عنه بقوله: «تواجه النظرية القانونية حتماً معضلة الواقعية السياسية، في مقابل المثالية القانونية؛ أي سؤال أسبقية القانون على السياسة، أو السياسة على القانون؟ ذلك أن الذين يروّجون للسلطة القضائية الدولية يجدون أنفسهم في جدال دائم مع أنصار سياسات القوى الدولية».

استرسل الكاتب في تأملاته بالدعوة إلى ضرورة الوعي بالعلاقة الشائكة بين القانون والسياسة. وهنا يغدو الإشكال مباشراً، حيث يتحول السؤال إلى صيغة أكثر بساطة، لكن أكثر عمقاً: ما السبيل إلى تكريس القانون بعيداً عن مناورات السياسة ومصالحها الحيوية؟ يرى كوكلر أن محاكم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تستجب، بدرجات متفاوتة، للمقتضيات الأساسية لاستقلالية القضاة، وكذا مجرى الدعوى القضائية؛ إذ لم يتم الفصل بين السُّلطات، الذي يشكل أساس بنية المحاكم ووظيفتها. ولم تتح إمكانية استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم. وفي عدم الفصل هذا تكمن المعضلة الراهنة، التي تسبَّب فيها مجلس الأمن. هذا علاوة على أن الطرف الذي يخسر حرباً ما، عادةً ما يفقد بموازاة ذلك السيادة على تدبير شؤونه العمومية، وفي مثل هذه الظروف يختل الحياد والنزاهة اختلالاً كبيراً، وهما مبدآن ضروريان لسيادة القانون.

بناءً عليه، لم يتردد كوكلر في نحته مفهوم «عدالة المنتصرين» الذي لا يخلو من نفحة ساخرة، وكذا إشارة إلى مأزق العدالة الدولية حين تنفرط فيها المقدمات القانونية السليمة، وتتحكَّم في سيرها ما يصطلح عليه الكاتب بـ«العواطف السياسية» و«السلوكات النفسية» بما يقوض في العمق مبدأي «اللاتمييز» و«كونية العدالة».

القضاء العالمي: مجرّد حلم

عمد كوكلر إلى القيام بحفريات تاريخية لفهم «أزمة القضاء العالمي» بعيداً عن المقاربات السطحية لهذا المأزق، وتعود الأسباب في نظره إلى لحظة التأسيس الأولى؛ فالآباء المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة؛ أي الحكومات التي موَّلت الميثاق، نجحوا في فرض ذواتهم عليها من خلال إدخال حق «الفيتو» في الميثاق بموجب المادة ٢٧. وتفيد هذه الحقيقة التاريخية - بحسب كوكلر - أنه لولا الشروط الصريحة التي تضمن هذا الموقع المميز أو الاستثناء الواقعي من القاعدة العامة لما رأت هذه المنظمة النور، ويعني ذلك بالضرورة حماية وحفظ مصالح هذه الدول في إخلال تام بمبادئ المساواة والحياد والتجرّد المطلوبة في القضاء.

رصد الكاتب مظاهر هذه التبعية والتحكّم في العديد من التجارب القضائية العالمية، وهو لا يتردد في الإفصاح عن ذلك بالقول: «تعتبر المحاكم الخاصة على ضوء حقائق سياسات القوى هذه، التي أنشأها مجلس الأمن حالات نموذجية تشهد على تسييس العدالة الجنائية، فهي تشكِّل باعتبارها محاكم سياسية، امتداداً لتراث محكمتي «نرنبورغ» و«طوكيو»، لكنها لا تدفع بسيادة القانون الشاملة إلى الأمام».

لم يكتف هذا الفيلسوف القانوني بكشف هذه الحقائق، بل تعدّاها في بعض الأحيان إلى مساءلة الهيئات الراعية للقانون الدولي عن مستنداتها فيما تتخذه من قرارات. ومن أبرز الحالات التي يسوقها نموذج «محكمة لبنان» التي كانت شكلاً مختلطاً لمحكمة وطنية ودولية. وقد فرضت هذه المحكمة على لبنان ضداً على دستوره، من طرف مجلس الأمن بصفته راعياً للقانون. وكانت النتيجة إحلال عدم استقرار عميق في كل المنطقة، وفي هذا تناقض تام مع مبدأ ضمان السلم الذي يعتبر في معاهدة الأمم المتحدة الأساس القانوني الوحيد لتدخل مجلس الأمن.

استمر كوكلر في كشف تناقضات «القضاء العالمي» من خلال التساؤل مَنْ بوصفه خبيراً ممارساً، وفقيهاً ومُنظراً قانونياً عن إشكالية تداخل السُّلطات، فكيف يكون فصل السُّلطات ممكناً في إطار دولي يقتضي حفظ سيادة الأمة- الدولة؟ وكيف يمكن صون استقلال الإجراءات القضائية الدولية في ظروف تحظى فيها السيادة الوطنية بمنزلة سامية؟ أم أن الدولة العالمية هي، في نهاية المطاف، الإطار الوحيد الممكن لنظام عدالة جنائية دولية قادر على أداء وظيفته على نحو كاف؟ ويضيف في السياق ذاته: «كيف يمكن حل مشكلة المفاضلة في تطبيق القانون الدولي عندما تتأثر مصالح الدول تأثراً مباشراً بسبب إدارة الإجراءات الجنائية؟ هذه بعض من الأسئلة الجوهرية التي تواجه المتخصصين في القضاء العالمي؟».

تزداد مشروعية هذه الأسئلة حين نقرأها في ضوء موازين القوى الدولية اليوم؛ إذ كيف يمكن فرض القضاء العالمي أو جعله قابلاً للتطبيق في ظلّ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية؟ فضلاً عن ذلك، كيف سيكون شكل نظام القضاء العالمي في عصر العولمة الذي تزداد فيه هيمنة المصالح الاقتصادية على حقل السياسة؟ وهل تنسجم الفكرة التي تروَّج حول كونية العدالة (جون راولز) المبنية على فهم شمولي لحقوق الإنسان مع العولمة، ومتطلباتها السياسية والاجتماعية والثقافية؟ أم يعوق التوجه نحو مراكمة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الصعيد الدولي، في الواقع، استقلال وظيفة سلطة عُهِدَ إليها بتنفيذ القضاء العالمي؟

إذا سلّمنا جدلاً بإمكانية إقامة «قضاء عالمي» في ظلّ المؤسسات الدولية القائمة وبموازين القوى هذه، فإن التساؤل يُثار حول الطرق التي سوف تُمارِس بها الأجهزة القضائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، القضاء العالمي، على نحو فردي؟ وعن كيفية إدارة العدالة الجنائية على حساب المجتمع الدولي دون أن تسبب نوعاً من «الفوضى القانونية» بين الدول الأعضاء؟

إشكالية عبَّر عنها كوكلر بشكل بليغ جداً عندما قال: «على المرء أن يدرس بدقة الآليات، والترتيبات القانونية المعقدة، التي يقتضيها اشتغال نظام قضاء دولي. فكيف يمكن إنشاء إطار مؤسساتي قانوني دولي قائم على فصل مدروس بين السُّلطات، يقبل المقارنة بالضوابط، والتوازنات الموجودة في نظام وطني، ويضمن ممارسة السلطة القضائية خارج إطار الأمّة- الدولة؟».

التدخّل الإنساني: نهاية القانون الدولي

يُعدّ مفهوم «التدخل الإنساني» من المفاهيم الأساسية التي حكمت واقع العلاقات الأوروبية منذ أواسط القرن السابع عشر. ويعد أنطوان روجيي التدخُّل الإنساني جزءاً مكملاً للسياسة الخارجية الأوروبية التي أفضت إلى الحرب العالمية الأولى. لقد عاد هذا المفهوم لينبعث فجأة وبقوة في بداية القرن الحادي والعشرين. فما هي العوامل وراء هذا الانبعاث الاستثنائي لعقيدة اعتبر تطبيقها في السابق متناقضاً، وينتهك مبادئ القانون الدولي الأساسية؟

إن إحياء فكرة التدخُّل الإنساني أدت في سياق سياسات القوى الدولية إلى نزاعات خطيرة بين أولئك الذين يريدون الحفاظ على النظام التقليدي للقانون الدولي، القائم على سيادة الأمّة – الدولة، وأولئك الذين يؤمنون بأولوية حقوق الإنسان التي ينظر إليها بوصفها مسؤولية مشتركة يتحمّلها «المجتمع الدولي».

فرضت هذه العودة القوية لهذا المفهوم ميلاد سياسات للقوى الدولية بلباس إنساني؛ فأصبح التدخل الإنساني مصطلحاً أساسياً لإضفاء المشروعية على ما يمكن تسميته بالأحرى «فعل عدوان» أو «تدخلاً في الشؤون الداخلية» لدولة بعينها. وأضحت حقوق الإنسان وسيلة من وسائل هذه القوى في بيئة تفتقد إلى نظام وتوازنات لتقييد الاستعمال الاعتباطي للسلطة، تخول بها أقوى الدول لنفسها حقّ التصرف باسم «الإنسانية» أو باسم «المجتمع الدولي».

في ظل هذا الواقع اللا متوازن الذي يخول القوى المهيمنة التدخُّل دون وجه حق في شؤون الآخرين، وحق احتكار التعاريف والمفاهيم المشرعنة لأفعالها ولتصرفاتها على الصعيد الدولي، يبقى مقصد تأسيس نظام قانوني فوق وطني، للسهر على تطبيق مقتضيات القانون الدولي طموحاً بعيد المنال، بالنظر إلى مواجهة النظرية القانونية حتماً لمعضلة الواقعية السياسية؛ أي سؤال أسبقية القانون على السياسة، أو السياسة على القانون. ذلك أن الذين يروّجون للسلطة القضائية الدولية يجدون أنفسهم في جدال دائم مع أنصار سياسات القوى الدولية، حول قضايا مركزية تتعلق بسلطة القضاء وكونيّته.

خاتمة

قدّم البروفسور هانس كوكلر رصداً دقيقاً لواقع العدالة الجنائية العالمية؛ من خلال تحليل تطبيقاتها على أرض هذا الواقع، وكشف مكامن الزيف والادعاء فيها من خلال مقارعة المصلحة السياسية والاقتصادية بالحجّة القانونية والفلسفية. وهو إذ يقوم بذلك ينتصر لصوت المثقف المناضل وروح المفكّر الناقد الذي فضَّل الصدح عالياً بصوت الحقيقة بدل اتباع الأهواء والارتماء في أحضان الإيديولوجيات السائدة.

ينضاف كوكلر بمواقفه وكتاباته إلى لائحة الأسماء التي انتصرت للمستضعفين، ودافعت عن حقوق المقهورين، ودعت إلى إقرار التعايش واعتماد الحوار، واحترام إنسانية الإنسانية – بما هو أهل لذلك الاحترام – قبل كل شيء. دعوة لا يتردد في التذكير بها سعياً لمستقبل أفضل للبشرية، والتي يلخصها في الآتي:

«في عصر العولمة تُهمَّش أمم بكاملها من أجل الربح الاقتصادي، وتصبح الحضارات التقليدية، وأنماط الحياة مُهدَّدة بالخضوع لنموذج اقتصادي واجتماعي موحَّد، وتفرض الهيمنة الاقتصادية على الشعوب والمجتمعات الأصلية. وتتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء، دون أن تُتاح أي فرصة للبلدان المتخلِّفة اقتصادياً لمنافسة أقوى الفاعلين الاقتصاديين على أساس العدالة والشراكة. في هذا العصر لا يمكن أن نتجاهل الحيف الاجتماعي على الصعيد الدولي، باعتباره سبباً جذرياً من أسباب العنف الدولي. فوحدة نظام اقتصادي دولي عادل سيضمن السلام والاستقرار للجميع».

لمـــاذا تتحـارب الأُمـم؟

دوافع الحرب في الماضي والمستقبل

تأليف: ريتشارد نيد ليبو

ترجمة: د. إيهاب عبدالرحيم علي
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
(سلسلة عالم المعرفة رقم ٤٠٣)
مكان النشر وتاريخه: الكويت، ٢٠١٣

مراجعة: أ. عارف عادل مرشد*

لماذا تتحارب الأمم؟ تساؤل يعمل ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow على الإجابة عنه في كتابه المترجم Why Nations Fight?. تقع الترجمة العربية لهذا الكتاب في ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسطة موزَّعة على أربعة أجزاء، إضافة إلى ملحق يحتوي مجموعة بيانات عن (٩٤) حرباً في العالم ما بين عامي ١٦٤٨ (الحرب الفرنسية الإسبانية) و٢٠٠٨ (الغزو الروسي لأوسيتيا الجنوبية)؛ مستنتجاً من هذه البيانات دوافع تلك الحروب، التي يوثقها للإجابة على تساؤله الذي هو عنوان كتابه أيضاً، كما يشتمل الكتاب على قائمة الهوامش والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف.

جاء القسم الأوّل من الكتاب في فصلين؛ فالفصل الأول عبارة عن مقدمة، والفصل الثاني بعنوان (نظريات الحرب).

يذكر المؤلف في مقدّمة كتابه أن هنالك إجماعاً بين العلماء على أن الحرب بين الدول في انخفاض على عكس العنف داخل الدول. فتاريخياً بقي تواتر الحرب في انخفاض طوال العصر الحديث، وكانت العصور التي تلت عام ١٩٤٥ هي الأكثر سلميّة في التاريخ المسجَّل

* مدرس في كلية الآداب - جامعة الزرقاء/الأردن

من حيث عدد الحروب بين الدول وحجم الخسائر في الأرواح التي نَجَمَت عنها، إلَّا أنه بالرغم من الانخفاض في وتيرة الحرب؛ فإن الحروب المدمّرة لا تزال تحدث بين الدول، وبالتالي فإن دراسة الحروب لا تزال مهمّة لأسباب إنسانية وفكرية. فالمؤلِّف يعتقد أنه كلما علمنا أكثر عن أسباب الحرب؛ فإننا نكون أقدر على تصميم الاستراتيجيات وبناء المؤسسات اللازمة لتقليل احتمالات وقوعها.

وبناء على ما تقدَّم يطرح المؤلِّف سؤالاً في مقدّمته وهو: ما الحرب؟ ويجيب على ذلك بالقول إن الحرب «ظاهرياً [تحدث] عندما تلتقي الجيوش، ويموت الناس. لكن هذا يحدث أيضاً في الحروب والنزاعات الأهلية، التي سأستبعدها من دراستي على أساس أنها تنشأ عموماً تحت ظروف مختلفة وتتسم بديناميات مختلفة» (ص١٨)، كما أن الحرب بحسب وصفها في القانون الدولي هي نزاع مفتوح ومُعلَن بين دولتين مستقلتين تشنها حكومتيهما.

يعتبر المؤلِّف أن جميع أنواع الصراعات هي في الواقع حروب فعلية، غير أنه يمكن تمييز الحرب عن العنف بأهدافها السياسية ومفاهيم الأطراف المشاركة فيها حول طبيعتها الخاصة. ومنذ القرن السابع عشر أصبح من الممكن تعريف الحرب بأنها منافسة عسكرية من أجل أهداف سياسية، إضافة إلى أن الشرف والشعور بالمهانة والانتقام والشرّ المحض كانت، وما تزال، تمثِّل دوافع قوية في الشؤون الدولية، بل يعتقد المؤلِّف أنه في كثير من الأحيان أن الدول تخوض حروباً لأسباب لا علاقة لها بالأمن إلّا قليلاً إنْ وُجِد.

أما عن أسباب الحرب، فقد ذكر المؤلِّف في مقدّمته هذه أن أهم أسباب الحرب - حسب اعتقاده - يكمن في ثلاثة دوافع أساسية هي: الخوف، والمنفعة، والشرف. فالمؤلف في كتابه هذا يبحث عن دوافع مثيري الحرب لتحديد أسباب لجوئهم إلى القوّة، فهو أقلّ اهتماماً بأهدافهم الآتية مثل التخلّص من التهديدات العسكرية، أو احتلال الأراضي، أو الامتيازات التجارية، فهو يبحث عن أسباب سعيهم إلى تحقيق هذه الأهداف. كما أن الجديد في هذا الكتاب هو أنه يُناقض الحكمة التقليدية حول الحرب وأسبابها المتمثِّلة في عنصر الأمن على الرغم من أهميته، فقد استنتج المؤلِّف بعد دراسته واستعراضه لـ (٩٤) حرباً- التي ورد ذكرها في ملحق الكتاب - أن الأمن مسؤول عن (١٩) حرباً فقط من عدد هذه الحروب، في حين أن المكانة الدولية للدول المتحاربة كانت مسؤولة عن (٦٢) حرباً كواقع أولي أو ثانوي.

في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان (نظريات الحرب) - في الجزء الأوّل - تناول المؤلِّف مجموعة من النظريات التي تحاول إيجاد تفسير للحروب وأسبابها، ومن هذه النظريات النظرية الواقعية (Realism Theory)، التي ينقسم أتباعها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ترجع الحرب إلى الشرّ النابع من الطبيعة البشرية، في حين أن المجموعة الثانية تعتبر أن الحرب مأساة ناجمة عن ضرورات منهجية لا مفرّ منها.

يُعتبر هانز مورغنثاو (Morgenthau) هو المُنظِّر الأساسي للمجموعة الأولى من المدرسة الواقعية. وقد بنى نظريّته على ما أصبح يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بمصطلح (توازن القوى)، الذي يفترض أن احتمال الحرب يكون أقلّ ما يمكن عندما تمتلك القوى المُحافِظة على الوضع الراهن أفضلية عسكرية واضحة، وإرادة ثابتة لاستخدامها عند الضرورة في الدفاع عن الوضع الإقليمي الرّاهن ضدّ جميع المنافسين. وتكون الحرب أقرب احتمالاً عندما تمتلك إحدى القوى أفضلية عسكرية ونيّة لتحدّي الوضع القائم، خاصة مع افتقار القوى المحافظة على الوضع الراهن إلى الرغبة في معارضة هذا التهديد.

تعرّض مورغنثاو وغيره من الواقعيين إلى اعتراضات موضوعية على نظريته هذه بسبب بنائها على مجموعة من الفرضيات السياسية والثقافية الأكثر ملاءمةً لأوروبا في القرن الثامن عشر، فكثيراً ما توصف تلك الفترة باعتبارها العصر الذهبي لتوازن القوى.

أما المجموعة الثانية من أصحاب المدرسة الواقعية، فهم يطرحون تفسيرات مأساوية للحرب يعزونها عادةً إلى ما يطلقون عليه (فوضى النظام الدولي). فبسبب غياب (الحكومة العالمية) تنتشر حالة من الفوضى ويسود (قانون الغاب)، ويعتبر والتر ليبمان (Lippmann) وفريدريك شومان (Schumann)) من الجيل الأوّل للواقعيين المنتمين لهذه المجموعة، إضافة إلى كينيث والتز (Waltz)، الذي رأى بأن فوضى النظام الدولي تولِّد انعدام الأمن، مما يدفع الدول إلى تسليح نفسها والاستعداد للحرب، خاصة مع وجود التقدير الخاطئ الذي ينشأ عموماً من نقص المعلومات، وبالتالي يكون ميزان القوى من الصعب تقديره وهو السبب الأكثر أهمية للحرب.

تحاول النظرية الأخرى المعروفة باسم (انتقال السلطة) إيجاد تفسير لنشوب الحرب أيضاً، وهي النظرية التي وضعها أورغانسكي (Organski) وكوغلير (Kugler)، على أساس تصوير النظام الدولي بأنه منظم أكثر منه فوضوياً. فالنظام (Order) ينبع من

قدرة إحدى القوى المهيمنة على فرض خياراتها على باقي الأطراف الفاعلة، ويعمل هذا النظام على تعزيز الثروة، والأمن، والهيبة لدى القوة المهيمنة، لكن ذلك يتم عادة على حساب القوى الكبرى الأخرى التي نَمَتْ إلى أقصى قوتها بعد أن ترسَّخ النظام الدولي الحالي تماماً وتم بالفعل توزيع منافعه. وتكون الدولة المهيمنة والقوى المؤيدة لها عموماً غير راغبة في منح القادمين الجُدد أكثر من جزء صغير من المزايا التي تستمدها من الوضع الراهن. وبناءً على ذلك تكون القوى الصاعدة غير راضية؛ ومن ثم تُشَنّ الحرب لفرض أنظمة أكثر ملاءمة لها، وتكون الحرب أقرب احتمالاً عند وصول هذه الدولة المتحدية إلى تعادل تقريبي مع الدولة المهيمنة من حيث الإمكانات المادية. وفي هذا السياق حدَّد أورغانسكي وكوغلير خمسة حروب تتعلَّق بانتقال الهيمنة، وهي: الحروب النابليونية، والحرب الفرنسية - البروسية، والحرب الروسية - اليابانية، والحربين العالميتين الأولى والثانية.

وهكذا، نلاحظ أن نظرية انتقال السلطة ترى أن الحرب تقوم بوظيفة إنهاء او استمرار هيمنة دولة ما على أخرى، مما يجعل الدولة المنتصرة في وضع أفضل لفرض أو الحفاظ على نظام دولي موات لها. إلَّا أن ما يؤخذ على هذه النظرية اعتقادها أن الحرب تنجح في حلّ مشكلة انتقال السلطة، وهذا أمر غير صحيح دائماً؛ لأن معظم الحروب لا تقلل كثيراً من المصدَرَيْن الأساسيين للقوة في الدولة المهزومة، وهما الناتج المحلي وعدد السكان. فروسيا -على سبيل المثال- فقدت (٢٥) مليون نسمة في الحرب العالمية الثانية، لكن تعداد سكانها انتعش مجدداً وتجاوز مستويات ما قبل الحرب بحلول عام ١٩٥٦.

في نهاية هذا الفصل أشار المؤلِّف إلى ما يعرف بظاهرة تسمّى الدراسات العلائقية للحرب (Correlational Studies)، التي تتخلَّص بكونها مشروع انطلق عام ١٩٦٣ في جامعة ميشيغان، يقوم على أساس وجود مجموعة من البيانات التي تسمح بالبحث عن (انتظامات - Regularities) لاختبار سلسلة من الفرضيات حول أسباب الحرب ونتائجها.

صحيح أن هذه الدراسات الإحصائية لم تؤدِّ إلى وضع نظريات حول الحرب، إلَّا أنها استُخدِمت لاختبار مجموعة واسعة من الفرضيات والنظريات الأخرى. فقد أفرزت بعض النتائج التجريبية المثيرة للاهتمام مثل أن القرب الجغرافي، والتكافؤ الثابت في القدرات، والتحولات نحو التكافؤ، ووجود منافسة مستمرة، تمثِّل عوامل ترتبط على نحو مهم وإيجابي بوقوع الحرب.

وبحسب المؤلِّف، فإن هذه الدراسات الإحصائية يجب أن تلبّي شرطين أساسيين هما: يجب أن تكون الحالات الفردية قابلة للمقارنة، ومستقلة عن بعضها بعضاً، وأن تكون مجموعات البيانات الحالية حول الحرب تعاني من قصور في كلتا الحالتين.

في نهاية هذا الفصل يرى المؤلِّف أن تعقيد مُسبّبات كثير من الحروب يمثل تحدياً خطيراً لعملية وضع النظريات، وأقصى ما يمكن أن تفعله النظريات حسب اعتقاده هو تحديد الطرق المؤدية إلى الحرب. أما كون هذه المسارات تؤدي بالفعل إلى الحرب أم لا فيعتمد في الغالبية الساحقة من الحالات على عوامل تقع خارج نطاق أي نظرية، وأبرزها الفعل والمصادفة على صورة أحداث تجعل القادة أكثر استعداداً لخوض الحرب.

جاء الجزء الثاني من الكتاب تحت عنوان (الحرب في الماضي)، وقد قسَّمه المؤلِّف إلى فصلين: الأول بعنوان (النظرية والفرضيات)، والثاني بعنوان (مجموعة البيانات والنتائج). ويرى المؤلِّف أن هنالك دوافع غير الأمن والمصلحة تؤدي دوراً كبيراً في نشوب الحروب، ومن هذه الدوافع ما يعرف بدافع المكانة (Prestige) التي عرَّفها بأنها احترام الذات (Self-esteem). أي الشعور بالقيمة الذاتية التي تجعل الناس يشعرون بالرضا عن أنفسهم، وبثقة أكبر في قدرتهم على مواجهة التحديات؛ ومن ثم اكتساب احترام الأشخاص ذوي الآراء المهمة. ويترجم المؤلِّف دافع المكانة في السياسة الخارجية باعتقاده أن هذا الدافع هو أثمن ما يملكه الفاعلون الدوليّون، وليس الأمن والبقاء كما يقول بذلك الواقعيون وغيرهم من علماء العلاقات الدولية. فالتحديات الموجهة إلى المكانة أو إلى الامتيازات التي تمنحها هذه المكانة، تعدّ غير مقبولة عندما تأتي من جهة مَنْ يتساوون معنا أو هم أقل شاناً. ففي المجتمعات الدولية هنالك العديد من المتنافسين على مكانة ما، وعادة لا توجد أي وسائل سلمية للفصل بين الادعاءات المتناقضة، وغالباً ما يخدم القتال هذه الغاية.

يقدم التاريخ الحديث أمثلةً كثيرة عن دافع المكانة في نشوب الحروب؛ فالتنافس على المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر كان لأسباب تتعلق بالمكانة. وهذا لم يكن دافعاً مهماً فقط في السياسة الخارجية للنظام الأوروبي بل في النظام السياسي الدولي فيما بعد.

أما الدافع الثاني الذي يؤدي إلى نشوب الحرب – وفق ما يراه المؤلف – فهو الثروة (Wealth)؛ إذ انطوت الجهود المبكرة لتكديس الثروة على العنف في كثير من الأحيان؛ وبدا أنه من الأسهل والأرخص للمرء أن يستحوذ على ممتلكات الآخرين من إنتاجها بنفسه أو إيجاد رأس المال اللازم لشرائها، وحتى العصور الحديثة كان السوق الذي كثيراً ما ينتُج عن حملات الإغارة، يُعتبر وسيلة مقبولة لاكتساب الثروة. وقد أصبحت الثروات المكتسبة عن طريق الغزو هدفاً مهماً للامبراطوريات التي كانت تنظر إلى الثروة على أنها لعبة محصّلتها صفر، وسَعَتْ إلى استبعاد منافسيها من الوصول إلى المواد الخام والأسواق التي كانت تسيطر عليها.

يعتبر الخوف (Scare) هو العامل الثالث - الذي يتبنّاه المؤلِّف - لنشوب الحروب؛ معرفاً هذا الخوف وفق أرسطو بأنه «كل ما نشعر بأن لديه قدرة هائلة على تدميرنا أو على إيذائنا بطرق تميل لأن تسبِّب لنا ألماً كبيراً» (ص٩٩)؛ فهو نقيض الثقة، ويتوافق مع الخطر الذي هو اقتراب شيء فظيع، وهو يُستثار بفعل توقّع وليس حقيقة وجود مثل هذا الحدث. وإن الأنظمة الدولية القائمة على الخوف تجعل العلاقات بين وحدتها السياسية صراعية؛ لأن هذه الوحدات تجعل من الأمن همّها الأول؛ ومن ثم تحاول هذه الأنظمة أن تصبح قوية بما يكفي لردع أو هزيمة أية مجموعة ممكنة من الخصوم المُحتملين.

يؤدّي سباق التسلُّح والتصعيد المتبادَل والتحالفات إلى تكثيف انعدام الأمن لدى الجميع كما تتكهَّن به المعضلة الأمنية، ويتم تفسير الاحتياطات كما لو كانت تشير إلى النوايا، مما يحرّض على المزيد من الإجراءات الدفاعية، التي يمكن أن تؤدّي إلى صراع حادّ وربما إلى حرب شاملة ناجمة عن الضربات الاستباقية أو فقدان السيطرة. وأنماط التصعيد هذه موصوفة على نحو جيد في أدبيات العلاقات الدولية.

في الفصل الثاني من هذا الجزء يترجم المؤلِّف تلك الدوافع إلى لغة الارقام التي يستخلصها من جدول البيانات في ملحق كتابه - أشير إلى هذا الجدول في بداية المراجعة - فقد كان أحد أطرافها على الأقل من القوى المهيمنة، أو العظمى، أو الآفلة، وقد خلص إلى أن عدد الدوافع كان (١٠٧)، وهو أكبر من عدد الحروب (٩٤)؛ مثل دافع المكانة الذي يشكِّل ما نسبته (٥٨٪) من مجموع هذه الحروب، فهو الدافع الأكثر شيوعاً على الاطلاق، مما يساعد على تفسير الفشل الملحوظ لكثير من الأطراف البادئة في إجراء تقييمات معقولة للتوازن العسكري واحتمالات التصعيد. فدافع المكانة كان متقدماً بفارق كبير عن الأمن الذي مثَّل فقط (١٨٪) من دوافع هذه الحروب، وعن المصلحة التي لم تمثل سوى (٧٪) من هذه الدوافع طوال فترة الحروب التي تبلغ أربعة قرون تقريباً. ويرجع هذا الارتفاع في نسبة المكانة المئوية إلى أنه عادة ما يُنظَر إلى القرن الثامن عشر والتاسع عشر باعتباره حقبة كبرى للتنافس بين الأسر الحاكمة، والتي خاض فيها الحكام الحروب من أجل الشرف والمكانة.

يخلص المؤلِّف في هذا الجزء من الكتاب إلى أن الأمن مثَّل بشكل دائم هاجساً مهماً في العلاقات الدولية، ومع ذلك تشير البيانات التي اعتمد عليها إلى أن هنالك (١٩) حرباً فقط دارت رحاها بين القوى العظمى من بين (٩٤) حرباً كانت قد نشبت بدافع أمني، الأمر الذي يتعارض على نحو لافت مع توقعات النظرية الواقعية، ونظرية انتقال السلطة، القائمتان في أساسهما على دافع الأمن والمصلحة في نشوب الحروب.

في الجزء الثالث والأخير من الكتاب، الذي جاء بعنوان «الحرب في المستقبل»، ويقع أيضاً في فصلين، يطرح المؤلِّف التساؤل الآتي: «هل يُعقل أن يقلّ عدد الحروب بين الدول، أو حتى يختفي بعد أن يتوسَّع نطاق استخدام الوسائل السلمية لحسم التنافس بين الدول؟» (ص١٥٣)، وفي محاولته للإجابة عن هذا التساؤل يرى المؤلِّف أن هنالك اتجاهات ثلاثة متناقضة فيما يتعلق بالحرب في العصر الحديث، وهي : انخفاض في التواتر الإجمالي للحرب وزيادة في شدّة فتكها، ونمو مطرد في المشاعر المناهضة للحرب. وهذه الاتجاهات من الممكن أن تُقرأ بشكل مختلف كأساس لرؤيتين متناقضتين: الأولى، متفائلة توفِّر أدلةً على أن الحرب بين الدول تمثل انتكاسة، مع التطلُّع إلى اليوم الذي تختفي فيه تماماً، على الأقل بين الاقتصادات المتقدّمة في العالم. فانتشار الديموقراطية، والتنمية الاقتصادية، والاعتماد المتبادل بين الدول، والمؤسسات الدولية، والأسلحة النووية، والكلفة المرتفعة للحروب، جميعها عوامل – وفق وجهة نظر أصحاب هذه الرؤية – سوف تحدّ من انتشار الحروب في المستقبل. أما الرؤية الثانية لمستقبل الحروب فهي متشائمة وينتمي نسبة كبيرة من أصحاب النظرية الواقعية لهذه الرؤية التشاؤمية، ويرون أن الحرب تشكِّل تهديداً قائماً على الدوام، يمكن مواجهته بأفضل صورة عن طريق وضع استراتيجيات متطوّرة لإدارة الصراعات، التي تشمل الاستعداد للقتال؛ أي بمعنى (إذا رغبت في السلام فاستعد للحرب). ويصرّ أصحاب هذه الرؤية على وجود حقائق ثابتة في العلاقات الدولية لا يمكن تجاوزها. فمن وجهة نظرهم فإن الاعتماد المتبادل – على سبيل المثال – لم يمنع وقوع الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن اقتصادات أوروبا عشية الحرب كانت متكاملة على نحو محكم، لم تصل إلى درجته حتى تسعينيات القرن العشرين. كما أن الأسلحة الجديدة لا يمكنها تغيير الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية، رغم أنها قد تجعل الحرب أشد فتكاً.

يخلص المؤلِّف، بعد استعراضه لهذه الآراء، إلى أن المفاهيم الجديدة للأمن قد أدَّت إلى إحداث تغيّرات مهمّة في الطرق التي تفكر بها بعض الدول في الأمن والتخطيط له. فقد شهد القرن العشرون القبول التدريجي لفكرة أن الأمن يتطلَّب إضافة إلى غياب الحرب تعزيز الصحّة في العالم، ورعاية الأطفال، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، أي ما يعرف (بالسلام الإيجابي).

في نهاية هذا الجزء يرى المؤلِّف أن المكانة والانتقام كانتا وما زالتا من أهم الدوافع لنشوب الحروب، ويضرب مثالاً على ذلك الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. فبالرغم من تبرير هذا الغزو باسم الأمن من جانب الإدارة الأمريكية، إلَّا أن الهدف الأكبر –حسب رأي

المؤلِّف - من هذا الغزو كان هو استعراض القوة العسكرية والإرادة السياسية الأمريكية، وبعث رسالة مفادها القوّة والعزم إلى مجموعة متنوّعة من الجماهير في الشرق الأوسط، كما كان من المفترض أن يدلل هذه الغزو على السهولة التي يمكن لواشنطن بها إسقاط الأنظمة وإقامة حكومات صديقة، مما يرسِّخ مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة في العالم.

كما يمكن اعتبار التدخُّل الأمريكي في أفغانستان في عام ٢٠٠١، في جانب منه، حرباً انتقامية. فقد أحدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر جرحاً جسدياً ونفسياً في الولايات المتحدة. وبالنظر إلى الاهتياج العام في أعقاب تلك الهجمات شعبياً ورسمياً، تعرّض الرئيس لضغوط من أجل ضرب جهة ما. وفي هذه الحالة كانت أفغانستان هدفاً واضحاً.

في الجزء الرابع والأخير من الكتاب يضع المؤلِّف خاتمة كتابه التي يعتقد فيها أن الحرب أصبحت أكثر ترويعاً؛ لأن الحياة أصبحت أكثر قيمة، كما أن الحرب صارت أكثر كلفة وأقلّ قبولاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد ركَّزت استراتيجية الحرب الباردة على منع نشوب الحرب بدلاً من خوضها، وسَعَتْ إلى تحقيق أهداف سياسية - كلما كان ذلك ممكناً - عن طريق التهديد بالقوّة بدلاً من استخدامها. كما أصبح زعماء الدول الديمقراطية مقيدين على نحو متزايد فيما يتعلق بشنّ الحروب التقليدية ضدّ القوى الأخرى بسبب الضغوط الشعبية عليهم، ومن أجل الحفاظ على الدعم السياسي في الداخل، كان عليهم تحقيق الانتصار في مثل هذه الحروب مع الحدّ الأدنى من الخسائر البشرية وبأقل وقت.

في ختام هذه المراجعة أجد أن الكتاب وضع رؤية جديدة لأسباب نشوب الحروب تختلف عن النظريات التي حاولت تفسير سؤال (لماذا تنشب الحروب بين الدول؟)، وتتمثل هذه الرؤية في الاعتقاد بأن عاملي الأمن والمصلحة لم يشكلا - كما هو شائع - نسبة كبيرة من أسباب نشوب الحروب بين الدول، وأن عاملي المكانة والانتقام في هذه الحروب كان لهما الدور الأكبر في نشوبها، إضافة إلى اعتقاده بعدم جدوى الحروب حالياً كوسيلة في تحقيق أي من هذه الدوافع. ومن هنا، فإن الكتاب يطرح اقتراباً (Approach) جديداً لضرورة فهم ظاهرة الحروب في العلاقات الدولية تختلف عن الاقترابات الأخرى التي فسرت أسباب نشوب هذه الحروب بين الدول؛ الأمر الذي يجعل من هذا الكتاب- حسب رأيي - مرجعاً مهماً لدارسي العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»

محور العدد القادم:

- **تحوّلات الاقتصاد العالميّ ومستقبل الاقتصادات العربيّة**

(العدد ٢٦٤، شتاء ٢٠١٥/ ٢٠١٦)

تدعو المجلّة الباحثين والكُتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في المحور المشار إليه وما يتفرّع عنه من قضايا، وفقًا للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة/ منشورًا من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهَّد الكاتب بعدم نشره قبل تسلُّم رد هيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.
- أن تتسم الدراسة/ البحث بالمنهجيّة العلميّة والموضوعيّة، والجدّة في الأفكار والطرح، ويُراعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،
- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحوًا وصرفًا والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة/ البحث ترجمتها نصًّا.
- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة/ البحث عن (٣٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتُدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة/ البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.
- يُدرَج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقامًا متسلسلة حتى نهاية الدراسة/ البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلِّف/ الكاتب، عنوان الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر/ اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر/ الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسَل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلّة *(kayed@atf.org.jo)*، أو تُسلّم على *CD* لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعد أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمَّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصيّة حديثة.
- تحوَّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتؤخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويُبلَّغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلّة إلاَّ الدراسات والبحوث التي تنجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتبَ أو تكلِّف باحثين وكُتَّابًا للكتابة في موضوعات معيّنة، وتُعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيٍّ منها.
- تدفع المجلّة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.